

(مهمل) علاء عبد الهادي ومحاولات التشعير محاولة د. الشرقاوي نموذجاً

د. كمال محمد السيد محمد عبد البر (*)

ملخص الدراسة:

تواجه هذه الدراسة واحدة من إشكاليات النقد الأدبي المعاصر، وهي اضطراب المصطلح، وتشوشه، وما يترتب على ذلك من اضطراب في الرؤية، وخلل في المقاربة، وقد اتخذت هذه الدراسة مفهوم (مقاومة سلطة النوع) الذي جعله د. أبو الزيد الشرقاوي مفهوماً محورياً في قراءة (مهمل) علاء عبد الهادي، ومحاولة تشعيره.

وقد ضمت الدراسة مبحثين: راجعت في الأول منهما الجانب النظري عند د. الشرقاوي، حيث تحدثت عن تحولات في مفهوم الفن والأداة والنوع والنص، وبنى هذه التحولات على رؤية النقد الغربي ومقولاته، ولم يبنها على واقع النصوص العربية. ثم راجعت في المبحث الثاني الجانب التطبيقي في دراسة د. الشرقاوي، فأشرت إلى بعض الملحوظات العامة على هذا الجانب، وفصلت القول في مظهرين من المظاهر التي سماها د. الشرقاوي (تكنيكات شعرية). وخلاصة ما انتهت إليه أن غياب الرؤية وعموض المصطلح قد أفضيا إلى تناقضات، وإسراف في النقل عن الثقافة الغربية، وحشد لمصطلحات كثيرة غير واضحة، ولا تخدم غاية الدراسة، ومن ثم بقي مفهوم (مقاومة سلطة النوع) ادعاءً لا دليل عليه من نصوص (المهمل) أو دراسة د. الشرقاوي.

الكلمات المفتاحية: (نقد النقد - ما بعد الحداثة - النوع الأدبي - تفاعل الأنواع - علاء

عبد الهادي).

* - مدرس الدراسات الأدبية - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

(Mohmalo) Alaa Abdel Hadi and Attempts At Poetry Attempt by d. Al-Sharqawi is a model

Abstract of the study:

This study faces one of the problems of contemporary literary criticism, the disorder of the term, its confusion, the consequent disruption of vision, and an imbalance of approach. Abu al-Yazid al-Sharqawi is a pivotal concept in reading (neglected) Alaa Abdul Hadi, and trying to make him feel.

The study included two researchers: in the first, I reviewed the theoretical aspect of Dr. Al-Sharqawi spoke of shifts in the concept of art, instrument, genre and text, and based these shifts on the vision and sayings of Western criticism, not on the reality of Arabic texts. In the second study, I reviewed the applied aspect of Dr. Al-Sharqawi, referring to some general remarks, on this aspect, elaborated on two of the manifestations that Dr. Sharqawi (poetry technique).

In sum, the lack of visibility and ambiguity of the term led to contradictions, excessive transmission of Western culture and the mobilization of many terms that were unclear and did not serve the purpose of study. Al-Sharqawi.

Keywords: (Meta Criticism - Postmodernism - Genre Literary - Interaction of genres - Alaa Abdul Hadi).

مُقَدِّمَةٌ

هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ (مُهْمَلٌ تَسْتَدِلُّونَ عَلَيْهِ بِظَلِّ) ^(١)، وَهُوَ كُتِبَ أَلْفُهُ د. عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي، وَضَمَّنَهُ نُصُوصًا نَشْرِيَّةً قِصَارًا وَطَوَالًا، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى تَشْعِيرِهِ فَكَتَبَ عَلَى غِلَافِهِ كَلِمَةً (شِعْرٌ)، وَمِنْ ثُمَّ وَجَّهَ أَفْقَ التَّلَقِّيِّ إِلَى التَّعَامُلِ مَعَ نُصُوصِ هَذَا الْكُتَيْبِ بِوَصْفِهَا شِعْرًا، وَقَدْ قَرَأْتُ ذَلِكَ الْمُهْمَلِ فَعَجِبْتُ: كَيْفَ يُسَمِّيهِ كَاتِبُهُ شِعْرًا وَلَيْسَتْ شِعْرِيَّتُهُ مُوضِعَ اتِّفَاقٍ؟!، أَوْ هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ؛ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمُتُّ إِلَى الشِّعْرِ بِمَفْهُومِهِ الْعَرَبِيِّ سِوَى بَعْضِ آيَاتِ جَاءَتْ مَوْزُونَةٌ مُقْفَاةً ^(٢). وَرُغْمَ أَنِّي لَا أَصَادِرُ رَأْيِي أَحَدٍ، فَمِنْ حَقِّ كُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَرَى مَا يَكْتُبُهُ كَيْفَمَا شَاءَ، لَكِنْ مِنْ حَقِّ الْعِلْمِ وَالنَّقْدِ أَنْ يَرِيَاهُ رُؤْيَةً أُخْرَى.

وَلَيْنَ عَجِبْتُ مِنْ صَنِيعِ الْكَاتِبِ (عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي)، لَقَدْ كَانَ عَجَبِي مِنْ صَنِيعِ النَّاقِدِ الدُّكْتُورِ أَبِي الْيَزِيدِ الشَّرْقَاوِيِّ أَشَدَّ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ جَارَى الْكَاتِبِ وَحَطَّ فِي هَوَاهُ، بَلْ زَادَ إِلَى ذَلِكَ

فَسَعَى إِلَى تَشْعِيرِ (مُهْمَلِهِ)، وَجَهْدَ لِتَحْقِيقِ تِلْكَ الْغَايَةِ، فَأَوْقَعَهُ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّنَاقُضَاتِ، وَلَعَلَّ أَوَّلَ هَذِهِ التَّنَاقُضَاتِ أَنْ يَأْتِيَ عُنْوَانُ الدِّرَاسَةِ الَّتِي كَتَبَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنِ (المُهْمَلِ) مُتَنَاقِضًا فِي ذَاتِهِ أَوَّلًا؛ فَإِذَا رَاجَعْنَا نَصَّ عُنْوَانِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ: "مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ فِي دِيْوَانِ (مُهْمَلِ تَسْتَدْلُونُ عَلَيْهِ بِظَلِّ) لِلشَّاعِرِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي)؛ وَجَدْنَا أَوَّلَ جُمْلَةٍ فِي الْعُنْوَانِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ) تَضَعُنَا أَمَامَ نَصِّ عَصِيٍّ عَلَى التَّصْنِيفِ أَوْ التَّجْنِيسِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَفِظَ لَهُ النَّاقِدُ بِاسْمِ (النَّصِّ) أَوْ (الْكِتَابَةِ)، أَوْ (الْخِطَابِ)، مَا دَامَ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ؛ وَأَلَّا يُسَمِّيَهُ فِي الْعُنْوَانِ نَفْسَهُ (دِيْوَانًا)، وَيُسَمِّيَ كَاتِبَهُ فِي الْعُنْوَانِ كَذَلِكَ شَاعِرًا.

ثُمَّ يَتَنَاقَضُ ذَلِكَ الْعُنْوَانُ ثَانِيًا - وَتَبَعًا لِهَذَا التَّنَاقُضِ الدَّائِي - مَعَ كَثِيرٍ مِنْ مَحْتَوِيَّاتِ الدِّرَاسَةِ الَّتِي كَتَبَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ، مِمَّا يَضَعُنَا أَمَامَ إِشْكَالِيَّةٍ كُبْرَى مِنْ إِشْكَالِيَّاتِ الْخِطَابِ النُّقْدِيِّ الْمَعَاصِرِ؛ عَنِيَتْ إِشْكَالِيَّةُ الْمَصْطَلِحَاتِ أَوْ الْمَفَاهِيمِ الَّتِي تَقُولُ شَيْئًا، ثُمَّ تَقُولُ الدِّرَاسَاتُ الَّتِي تَتَّخِذُهَا عُنْوَانًا شَيْئًا آخَرَ، أَوْ تَعُدُّ الْقَارِيَّ بِشَيْءٍ، وَتَفْعَلُ خِلَافَهُ؛ ذَلِكَ أَنِّي مِمَّنْ يَرَى الْمَفَاهِيمَ وَالْعُنَاوِينَ عُقُودًا وَوُعُودًا بِمَسَارٍ أَوْ مَضْمُونٍ مُعَيَّنٍ، فَإِذَا قَدَّمَتِ لِلْقَارِيَّ خِلَافَهُ، فَقَدَّ وَقَعَتْ فِي التَّنَاقُضِ، وَأَخْفَقَتْ فِي تَحْقِيقِ الْمُنْهَجِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَّسِمَ بِهَا الْخِطَابُ النُّقْدِيُّ الْمَعَاصِرُ. وَحَتَّى يَكُونَ الْكَلَامُ مُحَدَّدًا، فَإِنِّي أَشِيرُ بِوَجْهِ خَاصٍّ إِلَى مَفْهُومِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ) الِذِي اتَّخَذَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ مَفْهُومًا مَحْوَرِيًّا فِي الْعُنْوَانِ وَبَنَى دِرَاسَتَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، وَأَقْلُ مَا يَنْتَظِرُهُ الْقَارِيُّ مِنْ ذَلِكَ الْعُنْوَانِ وَهَذَا الْمَفْهُومِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ)؛ أَنْ يَكُونَ هُنَالِكَ تَصَوُّرٌ جَلِيٌّ لَدَى النَّاقِدِ عَنِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، وَتَجَلِّيَاتِهِ وَدَلَائِلِهِ فِي (مُهْمَلِ) عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي؛ فَإِنْ فَعَلَ النَّاقِدُ فَقَدَّ وَفَى بِمَا وَعَدَ بِهِ قَارِيَّهُ - ضِمْنِيًا - حِينَ تَبَيَّنَ ذَلِكَ الْمَفْهُومُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدَّ سَوَّغَ لِقَارِيَّهُ مُخَالَفَتَهُ وَمُرَاجَعَتَهُ، وَلَا سِيَّما إِذَا كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي إِطَارِ خِطَابٍ نُّقْدِيِّ أَكَادِيمِيِّ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَهَاوَنَ فِي دِقَّةِ مَفَاهِيمِهِ، أَوْ أَنْ يُضْحِيَ بِعِلْمِيَّتِهَا.

هَذَا، وَلَيْسَ مَفْهُومُ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ) الْمَفْهُومَ الْوَحِيدَ الِذِي يَنْبَغِي أَنْ نُرَاجِعَهُ وَنُقَوِّمَهُ فِي تِلْكَ الدِّرَاسَةِ؛ إِذْ تَكْشِفُ الْقِرَاءَةُ الْمَتَانِيَّةُ لِلْبَحْثِ الِذِي كَتَبَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ حَوْلَ (مُهْمَلِ) عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي عَنِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَفَاهِيمِ غَيْرِ الْوَاضِحَةِ، أَوْ غَيْرِ الدَّقِيقَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَقَدَّ يَكُونُ فِي

مثل هذه المراجعات سُهْمَةٌ فِي مُحَاوَلَةِ اسْتِقَامَةِ الْمَفَاهِيمِ وَالْمُصْطَلِحَاتِ فِي خِطَابِنَا النُّقْدِيِّ
المعاصر، والتَّريُّثُ فِي صِيَاغَتِهَا وَبِنَائِهَا.

وَأَمَّا آثَرُ الْمَدْخَلِ الْمَفَاهِيمِيِّ فِي تَقْوِيمِ تِلْكَ الدِّرَاسَةِ لِأَنِّي رَأَيْتُ صَاحِبَهَا (د. أبا اليزيد
الشرقاوي) فَدَبَّهَا عَلَى مَفْهُومِ (تَدَاخُلِ الْأَنْوَاعِ) الَّذِي شَاعَ فِي الْكِتَابَاتِ النُّقْدِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ،
وَلَا سِيَّما مَا يَتَّصِلُ مِنْهَا بِإِشْكَالِيَّةِ التَّجْنِيسِ الْأَدْبِيِّ، وَإِذَا كَانَ النَّاقِدُ قَدْ عَبَّرَ عَنِ مَفْهُومِ
(تَدَاخُلِ الْأَنْوَاعِ أَوْ تَفَاعُلِهَا) بِمَفْهُومِ آخَرَ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يَسْتَعْمِدُ
مَفْهُومًا مُغَايِرًا لِهَذَا التَّدَاخُلِ؛ إِذْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي نَفْسُهُ كَاتِبٌ (مُهْمَلٌ تَسْتَدَلُّونَ
عَلَيْهِ بِظُلْمٍ)، فَاسْتَعْدَمَ لِذَلِكَ التَّدَاخُلِ مَفْهُومًا آخَرَ هُوَ (التَّفَاتُ النَّوْعِ)، وَلَهُ فِي ذَلِكَ كِتَابٌ
خَاصٌّ عُنْوَانُهُ (قَصِيدَةُ النَّوْعِ وَالتَّفَاتُ النَّوْعِ)^(٣)، بَلْ سَبَقَهُمَا إِلَى ذَلِكَ إِدْوَارُ الْحُرَّاطِ فَسَمَّى
التَّدَاخُلَ (الْكِتَابَةَ عَبْرَ النَّوْعِيَّةِ)^(٤)، وَقَدْ أُرِيدَ بِتِلْكَ الْمُصْطَلِحَاتِ الْبَدِيلَةَ أَنْ تَكُونَ تُكَاةً أَوْ
ذَرِيعَةً إِلَى هَدْمِ الْحَوَاجِزِ وَإِزَالَةِ الْحُدُودِ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الْأَدْبِيَّةِ، وَإِقْنَاعِ الْقَارِي بِنَمَطٍ مِنَ الْكِتَابَةِ لَيْسَ
لَهُ هُوِيَّةٌ نَوْعِيَّةٌ، وَلَوْ أَمَعْنَا النَّظَرَ لَرَأَيْنَا أَنَّ مَفْهُومَ (تَدَاخُلِ الْأَنْوَاعِ أَوْ تَفَاعُلِهَا) أَدْقُ مِنَ الْمَفَاهِيمِ
الْبَدِيلَةِ لَهُ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ - التَّفَاتُ النَّوْعِ - الْكِتَابَةَ عَبْرَ النَّوْعِيَّةِ)؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ التَّدَاخُلِ
أَوْ التَّفَاعُلِ لَا يُلْغِي هُوِيَّةَ النَّوْعِ أَوْ مَا هِيئَتَهُ، كَمَا أَنَّهُ يُعَبِّرُ عَنِ سِنَّةٍ مَا صِيَّةٍ بَيْنَ فُنُونِ الْقَوْلِ؛ إِذْ
تَدَاخُلُ وَلَا تَتَمَاهَى، وَيَسْتَعْبِرُ بَعْضُهَا أَدْوَاتِ بَعْضٍ، دُونَ أَنْ يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ نَوْعًا ذَابَ فِي سِوَاهُ،
وَفِي ذَرْعِي أَنْ أَقُولَ إِنَّ الشِّعْرَ الْعَرَبِيَّ الْقَدِيمَ قَدْ بَقِيَ سَيِّدًا، يَسْتَوْعِبُ أَدْوَاتِ الْفُنُونِ الْأُخْرَى
وَيَتَمَثَّلُهَا، حَتَّى تُصْبِحَ خَيْطًا فِي نَسِيجِهِ، وَلَا تَسْتَوْعِبُهُ إِلَى عَلَى سَبِيلِ التَّضْمِينِ أَوْ التَّنَاصُّ أَوْ
الإِشَارَةِ، فَقَدْ بَقِيَتْ مُوسِيقَى الشِّعْرِ (أَوْزَانُهُ وَقَوَافِيهِ)، مِعْيَارًا مَائِزًا بَيْنَ الشِّعْرِ وَغَيْرِهِ مِنْ فُنُونِ
الْقَوْلِ فِي ثِقَاتِنَا الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّ هُنَالِكَ مَنْ يَسُوؤُهُ هَذَا الْكَلَامُ، وَلَا يَرَى فِي الْأَوْزَانِ
وَالْقَوَافِي غَيْرَ فُيُودِ تَكْبَلِ قَرَائِحِ الشُّعْرَاءِ وَتَعَوُّفِهَا عَنِ الْإِنْطِلَاقِ، وَأَنَّ لَيْسَ الْوِزْنَ أَوْ الْقَافِيَةَ دَلِيلًا
عَلَى شِعْرِيَّةِ فَا رَهَةٍ دَائِمًا .. وَفِي وَسْطِي أَنْ أَقُولَ لَهُمْ: عَلَى رِسْلِكُمْ سَادَتْنَا الْأَكَارِمُ؛ فَقَدْ سَبَقَكُمْ
إِلَى ذَلِكَ الْمَلْحَظِ الْأَخِيرِ أَسْلَافُنَا الَّذِينَ رَأَوْا الْوِزْنَ وَالْقَافِيَةَ مِعْيَارًا فَارِقًا بَيْنَ الشِّعْرِ وَالنَّثْرِ، فَقَدْ

جاء في كتاب الموشح للمرزباني: "حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجَمِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَيْسَ كُلُّ مَنْ عَقَدَ وَزْنًا بِقَافِيَةٍ فَقَدْ قَالَ شِعْرًا؛ الشِّعْرُ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ مَرَامًا، وَأَعَزُّ انْتِظَامًا"^(٥)، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ أَسْلَافَنَا رَأَوْا أَنَّ نَمَّةَ أَمْرًا أَبْعَدَ غَوْرًا مِنَ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ تَتَحَقَّقُ بِهِ الشِّعْرِيَّةُ، وَهُوَ أَمْرٌ رُبَّمَا تُحِيطُ بِهِ الْمَعْرِفَةُ وَلَا تُؤَدِّيهِ الصِّفَةُ، لَكِنَّهُمْ حِينَمَا أَرَادُوا تَمْيِيزَ الشِّعْرِ عَنِ النَّثْرِ احْتَكَمُوا إِلَى مَعْيَارٍ جَلِيٍّ يَدْرِكُهُ النَّقَادُ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْوِزْنُ وَالْقَافِيَةُ، أَمَّا مَنْ يُزْهِدُنَا فِي الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ، وَيَدَّعِي وَجُودَ شِعْرِ مَجَاوِزٍ لِذَلِكَ الْمَعْيَارِ الشِّكْلِيِّ التَّقْلِيدِيِّ؛ فَفِي وَسْعِنَا أَنْ نُجَارِيَهُ شَرِيطَةً أَنْ نَقْفَ مِنْهُ عَلَى مَعْيَارٍ آخَرَ أَوْ مُسَوِّغٍ وَاضِحٍ جَلِيٍّ نَسْتَطِيعُ أَنْ نُحْتَكِمَ إِلَيْهِ، وَنُرَوِّزَ بِهِ كُلَّ نَصٍّ يُنْسَبُ إِلَى الشِّعْرِ وَلَيْسَ مِنْهُ فِي شَيْءٍ.

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ فَقَدْ قَارَبَ د. أَبُو الْيَزِيدِ الشَّرْقَاوِيُّ (مُهْمَل) عَلَاءَ عَبْدِ الْهَادِي عَبْرَ مَسَارِينِ: أَحَدُهُمَا نَظْرِيٌّ؛ تَبَيَّنَ فِيهِ فِكْرَةُ التَّحْوُلِ فِي عَدَدٍ مِنَ الْمَفَاهِيمِ أَوْ الْمَصْطَلَحَاتِ لِيُؤَسِّسَ بِذَلِكَ التَّحْوُلِ مَفْهُومَهُ الْخَوْرِيِّ لِدرَاسَتِهِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)؛ وَالآخَرُ تَطْبِيقِيٌّ، تَنَاوَلَ فِيهِ بَعْضَ الْآلِيَّاتِ الَّتِي اتَّكَأَ عَلَيْهَا عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي فِي (مُهْمَلِهِ)، وَكَانَتْ أَمَارَاتٍ أَوْ مُسَوِّغَاتٍ لِتَشْعِيرِ (مُهْمَل) عَلَاءَ عَبْدِ الْهَادِي، وَتَحَقَّقَ ذَلِكَ الْمَفْهُومُ الْخَوْرِيِّ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ) فِيهِ.. وَقَدْ عَرَمْتُ أَنْ أُرَاجِعَ الْمَسَارِينَ وَأَقْوَمَهُمَا، وَلَنْبَدَأُ بِالْمَسَارِ الْأَوَّلِ (تَحْوُلِ الْمَفَاهِيمِ).

المبحث الأول: تحول المفاهيم

دَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ النَّقَادِ الْمَعَاصِرِينَ عَلَى تَبَيُّنِ مَبْدَأِ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْوُلِ، كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يُقْنِعُوا الْقَارِئَ الْعَرَبِيَّ بِنَمَطٍ جَدِيدٍ مِنْ أُنْمَاطِ الشِّعْرِ، وَسَوَاءٌ أَصَحَّ ذَلِكَ النَّمَطُ أَمْ لَمْ يَصِحَّ؛ فَإِنَّهُمْ يُخَالِفُونَ الْقَارِئَ بِمُقَارَنَةِ بَيْنَ شِعْرِيَّةٍ تَقْلِيدِيَّةٍ قَدِيمَةٍ يُزْهِدُونَهُ فِيهَا بِأَنَّهَا صَارَتْ عَاجِزَةً عَنِ اسْتِيعَابِ تَجَارِبِ الشَّاعِرِ الْمَعَاصِرِ وَمَعَانِيَةِ؛ وَأُخْرَى حَدِيثِيَّةٍ يُعْرَوْنَهُ بِتَقْبُلِهَا لِأَنَّهَا تَسْتَجِيبُ لِتَجْرِبَةِ الشَّاعِرِ الْمَعَاصِرِ، وَلَا تَضِيقُ بِمَعَانِيِهِ وَطَاقَاتِهِ الْإِبْدَاعِيَّةِ؛ فَعَلَّ ذَلِكَ دُعَاةَ (شِعْرِ التَّفْعِيلَةِ) فَزْهِدُوا الْقَارِئَ فِي قَصِيدَةِ الْبَيْتِ وَمَا فِيهَا مِنْ قِيُودِ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ، وَزَمَّوْهَا بِكُلِّ نَقِيسَةٍ، كَيْ يَرْضَى الْمَتَلَقِّي بِشِعْرِ يُخَالِفُ مَا اعْتَادَهُ عَقْلُهُ وَأُذُنُهُ؛ فَيَحْتَفِظُ مِنَ الشِّكْلِ الْقَدِيمِ بِالنَّفْعِ الْعِلْمِيَّةِ وَلَا يَلْتَزِمُ بِعَدَدِهَا الْمَمُورُوثِ، وَيُضْحِي بِالْقَافِيَةِ مَتَى شَاءَ وَيَلْتَزِمُهَا إِنْ أَرَادَ.

وَمَا كَادَتْ مَوْجَهُ (شِعْرِ التَّفْعِيلَةِ) تَحْطَى بِالْقَبُولِ، وَتَسْتَسِيغُهَا الْأُذُنُ الْعَرَبِيَّةُ بَعْدَ مُقَاوَمَةٍ؛ حَتَّى جَاءَ دُعَاةُ شِعْرِ (الْحَدَاثَةِ) أَوْ (قَصِيدَةِ النَّثْرِ)، يُقَارِنُونَ (قَصِيدَةَ التَّفْعِيلَةِ) بِ(قَصِيدَةِ النَّثْرِ)، فَيَرَوْنَ الْأُولَى تَقْلِيدِيَّةً مَا زَالَتْ تَحْتَفِظُ بِقَيْدِ (التَّفْعِيلَةِ) وَلَا بُدَّ مِنَ التَّخْلِصِ مِنْ ذَلِكَ الْقَيْدِ، وَعَلَى الْمُتَلَقِّي أَنْ يَرْضَى بِنَمَطِ جَدِيدٍ مِنَ الْإِيقَاعِ أَسْمُوهُ الْإِيقَاعُ الدَّاخِلِيُّ مَرَّةً، أَوْ الْبَاطِنِيُّ مَرَّةً أُخْرَى، أَوْ النَّفْسِيُّ مَرَّةً ثَالِثَةً، أَوْ إِيقَاعِ اللَّغَةِ مَرَّةً رَابِعَةً... إلخ.

وَنَحْنُ الْيَوْمَ مَدْعُوُونَ إِلَى شِعْرِيَّةٍ أُخْرَى، وَهِيَ شِعْرِيَّةٌ (مَا بَعْدَ الْحَدَاثَةِ)، وَلَا تَعْجَبُ حِينَ تَرَى أَصْحَابَهَا يُحَدِّثُونَكَ عَنْ تَحْوُلٍ دَائِمٍ يَتَجَاوَزُ كُلَّ مَأْلُوفٍ وَقَارٍ، وَيَتَجَاوَزُ (قَصِيدَةَ النَّثْرِ) ذَاتَهَا إِلَى صَرْبٍ مِنَ الْكِتَابَةِ لَا يَعْتَرَفُ بِنَظْرِيَّةِ الْجِنْسِ الْأَدْبِيِّ أَوْ الْحُدُودِ وَالْفَوَاصِلِ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ؛ فَقَدْ تَدَاخَلَتِ الْأَنْوَاعُ وَتَرَاوَسَتْ، وَلَا شَيْءٌ ثَابِتٌ أَوْ قَارٌّ، وَقَدْ حَدَّثَنَا إِخْوَانُ (قَصِيدَةِ النَّثْرِ) عَنْ ذَلِكَ التَّجْرِبِ الدَّائِمِ وَالتَّحْوُلِ أَوْ التَّجَاوُزِ الْمُسْتَمِرِّ قَبْلَهُمْ^(٦)، وَمُؤَدَّى ذَلِكَ أَنْ كُلَّ نَصٍّ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ شِعْرًا مَتَى شَاءَ صَاحِبُهُ، أَوْ أَحَبَّ مُتَلَقِّهِ أَنْ يَرَاهُ شِعْرًا.

وَلَا تَعْجَبُ كَذَلِكَ حِينَ تَرَى د. أَبَا الْيَزِيدِ الشَّرْقَاوِيَّ يُؤَسِّسُ رُؤْيَتَهُ النَّظْرِيَّةَ فِي الدِّرَاسَةِ الَّتِي كَتَبَهَا عَنْ (مُهْمَلٍ) عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي عَلَى مَبْدَأِ الصَّرِيحَةِ (Becoming)^(٧)، أَوْ التَّحْوُلِ الدَّائِمِ، أَوْ أَنَّ مَفْهُومًا قَدْ غَدَا بَدِيلًا لِآخَرَ، وَلَا غَرَوْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَرَى د. الشَّرْقَاوِيَّ يُحَدِّثُكَ عَنْ تَحْوُلَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي مَفْهُومِ الْفَنِّ وَالْأَدَاةِ، وَمَفْهُومِ النَّوعِ أَوْ الْجِنْسِ، وَمَفْهُومِ النَّصِّ؛ لِيُؤَكِّدَ انْتِمَاءَ (مُهْمَلٍ) عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي إِلَى نَمَطِ جَدِيدٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ شِعْرٌ (مَا بَعْدَ الْحَدَاثَةِ).

وَيَحْسُنُ قَبْلَ أَنْ أَتَاوَلَ التَّحْوُلَاتِ وَالبَدَائِلِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا د. الشَّرْقَاوِيَّ، أَنْ أَقِفَ أَمَامَ عُنْوَانِ دِرَاسَتِهِ: (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ فِي دِيْوَانِ "مُهْمَلٍ تَسْتَدَلُونَ عَلَيْهِ بِظِلِّ" لِلشَّاعِرِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي)، وَأَوَّلُ مَا نَلْحِظُهُ عَلَى ذَلِكَ الْعُنْوَانِ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ قَدْ أَخَذَهُ مِنْ كِتَابِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي (قَصِيدَةُ النَّثْرِ وَالتَّفَاتُ النَّوعِ)، وَلَسْتُ أَعْنِي بِالْأَخْذِ هُنَا ذَلِكَ التَّشَابُهَ الْبَادِي وَالْمَلْحُوظَ بَيْنَ مَفْهُومِي (التَّفَاتُ النَّوعِ)، وَ(مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ)، وَإِنَّمَا أَعْنِي أَنَّ ذَلِكَ الْمَفْهُومَ الْأَخِيرَ مَوْجُودٌ بِنَصِّهِ إِلَّا كَلِمَةً وَاحِدَةً فِي كِتَابِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، عَنَيْتُ قَوْلَهُ: "لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ

نَعُضُّ الطَّرْفَ - فِي ظَرْفِنَا الحَضَارِيِّ المَعِيشِ - عَنْ مَلاحِظَةٍ مُهِمَّةٍ تُسَهِّمُ الآنَ فِي تَفْكِيكِ سُلْطَةِ النُّوعِ بَعَامَةً؛ تَتَلَحَّصُ فِي الاتِّسَاعِ الهَائِلِ لِشَعْبِيَّةِ المَمارَسَةِ الأَدَبِيَّةِ اللَّصِيقَةِ بِالتَّشْرِ الإِلِكْتُرُونِيِّ..^(٨)، وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ قَدِ اسْتَبَدَلَ فَحَسَبَ بِكَلِمَةِ (تَفْكِيكِ) الوَارِدَةَ فِي كَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الهَادِي كَلِمَةَ (مُقَاوَمَةٌ).

وَقَدِ بَدَأَتْ بِذَلِكَ المَلْحَظِ كَيَ أُوكِّدَ مَلْحَظًا عَامًّا عَلَيَّ دِرَاسَةَ د. الشَّرْقَاوِيَّ؛ إِذْ يَلْحَظُ قَارِئُهَا أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ كَثِيرًا مَا يُتَابِعُ عَلَاءَ عَبْدِ الهَادِي وَيَحْطُ فِي هَوَاهُ؛ إِذْ يُجَارِيهِ فِي مَفَاهِيمِهِ، وَيُوكِّدُ مَا أَكَّدَهُ وَيَقَرِّرُ مَا قَرَّرَهُ، وَقَدِ نُشِيرُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى مِنْ دِرَاسَتِنَا، وَإِذَا أَعْضَيْنَا الطَّرْفَ عَنِ تَبَعِيَّةِ النَّاقِدِ لِلْكَاتِبِ فِي العُنْوَانِ، فَإِنَّ مَلْحَظًا آخَرَ يَلْفِتُنَا فِي عُنْوَانِ تِلْكَ الدِّرَاسَةِ، وَهُوَ التَّنَاقُضُ البَادِي فِي ذَلِكَ العُنْوَانِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ جُمْلَةٍ فِيهِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النُّوعِ) تَضَعُنَا أَمَامَ نَصِّ عَصِيٍّ عَلَيَّ التَّصْنِيفِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَفِظَ لَهُ النَّاقِدُ بِاسْمِ (التَّصْنِيفِ) أَوْ (الْكِتَابَةِ)، أَوْ (الْحِطَابِ)، مَا دَامَ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النُّوعِ، أَمَا أَنْ يُسَمِّيَهُ فِي العُنْوَانِ نَفْسَهُ (دِيوَانًا)، وَيُسَمِّيَ كَاتِبَهُ فِي العُنْوَانِ ذَاتَهُ كَذَلِكَ شَاعِرًا؛ فَذَلِكَ تَنَاقُضٌ لَا تُحْطِئُهُ العَيْنُ!

أَمَّا التَّحْوُّلَاتُ وَالبَدَائِلُ الَّتِي يُحَدِّثُنَا عَنْهَا د. أَبُو اليَزِيدِ الشَّرْقَاوِيَّ؛ فَإِنَّ تَنَاوُلَهُ هَا يَحْمِلُنَا عَلَى التَّسْأُولِ: أَحَدَتْ تِلْكَ التَّحْوُّلَاتُ فِي ثَقَافَتِنَا حَقًّا أَمْ أُريدُ هَا أَنْ تُحَدِّثَ حَتَّى تُجَارِيَ الثَّقَافَةَ أَوْ النِّقَدَ العَرَبِيَّ، وَيُسَوِّغُ ذَلِكَ التَّسْأُولُ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ كَلَّمَا تُحَدِّثَ عَنْ تَحْوُلٍ أَكَّدَهُ بِنُقُولِ مَنْ النِّقَادِ العَرَبِيِّ، وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ أُولَئِكَ النِّقَادَ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ تَحْوُّلَاتٍ فِي مَفَاهِيمِ ثَقَافَتِهِمْ وَفُنُونِهَا، وَلَا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ تَحْوُّلَاتٍ مَفَاهِيمِنَا وَفُنُونِنَا؛ فَإِلَى مَتَى - وَالكَلَامُ لِلنَّاقِدِ نَبِيلِ سُلَيْمَانَ - نَظَلُّ نَلْهَثُ خَلْفَ بَرِيقِ الآخِرِ الثَّقَافِيِّ وَغَيْرِ الثَّقَافِيِّ، الأُورُوپِيِّ وَالأَمْرِيكِيِّ؟^(٩).

وَمَا يُوكِّدُ تَسْأُولَ النَّاقِدِ نَبِيلِ سُلَيْمَانَ أَنَّنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَرُدَّ كُلَّ مَوْجَةٍ مِنْ مَوْجَاتِ التَّجْدِيدِ الشِّعْرِيِّ فِي أَدَبِنَا الحَدِيثِ إِلَى نُمُودِ عَرَبِيٍّ مُسْتَوْرِدٍ وَمَزْرُوعٍ فِي ثَقَافَتِنَا؛ فَقَدِ جَعَلَ د. عَلِي عَشْرِي زَايِدٌ صِلَتَنَا بِالثَّقَافَةِ العَرَبِيَّةِ أَوَّلَ عَوَامِلِ نَشَاةِ الشِّعْرِ الحُرِّ أَوْ (شِعْرِ التَّفْعِيلَةِ)، وَأَشَارَ إِلَى اعْتِرَافِ زُوَادِهِ كَالسِّيَابِ وَالبِيَّاتِيِّ وَعَبْدِ الجَبَّارِ دَاوُدِ البَصْرِيِّ بِتَأَثُّرِهِمُ بِالشِّعْرِ العَرَبِيِّ، وَلَا سِيَّمَا شِعْرَ البُوتِ^(١٠)، وَقُلُّ مِثْلَ ذَلِكَ فِي (قَصِيدَةِ النُّشْرِ)، فَقَدِ دَاعَ ذَلِكَ المِصْطَلَحُ فِي الآدَابِ

الأوربية منذ بودلير وآرثر رامبو في مؤلفه الشهير (فصل في الجحيم)، وقد نقل رواد هذا النمط في شعرنا المصطلح برؤيته عن هذه الآداب، وعن الفرنسية تحديداً^(١١). أما شعرية (ما بعد الحداثة) التي ينتمي إليها (مهملاً) علاء عبد الهادي، فقد كفانا د. الشرقاوي نفسه - بما نقل عن النقاد الغربيين - مشقة ردها إلى أصل غربي، فلقد كثرت نقوله عن أولئك النقاد وإشاراته إليهم، حتى كادت بعض صفحات دراسته تكون نقلاً خالصاً، ولا يحضر فيها د. الشرقاوي إلا بمقدار ما يربط بين مقولات أولئك النقاد فحسب؛ فقد نقل فقرة من جاك دريدا صدر بها بحثه؛ فإذا ما انتقلت إلى الصفحتين الثالثة والرابعة من دراسته خيلت لك أسماء: جينت، وجادامر، وليتش، وفان دايك، وكستيفا، وديدا، وريفاتير، ولوتمان، وروبرت شولز، وعلاء عبد الهادي، كل هذه الأسماء في صفتين اثنتين، يشير الناقد إلى آرائهم، أو ينقل مقولاتهم، ولا يتدخل إلى بمقدار ما يربط بين هاتيك المقولات والآراء، ومؤدى ذلك أننا أمام ناقد يحسن يجمع مقولات الآخرين، ولا يحسن يراجع أو يستدرك، ناهيك بأن كل من ينقل عنهم أو جلهم نقاداً غريبون، وأقل ما يعنيه ذلك أنه يحدثنا عن أفكار وافدة أو شعرية مجتلية مستعارة، وليست نابتة في ثربتنا الثقافية، إنه - بإيجاز - يحدثنا عن نصوص غير نصوصنا، وثقافة غير ثقافتنا، كأنه يريدنا أتباعاً لا متبوعين.

ولا تحسب أن باقي البحث قد نجا من هذا النقل الكاثر أو تخفف منه، فلا تكاد تخلو فقرة من فقرات البحث من نقل مباشر أو إحالة إلى ناقد آخر، وحتى لا يكون كلامي مرسلاً دون دليل، فيكفي أن أشير الآن إلى أن (مهملاً) علاء عبد الهادي قد تضمن نصاً عنوانه (النبوة)، يقول فيه:

قال الطبيب: / لأن قلبه.. / أصبح كبيراً جداً.. / بالنسبة

إلى جسده، / .. / مات^(١٢).

وقد علق عليه د. الشرقاوي، فكان تعليقه مجموعة من النقول التامة عن نقاد غربيين يصرخ بأسمائهم، أو الإشارة إلى مقولات آخرين منهم، مع الإحالة إليهم في الهوامش، يقول

د. الشَّرْقَاوِي: " (النَّبُوَّة) عُنْوَانُ النَّصِّ، وَهُوَ كَفَيْلٌ بِرِسْمِ أَفْقِ تَوْفُّعَاتٍ، وَلَكِنْ (لَا يَكَادُ الْقَارِيءُ يُكَيِّفُ نَفْسَهُ مَعَ تَوْفُّعٍ مُعَيَّنٍ، وَيَضَعُ لِنَفْسِهِ نِظَامًا مَا لِلتَّنْبُوِّ بِمَا لَمْ يُقْرَأْ بَعْدُ مِنْ أَجْزَاءٍ، حَتَّى تَتَّعَبِرَ الْقَاعِدَةُ الْجَمَالِيَّةُ، أَوْ الْبِنَائِيَّةُ، مُحَادِعَةً تَوْفُّعَاتِهِ) وَمِنْ ثَمَّ (تُجَسَّدُ الْغَرَابَةُ التَّنَافُرَ الْمَعْرِفِيِّ بَيْنَ الْأُلْفَةِ وَنَفِيضِهَا فِي مُرَكَّبٍ وَاحِدٍ). وَتَكْتَمِلُ اللَّعْبَةُ مِنْ خِلَالِ الْمَفَارِقَةِ بَيْنَ الْحُمُولَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْعُنْوَانِ (النَّبُوَّة) وَالسُّخْرِيَّةِ التَّهَكُّمِيَّةِ فِي النَّصِّ. وَهَذِهِ الْمَفَارِقَةُ لَا تَهْدِفُ إِلَى شَيْءٍ، إِنَّهَا (اللُّعْبَةُ الَّتِي لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا نَفْسُهَا). وَهَذِهِ هِيَ (الْوُظَيْفَةُ الشَّعْرِيَّةُ) بِمَفْهُومِ جَاكْبُسُون، وَاللُّغَةُ الْجَمَالِيَّةُ بِمَفْهُومِ الشُّكْلَانِيَّيْنِ، حَيْثُ (تَتَوَقَّفُ لُغَةُ الشَّعْرِ عَنِ الْإِحَالَةِ إِلَى خَارِجِ [عَالَمِ النَّصِّ]، لِأَنَّ النَّصَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى لُغَةٍ، وَالْغَرَضُ مِنَ اللَّعْبِ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ تَحْقِيقَ الْمِهْمَةِ، وَإِنَّمَا تَنْظِيمُ حَرَكَةِ اللَّعْبَةِ ذَاتَهَا وَتَشْكِيلُهَا). وَتَحْوِيلُ الْفَنِّ إِلَى أَلْعَابِ لُغَةٍ، هُوَ الْفِكْرَةُ الْجَامِعَةُ الَّتِي تَفِفُ وَرَاءَ كُلِّ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَيَتِمُّ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِأَسَالِيبٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَمَثَلًا، تَحَدَّثَ رُوبَرْتُ شُولزِرُ عَنْ بُول رِيكُور، وَ(فِي نِظَامِهِ لَا تُشِيرُ الْكَلِمَاتُ إِلَى الْأَشْيَاءِ، بَلْ تُشِيرُ إِلَى الْقَضَايَا أَوْ الْجُمَلِ. أَمَّا مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرٍ بِنْفِنَسْتِ فَإِنَّ الْجُمَلَ لَيْسَ لَهَا مَعَانٍ، لِأَنَّ لَهَا إِحَالَةً إِلَى الْخَارِجِ، بَلْ لِأَنَّهَا أَجْزَاءٌ مِنْ بَيْئٍ مُطَرَّدَةٍ أَكْبَرِ) " (١٣).

هَذَا جُزْءٌ مِنْ تَعْلِيقِ د. الشَّرْقَاوِي عَلَى نَصِّ (النَّبُوَّة)، وَلَيْزِنَ صَرَخَ فِيهِ بِأَسْمَاءِ نُقَادٍ، مِثْلَ: جَاكْبُسُون، رُوبَرْتِ شُولزِرِ، بُول رِيكُور، بِنْفِنَسْتِ، لَقَدْ أَخْفَى أَسْمَاءَ نُقَادٍ آخَرِينَ نَقَلَ كَلَامَهُمْ - وَهُوَ الْمَوْضُوعُ بَيْنَ قَوْسَيْنِ - وَأَحَالَ إِلَيْهِمْ فِي الْهُوَامِشِ، وَهُمْ: بُول دِي مَان، شَاكِرُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، زُولْتَانِ فَارْجَا، جَادَامَرِ، وَكُلُّهُمْ - مَا عَدَا شَاكِرَ عَبْدِ الْحَمِيدِ - نُقَادٌ أَعَاجِمُ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ تِلْكَ النُّقُولَ الْكَثِيرَةَ عَنِ النُّقَادِ الْغَرِيبِينَ تَطْرُحُ سُؤَالَ لَا مَفْرَءَ مِنْهُ: أَيُحَدِّثُنَا د. الشَّرْقَاوِي عَنْ مَفَاهِيمِ ثَقَافَتِنَا وَمَقُولَاتِنَا، أَمْ يُحَدِّثُنَا عَنْ مَفَاهِيمِ الثَّقَافَةِ الْغَرِيبَةِ وَمَقُولَاتِنَا؟!

وَقَدْ فَرَضَ ذَلِكَ السُّؤَالُ نَفْسَهُ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّنا نُوْمِنُ بِخُصُوصِيَّةِ كُلِّ ثَقَافَةٍ (مَفَاهِيمِهَا - مَقُولَاتِنَا - نُصُوصِهَا)، وَمِنْ ثَمَّ يَنْبَغِي أَنْ نَتَرَيِّثَ كَثِيرًا وَنَحْنُ نَنْقُلُ عَنْ ثَقَافَةٍ أُخْرَى، فَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَفْهُومَ الْوَاحِدَ قَدْ تَخْتَلَفَ دِلَالَتُهُ مِنْ ثَقَافَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَمَا دُئِمْنَا نَتَحَدَّثُ فِي إِطَارِ التَّوَعُّدِ الْأَدْبِيِّ؛ فَإِنَّ يَاكْبُسُونَ يُحَدِّدُ النَّشْرَ عَلَى أَسَاسِ أَنَّهُ بِنَاءٌ كِنَائِيٌّ، تَقُومُ بِنَيْتُهُ عَلَى مَبْدَأِ الْمَجَاوَرَةِ، فِي حِينِ يُحَدِّدُ

الشَّعْرَ عَلَى أَنَّهُ بِنَاءٌ اسْتِعَارِيٌّ، تَقُومُ بِنَيْتُهُ عَلَى مَبْدَأِ الْمَشَابَهَةِ^(١٤). فَهَلْ تَصْلُحُ رُؤْيُهُ يَا كَبْسُونُ مَعْيَارًا حَاسِمًا لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالنَّثْرِ فِي الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ؟ وَأَنَّى يَتَأْتَى ذَلِكَ وَالشَّعْرُ وَالنَّثْرُ الْعَرَبِيَّانِ يَسْتَعْدِمَانِ الْكِنَايَةَ وَالِاسْتِعَارَةَ، وَسَوَاهُمَا مِنَ التَّعْبِيرَاتِ الْجَازِيَةِ؟ وَهَلْ أَرَادَ يَا كَبْسُونُ بِمَفْهُومِي (الاسْتِعَارَةَ وَالْكِنَايَةَ) مَا يُرَادُ بِهِمَا فِي الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ؟!

لَقَدْ التَفَتَ د. كَمَالُ أَبُو دَيْبٍ إِلَى خُصُوصِيَّةِ الْمَفْهُومَيْنِ فِي الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَ تَصْوِيبًا دَقِيقًا لِتَرْجِمَةِ الْمَصْطَلَحَيْنِ (Metonymy-Metaphor)، حَيْثُ لَا يَتطَابَقَانِ تَمَامَ الْمَطَابَقَةِ مَعَ الْمَفْهُومَيْنِ الْعَرَبِيَّيْنِ لِلِاسْتِعَارَةِ وَالْكِنَايَةِ؛ إِذْ يَرَى د. أَبُو دَيْبٍ أَنَّ الْعَمَلِيَّاتِ الَّتِي يُشِيرُ إِلَيْهَا مُصْطَلَحًا (Metonymy-Metaphor) لَيْسَتْ مُتطَابِقَةً مَعَ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الْمَصْطَلَحَانِ الْعَرَبِيَّانِ الْاسْتِعَارَةَ وَالْكِنَايَةَ، وَتَرْجِمُهُ مُصْطَلَحِي يَا كَبْسُونُ بِالِاسْتِعَارَةِ وَالْكِنَايَةِ بِهَذَا الشَّكْلِ الْمَطْلُوقِ خَاطِئَةً فِي حَالَةِ الْمَصْطَلَحِ الثَّانِي وَغَيْرِ دَقِيقَةٍ فِي حَالَةِ الْمَصْطَلَحِ الْأَوَّلِ؛ أَمَّا (Metaphor) فَإِنَّهَا تُطَابِقُ أَحَدَ نَمَطِي الْاسْتِعَارَةِ كَمَا حَدَّدَهَا الْجُرْحَانِيُّ لِكِتَابِهَا أَوْسَعُ مِنْهَا أَوْ تَضُمُّ الصَّبِغَةَ (زَيْدٌ أَسَدٌ) الَّتِي لَا يَعْتَبِرُهَا الْجُرْحَانِيُّ اسْتِعَارَةً، وَأَمَّا (Metonymy) فَإِنَّهَا أَشَدُّ مُغَايِرَةً لِلْكِنَايَةِ مِمَّا هِيَ لِلِاسْتِعَارَةِ^(١٥).
وَمُؤَدَّى كَلَامِ د. أَبِي دَيْبٍ أَنَّ لِكُلِّ ثَقَافَةٍ مَفَاهِيمَهَا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ شَأْنُ مُصْطَلَحِي (الاسْتِعَارَةِ - وَالْكِنَايَةِ)، وَاخْتِلَافِ مَفْهُومِيهَا مِنْ ثَقَافَةٍ إِلَى أُخْرَى، فَكَيْفَ نُؤَسِّسُ نَظْرِيَّةً فِي الثَّقَافَاتِ النَّوْعِ أَوْ مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النَّوْعِ عَلَى نَقُولٍ - قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ - مِنَ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ نَقْسِرُ ثَقَافَتَنَا عَلَى قَبُولِهَا وَتَبْيِيحِهَا؟! اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي قَدْ كَتَبَ (مُهْمَلَةً) لِلْقَارِي الْعَرَبِيِّ، وَلَمْ يَكْتُبْهُ لِلْقَارِي الْعَرَبِيِّ!

إِنَّ ذَلِكَ بَعِينَهُ مَا فَعَلَهُ د. أَبُو الْيَزِيدِ الشَّرْقَاوِيُّ، وَفَعَلَهُ قَبْلَهُ د. عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي كَاتِبُ (المهمل)^(١٦)، وَقَدْ حَدَّثَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُلَّ التَّحَوُّلَاتِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ فِي بَحْثِهِ هَذَا قَدْ اسْتَرْفَدَهَا مِنْ مَقُولَاتِ الْعَرَبِيِّينَ، وَلَمْ يُؤَسِّسْهَا عَلَى رُؤْيَةٍ خَاصَّةٍ لَوَاقِعِ النَّصِّ الْعَرَبِيِّ، خُذْ مَثَلًا حَدِيثَهُ عَنِ تَحَوُّلَاتِ الْفَنِّ وَالْأَدَاةِ؛ وَذَلِكَ إِذْ يَقُولُ: "نَمَّةٌ بَدَايَاتٌ (عَالَمِيَّةٌ) أَدَّتْ إِلَى قَبُولِ هَذَا الْمُنْحَى، فِي مُقَدِّمَتِهَا تَعْيِيرٌ (مَفْهُومِ الْفَنِّ)، عُمُومًا بِانْفِتَاحِهِ عَلَى تَحَلِّيَّاتِ "النَّقْدِ الْمَا بَعْدَ بِنْيَوِي

الذي يتحدّى قواعِدَ العقلِ والكيانِ، ويقترحُ بدلًا مِنْهَا فكرةَ التناقُضِ، وبعْدَمَا تَبَنَّتِ الحدائِةُ مبدأَ الصِّيُورَةِ Becoming، حتَّى أَصْبَحَتِ الغرَابَةُ هِيَ الحدائِةُ وَمَا بَعْدَ الحدائِةِ أَيضًا. وتحدّثَ جَادَامِرُ عَن إِحْدَى البواعِثِ الأساسِيَّةِ لِلْفَنِّ الحديثِ، وَالتي كَانَتِ الرغْبَةُ فِي تَحْطِيمِ المسافَةِ التي تَفْصِلُ المشاهِدِينَ أَيِ المُستهلِّكِينَ، وَالجُمْهُورَ عَنِ العَمَلِ الفَنِّيِّ ... وَتَعَرَّضَتِ الأداةُ [اللغةُ فِي فَنِّ الأَدَبِ] إِلَى انتِهَآكَاتِ قَادَتِهَا فِي النّهَايَةِ إِلَى وَضْعِ بَائِسٍ، وَفِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهَا هِيَ أَدَاةٌ مَشْكُوكٌ فِي مُقدِرَتِهَا عَلَى الإِحَالَةِ المُرجِعِيَّةِ، فنَقَرُّ جُولِيَا كريسْتِيَا: (ذَلِكَ هُوَ أَثَرُ الكَلَامِ، سِوَالَةٌ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ عَلَى مِسَاحَةٍ هَشَّةٍ زَائِلَةٍ، تَعْرِقُ فِي التَّسْيَانِ، لَا وَجُودَ فِيهَا لِلتَّعْرِفِ). وَيُصْبِحُ الشِّعْرُ - بِحَسَبِ جَادَامِرٍ - مُجَرَّدَ (شَيْءٍ مَا يَتِمُّ صُنْعُهُ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ أَيُّ مَعْنَى آخَرَ وَرَاءَ كَوْنِهِ يُتَبَخَّرُ لِشَيْءٍ مَا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ)، وَكَمَا يَقَرُّ لِيَتَشُ فَإِنَّ (الدَّالَّ [الكَلِمَةَ] يَكُونُ مُنْقَطِعًا عَنِ المَدْلُولِ [المفهُومِ] وَالمَرْجِعِ [الشَّيْءِ] ... وَمِنْ ثَمَّ تَهْتَمُّ النَصِيحَةُ بِالاسْتِعْمَالِ البَرَاجمَاتِي وَتَرْفَعُهُ فَوْقَ الاسْتِعْمَالِ الدَّلَالِيِّ لِلُّغَةِ، وَكَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ فَان دَايِكِ الَّذِي قَرَّرَ (أَنَّ العِلَاقَاتِ بَيْنَ الجَمَلِ لَيْسَتْ ذَاتَ طَبِيعَةٍ دَلَالِيَّةٍ فَحَسَبُ، بَلْ بَرَاجمَاتِيَّةٌ أَيضًا)»^(١٧).

وَرُغْمَ أَنِّي تَصَرَّفْتُ فِي كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ، فَحَدَفْتُ مَا يُمْكِنُ حَذْفُهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ طَوِيلًا؛ وَقَدْ اضْطُرَرْتُ إِلَى ذَلِكَ لِأَجَلِي مَنْهَجِ د. الشَّرْقَاوِيِّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا البَصَرَ إِلَى كَلَامِهِ السَّالِفِ كَرَّةً أُخْرَى، لَوَجَدْنَا أَنَّ المَتَحَدَّثَ فِيهِ هُمْ: جَادَامِرُ، وَجُولِيَا كريسْتِيَا، وَلِيَتَشُ، وَفَان دَايِكِ، وَلَمْ يَكُنْ د. الشَّرْقَاوِيُّ غَيْرَ نَاطِمٍ لِأَقْوَالِهِمْ، وَحَتَّى مَا يَنْقُلُهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَن أَوْلَيْكَ النَّقَادِ لَا يَسْلَمُ لَهُ، وَلَا يَخْلُو مِنْ غُمُوضٍ يَحْمِلُ عَلَى الشُّكِّ فِيمَا يَنْقُلُ، وَالتَّرْبِثُ فِي قَبُولِهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا يَنْقُلُهُ عَن جَادَامِرٍ، فيقولُ: "وَيُصْبِحُ الشِّعْرُ - بِحَسَبِ جَادَامِرٍ - مُجَرَّدَ (شَيْءٍ مَا يَتِمُّ صُنْعُهُ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ أَيُّ مَعْنَى آخَرَ وَرَاءَ كَوْنِهِ يُتَبَخَّرُ لِشَيْءٍ مَا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ. وَلَيْسَتْ هُنَاكَ حَيْثِيَّةٌ مِنَ الحَيْثِيَّاتِ تَفْتَضِي مِنَ العَمَلِ الفَنِّيِّ اللُّغَوِيِّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ لِأَجَلِ شَيْءٍ كَانَ"، وَالحَقُّ أَنِّي لَمْ أَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ جَادَامِرٍ شَيْئًا، بَلْ شَعَرْتُ أَنِّي مِنْ هَذَا الكَلَامِ بِإِزَاءِ طَلَّاسِمٍ وَأَلْغَازٍ، وَلَيْتَ

د. الشَّرْقَاوِيَّ سَاعَدَنَا عَلَى حَلِّ تِلْكَ الطَّلَاسِمِ، وَلَكِنَّهُ يَنْقُلُ كَلَامَ جَادَامِرَ، وَيَدْرُ قَارِنَهُ وَالطَّلَاسِمَ.

وَحُلَاصَةُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ د. الشَّرْقَاوِيَّ مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ، أَنَّ ثَمَّةَ تَحْوُلًا فِي مَفْهُومِ الْفَنِّ وَالْأَدَاةِ، أَدَّى إِلَى أَنْ يَتَحَلَّى الشَّعْرُ الْمَعَاوِرُ عَنِ الْمَفْهُومِ الْإِبِسْتَمُولُوجِيِّ لِلْفَنِّ، وَكَذَلِكَ عَنِ الْاهْتِمَامِ الْعَاطِفِيِّ وَالْأَخْلَاقِيِّ فِيهِ، وَلَمْ يَعُدِ التَّوْصِيفُ الْأَنْطُولُوجِيَّ لِلْفَنِّ صَالِحًا لَهُ، ذَلِكَ الَّذِي يَتَعَامَلُ مَعَ الْفَنِّ بِصِفَتِهِ شَبِيهَا لِلْوَاقِعِ، كَمَا تَحَلَّى عَنِ النَّقْدِيسِ الرَّوْمَانِسِيِّ لِلْفَنِّ، وَيَظَلُّ التَّوْصِيفُ الْحَبَّبُ إِلَيْهِ التَّوْصِيفَ الْكُوزْمُولُوجِيَّ: الْفَنُّ هُوَ لَعِبُ الْكَوْنِ فِي ذَاتِهِ، كَمَا يُقَرَّرُ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي^(١٨).

وَلَعَلِّي بِذَلِكَ قَدْ أَكَّدْتُ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ أَنْفًا مِنْ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ يُشِيرُ إِلَى تَحْوُلَاتٍ غَامِضَةٍ غَيْرِ مَفْهُومَةٍ، يَتَحَدَّثُ عَنْهَا نِقَادٌ مِنْ ثِقَافَةٍ أُخْرَى، لَكِنَّهُ يُؤَكِّدُهَا وَيُقَرِّرُهَا؛ لِأَنَّهُ رَأَى جَادَامِرَ أَوْ كْرِيسْتِيْفَا أَوْ حَتَّى عَلَاءَ عَبْدِ الْهَادِي يُؤَكِّدُهَا أَوْ يُقَرِّرُهَا، وَلَيْتَ شِعْرِي: أَمَا بَدَا لِلدُّكْتُورِ الشَّرْقَاوِيَّ أَنْ يُرَاجِعَ - وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً - مَا قَالَهُ الْآخَرُونَ؟ وَلَا أَدْرِي كَذَلِكَ لِمَ أَطْمَأَنَّ لِمَا قَرَّرَهُ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي "الْفَنُّ هُوَ لَعِبُ الْكَوْنِ فِي ذَاتِهِ"، فَنَقَلَهُ دُونَ أَنْ يُرَاجِعَهُ أَوْ يَشْرَحَهُ إِنْ كَانَ يَفْهَمُهُ، فَهُوَ كَلَامٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ!؟

بَلْ نَسِيَ د. أَبُو الْيَزِيدِ أَنَّ عَلَاءَ عَبْدِ الْهَادِي لَيْسَ سِوَى وَسِيطٍ فِي تَقْرِيرِ فِكْرَةِ اللَّعْبِ فِي الْفَنِّ، فَلَمْ يَكُنْ هُوَ مَنْ قَرَّرَهَا، وَلَكِنَّهُ نَقَلَهَا كَذَلِكَ عَنْ مُفَكِّرِينَ وَنُقَادٍ غَرَبِيِّينَ، وَمَنْ يُرَاجِعُ خَاتِمَةَ كِتَابِهِ (قَصِيدَةُ التَّنْرِ وَالثَّقَاتِ النَّوْعِ)، وَعُنْوَانُهَا (الشَّعْرُ وَاللَّعْبُ)، يَجِدُهُ يُشِيرُ إِلَى أَقْوَالِ الْمُفَكِّرِينَ وَالنَّقَادِ عَنِ وَظِيفَةِ اللَّعْبِ فِي الْحَيَاةِ وَالْفَنِّ، مِثْلَ: هُوَزِينَجَا وَجَارِدِينِي، وَجَادَامِرَ وَهَائِدَجَرَ وَغَيْرِهِمْ^(١٩)، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْفَنُّ جِدًّا أَمْ لَعِبًا فَمَا عِلَاقَةُ ذَلِكَ بِالْفِكْرَةِ الْخُورِيَّةِ أَوْ الْمَفْهُومِ الرَّئِيسِ فِي دِرَاسَةِ د. الشَّرْقَاوِيَّ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)؟!؟

وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ مَا أَرَادَ بِحَدِيثِهِ عَنِ تَحْوُلَاتِ الْفَنِّ وَالْأَدَاةِ إِلَّا أَنْ يَمْهَدَ الطَّرِيقَ إِلَى حَدِيثِهِ عَنِ تَحْوُلَاتِ النَّوْعِ أَوْ الْجِنْسِ، وَرَعْمَ أَنَّ تَحْوُلَاتِ النَّوْعِ أَوْ الْجِنْسِ أَمْسُ رَحْمًا

بِمَفْهُومٍ (مُقاوِمَة سُلْطَة التَّوَع)؛ فَإِنَّ تَنَاوَلَ د. الشَّرْقَاوِيَّ هَا لَمْ يَخْتَلِفْ عَن تَنَاوُلِهِ تَحَوُّلَاتِ الفَنِّ وَالْأَدَاةِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ بَدَأَ بِالنَّتِيْجَةِ قَبْلَ المَقْدَمَةِ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ النُّوعِ الأَدَبِيِّ قَدْ تَعَرَّضَ لِلخُلْخَلَةِ، وَظَهَرَتْ أَصْوَاتٌ عِدَّةٌ تَعَرَّضُ صِدِّ سُلْطَةِ الجِنْسِ الأَدَبِيِّ، يَذْكَرُ مِنْهُمْ د. الشَّرْقَاوِيَّ (بَارْت وَبِيْتُوْر وَمُوْرِيْس بِلَانْشُو)، وَبِشِيرُ إِلَى مَا أَكَّدُوهُ مِنْ كِتَابَةِ أَدَبِيَّةٍ لَا تَعَرِّفُ بِأَحْدُوْدِ الأَجْنَاسِيَّةِ^(٢٠).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذِهِ النَّتِيْجَةَ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا د. الشَّرْقَاوِيَّ أَوْ نَقَلَهَا - إِنْ أَرَدْنَا الدِّقَّةَ - تَحْدُمُ فِكْرَتَهُ الخَوْرِيَّةَ، وَتُوَافِقُهَا وَإِنْ كَانَتْ غَرِيْبَةً عَلَيَّ ثِقَافَتِنَا العَرَبِيَّةَ، وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يُوكِّدَ هَذِهِ النَّتِيْجَةَ (خُلْخَلَةُ مَفْهُومِ النُّوعِ الأَدَبِيِّ)، فَعَمَدَ - كَدَّابِهِ - إِلَى إِشَارَاتٍ أَوْ نُقُولٍ عَن نُّقَادِ العَرَبِ؛ فَهُوَ يَنْقُلُ مَثَلًا قَوْلَ رَيْنِيَه وَبِيْلِكَ: "النَّمْيِيْزُ بَيْنَ الأَنْوَاعِ الأَدَبِيَّةِ لَمْ يَعْذُ ذَا أَهْمِيَّةٍ فِي كِتَابَاتِ مُعْظَمِ كُتَّابِ عَصْرِنَا .. إِلَى حَدِّ صَارَ مَعَهُ المَفْهُومُ نَفْسُهُ مَوْضِعَ شَكِّ"^(٢١)، ثُمَّ تَنَابَعَتْ النُّقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ عَن نُّقَادِ أَعَاجِمِ آخَرِيْنَ، مِثْلَ: (بِنْدِيْتُو كُرُوْتَشَه، وَمِيْدْفِيْدِيْف، وَإِرِيْك كُوْهْلَر، وَدَانِيَال تَشَانْدَلِر، وَمِيْرِيَام وَبِسْتَر، وَبِيْتَر نَاب، وَمِيْجَان وَاتْكِيْس، وَبُوْل رِيْكُوْر، وَرُوْبِرْت شُوْلز، وَجَادَامِر، وَكِرِيْسْتِيْفَا)؛ كَيْ يُوكِّدَ بِأَقْوَالِهِمْ هَذِهِ النَّتِيْجَةَ المَسْبُوقَةَ المَبِيْتَةَ (رَفْضُ فِكْرَةِ النُّوعِ أَوْ التَّشْكِيْكَ فِيهِ) الَّتِي لَا نَدْرِي المَسْوَعَاتِ أَوْ المَقْدِمَاتِ الَّتِي أَفْضَتْ إِلَيْهَا فِي ثِقَافَتِنَا العَرَبِيَّةَ، وَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ تَابَعَهُمْ د. الشَّرْقَاوِيَّ وَنَقَلَ عَنْهُمْ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ أَعَاجِمُ يَتَحَدَّثُونَ عَن ثِقَافَتِهِمْ، وَحِينَ أَرَادَ أَنْ يَتَنَاوَلَ رُؤْيَا العَرَبِ قَضِيَّةَ (النُّوعِ الأَدَبِيِّ)، أَجْمَلَهَا وَلَمْ يُفَصِّلْهَا، وَجَمَعَ النُّقَادِ العَرَبِ فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ تَحَدَّثَ عَنْهُمْ بِصِيْغَةِ التَّمْرِيْضِ، فَلَمْ يَذْكَرْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا قَالَ: "وَهَذَا مَا يُوكِّدُهُ مُعْظَمُ البَاحِثِيْنَ العَرَبِ الَذِيْنَ تَعَرَّضُوا (لِلنُّوعِ)، فَالنُّوعُ الأَدَبِيُّ، فِي النِّهَايَةِ، إِنَّمَا هُوَ أَحَدُ تَجَلِّيَاتِ القَوَانِيْنِ الجَمَالِيَّةِ، وَأَحَدُ تَجَسُّدَاتِهَا فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ مُعَيَّنِيْنَ"^(٢٢)، وَلَسْتُ أَدْرِي مَنْ هُمْ مُعْظَمُ البَاحِثِيْنَ العَرَبِ الَذِيْنَ أَكَّدُوا ذَلِكَ، فَلَمْ يَذْكَرْ د. الشَّرْقَاوِيَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ، كَمَا أَنِّي لَمْ أَفْهَمْ مَا أَكَّدُوهُ! وَلَمْ يَسْتَنْ د. الشَّرْقَاوِيَّ مِنْ صِيْغَةِ التَّمْعِيْمِ أَوْ التَّمْرِيْضِ السَّالِفَةِ (مُعْظَمُ البَاحِثِيْنَ العَرَبِ) سِوَى عَلَاءِ عَبْدِ الهَادِي؛ فَصَرَّحَ بِاسْمِهِ؛ فِي قَوْلِهِ: "وَمِنْ ثَمَّ أَمْكَنَ الحَدِيثُ عَنِ السَّرْدِ فِي الشِّعْرِ، وَشِعْرِيَّةِ السَّرْدِ، وَشِعْرِيَّةِ الرُّوَايَةِ، وَشِعْرِيَّةِ الحَبْكَةِ، وَشِعْرِيَّةِ

الشُّحُوصِ .. إلخ. وَذَابَ الشَّكْلُ فِي الْمُحْتَوَى، وَتَحَدَّثَ الشُّكْلَانِيُّونَ عَنِ (مُحْتَوَى الشَّكْلِ)، وَهَذَا مَا أَكَّدَهُ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي بِقَوْلِهِ (فَالْحُدُودُ بَيْنَ مَا يُسَمَّى الْجُمْلَةَ الشِّعْرِيَّةَ وَالْجُمْلَةَ النَّثْرِيَّةَ عَائِمَةً)"^(٢٣).

وَيَبْدُو أَنَّ كُلَّ مَا يُؤَكِّدُهُ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي أَكِيدُ لَدَى د. أَبِي الْيَزِيدِ الشَّرْقَاوِيِّ، وَاحْتَقُ أَنَّ الْحَدِيثَ عَنِ السَّرْدِ فِي الشِّعْرِ مُمَكِّنٌ قَبْلَ أَنْ يُؤَكَّدَ ذَلِكَ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي أَوْ حَتَّى غَيْرُهُ مِنَ النَّقَادِ الْعَرَبِيِّينَ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ د. الشَّرْقَاوِيُّ، وَمَنْ يَفْرَأُ الشِّعْرَ الْجَاهِلِيَّ قِرَاءَةً فَاحِصَةً يَجِدُ الْمَقَاطِعَ السَّرْدِيَّةَ وَالْقَصَصِيَّةَ تَتَخَلَّلُ كَثِيرًا مِنْ فَصَائِدِهِ دُونَ أَنْ يُفْضِيَ ذَلِكَ إِلَى خَلْخَلَةٍ مَفْهُومِ التَّنُوعِ؛ وَلَيْنَ تَأَمَّلْنَا عِبَارَةَ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي الْآتِيَةَ لَوَجَدْنَاهَا هِيَ الْعَائِمَةُ؛ فَلَيْسَ هُنَاكَ جُمْلَةٌ شِعْرِيَّةً، وَأُخْرَى نَثْرِيَّةً حَتَّى نَدَّعِي أَنَّ الْحُدُودَ بَيْنَهُمَا عَائِمَةٌ!

وَالْعَجِيبُ حَقًّا أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ بَعْدَمَا انْتَهَى إِلَى هَذِهِ النَّتِيجَةِ الَّتِي خَلَّصَ فِيهَا إِلَى زَعْرَعَةِ مَفْهُومِ النَّوعِ وَغِيَابِ الْحُدُودِ الْفَاصِلَةِ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ، فَتَدَاخَلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَهُوَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسَمَّى - قِيَاسًا عَلَى تَرَاوُلِ الْحَوَاسِرِ - تَرَاوُلَ الْفُنُونِ^(٢٤)؛ الْعَجِيبُ بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ أَنْ يَنْقُضَ د. الشَّرْقَاوِيَّ عَزْلَهُ بِيَدَيْهِ، فَيُؤَكِّدُ سُلْطَةَ النَّوعِ، وَيَعْتَرِفُ بِهَا؛ إِذْ يَقُولُ: "وَبِرْغَمِ كُلِّ ذَلِكَ يَطْلُ الْإِعْتِرَافُ بِسُلْطَةِ النَّوعِ وَاقِعًا، (فَمَا مِنْ جُمْلَةٍ، وَمِنْ بَابِ أَوْلَى، مَا مِنْ مَلْفُوظٍ، وَمَا مِنْ نَصِّ يُفْلِتُ مِنْ حُكْمِ مُوَاصَفَاتِ الْجِنْسِ)"^(٢٥).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُنَاقِضُ عُنْوَانَ الدِّرَاسَةِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوعِ)، وَبُنَاقِضُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ د. الشَّرْقَاوِيَّ آتِفًا، نَاهِيكَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَدْرُ الْقَارِئَ حَيْرَانًا، فَلَا يَدْرِي أَيْرَفُضُ د. الشَّرْقَاوِيَّ سُلْطَةَ النَّوعِ، أَمْ يَقُولُ بِهَا.

وَإِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى تَنَاوُلِ د. الشَّرْقَاوِيَّ (تَحَوُّلَ مَفْهُومِ النَّصِّ) بِوَصْفِهِ أَكْبَرَ تَحَوُّلٍ نَوْعِيٍّ فِي الْخُطَابِ النَّقْدِيِّ - عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ - أَلْفِينَاهُ لَا يَخْتَلِفُ عَنْ تَنَاوُلِهِ تَحَوُّلَ مَفَاهِيمِ (الْفَنِّ وَالْأَدَاةِ، وَالنَّوْعِ)، وَلَوْلَا مَخَافَةُ الْإِسْرَافِ فِي نَقْلِ كَلَامِهِ وَتَقْوَمِهِ، لَسَاءَلْتُ كُلَّ كَلِمَةٍ قَالَهَا فِي هَذَا الصِّدَدِ، وَلَكِنِّي أُوَكِّدُ مَا أَكَّدْتُهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ يَنْقُلُ أَكْثَرَ مِمَّا يُقَدِّمُ رُؤْيَاهُ ذَاتِيَّةً لِمَوْضُوعِهِ،

وَقَدْ ذَكَرْتُ أَسْمَاءَ النِّقَادِ الْأَعَاجِمِ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ، وَهَا هُوَ ذَا يُخَابِلُ قَارِنَهُ بِأَسْمَاءِ الْأَعَاجِمِ كَذَلِكَ كَيْ يُؤَكِّدَ تَحَوُّلَ (مَفْهُومِ النَّصِّ) وَبُرْهَانَهُ لَدَيْهِ، فَتَجِدُ إِشَارَةَ النِّقَادِ الْبِنْيَوِيِّ إِلَى أَنَّ النَّصَّ أَصْبَحَ يُنظَرُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مُمَارَسَاتٌ عَبَّرَ لِعَوِيَّةٍ صُنِعَتْ لِتُقْرَأَ^(٢٦)، وَتَجِدُ نَقْلًا عَنْ جَادَامَرَ، وَبُول رِيكُور، وَبُورْس، وَإِنْجَارْدِن، وَبَارْت، وَشُولز، وَكْرِيسْتِيْفَا، وَجِيرَار جِينِيْت، وَتَتَرَدَّدُ خِلَالَ كَلَامِهِمْ مَفَاهِيمٌ غَيْرٌ وَاضِحَةٌ، وَعِبَارَاتٌ لَا تَدْرِي مَا عِلَاقَتُهَا بِفِكْرَةٍ (مُقَاوَمَةِ سُلْطَةِ النَّوْعِ)، فَالِدَكْتُورُ الشَّرْقَاوِيُّ يُحَدِّثُنَا مَثَلًا عَنْ مَفْهُومِ (المَسَاحَةِ الْمَفْتُوحَةِ) عِنْدَ إِنْجَارْدِن، وَلَا نَدْرِي مُرَادَهُ أَوْ مُرَادَ إِنْجَارْدِنَ بِذَلِكَ الْمَفْهُومِ، وَلَا نَدْرِي عِلَاقَةَ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ بِسُلْطَةِ النَّوْعِ، وَنُحَدِّثُنَا عَنْ جُهِودِ كْرِيسْتِيْفَا وَكَيْفَ مَثَلَتْ نَقْلَهُ نَوْعِيَّةً لِمَفْهُومِ النَّصِّ، فَيَرَى أَنَّهَا أَسْهَمَتْ فِي "الانتقالِ مِنْ (ثَنَائِيَّةِ الدَّلِيلِ) إِلَى الإِنْتِجَائِيَّةِ (العَابِرَةِ لِلدَّلِيلِ)". وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ النَّهَائِيُّ لِمَفْهُومِ النَّصِّ، إِذْ يُصْبِحُ النَّصُّ: إِنْتِجَائِيَّةً "Productivity"^(٢٧)، وَهِيَ مَفَاهِيمٌ صَبَائِيَّةٌ كَذَلِكَ وَغَيْرٌ وَاضِحَةٌ، فَمَا مَعْنَى أَنْ يُصْبِحَ النَّصُّ إِنْتِجَائِيَّةً؟! وَرِزْدٌ عَلَى ذَلِكَ مَفَاهِيمٌ أُخْرَى، مِثْلُ (النَّصِّ الْمَغْلُوقِ)، وَ(التَّعَدُّدِ الدَّلَالِي) وَ(العَنْبَاتِ)، (أَكْسِيوْمِي)، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَفَاهِيمِ الَّتِي كَانَتْ عِبْنًا عَلَى الدِّرَاسَةِ، وَلَمْ تَحْدُمْ غَايَتَهَا أَوْ مَقْصِدَهَا.

عَلَى أَنَّ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ د. الشَّرْقَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ (تَحَوُّلِ مَفْهُومِ النَّصِّ) حَقِيقٌ بِأَنَّ نُثْنَتَهُ حَتَّى تُحَاسِبَهُ عَلَى مَدَى التِّزَامِ بِهِ فِي الْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ مِنْ دِرَاسَتِهِ، يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ: "وَبِإِيجَازٍ يُصْبِحُ مَفْهُومُ النَّصِّ (فِي صُورَتِهِ النَّهَائِيَّةِ) شَيْئًا يُنتِجُهُ الْمَتَلَقِّي مِنْ خِلَالِ التَّأَكِيدِ عَلَى نِسْبِيَّةِ (أَوْ اعْتِبَاطِيَّةِ Arbitrary) الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الدَّلَالِ وَالْمَدْلُولِ وَالْمَحَارَبَةِ الْوَاضِحَةِ لِفِكْرَةِ ثَبَاتِ الْمَعْنَى. وَهَذَا التَّحَوُّلُ إِنْ لَمْ نَأْخُذْهُ فِي الْحِسَابِ فِي دِرَاسَةِ الشَّعْرِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، فَلَنْ نَتَوَصَّلَ إِلَى (المَعْنَى) أَبَدًا، هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي غَابَ وَشَرَّدَ عَنِ الدَّوَالِ بَاحِثًا عَنْ مَرْجِعِيَّةٍ لَنْ يَجِدَهَا إِلَّا فِي حَالِ إِذَا تَطَوَّعَ الْقَارِئُ وَمَنْحَهُ الْمَرْجِعِيَّةَ، وَهِيَ مَرْجِعِيَّةٌ فَرْدِيَّةٌ وَمُرْتَبَعَةٌ وَوَهْمِيَّةٌ وَمُوقَفَةٌ"^(٢٨).

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ نُؤَكِّدَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ كَلَامَ د. الشَّرْقَاوِيِّ الْإِنْفِ يَثِيرُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَسْئَلَةِ، تَحْمِلُ الْقَارِئُ عَلَى تَلَمُّسِ إِجَابَاتِهَا، مِثْلُ: أَكَانَ د. الشَّرْقَاوِيُّ - وَهُوَ مُتَلَقِّ حَاصٌّ - هُوَ الْمُنْتَجِجُ لِنَصِّ الْمَهْمَلِ وَفَقَّ ادِّعَائِهِ السَّالِفِ بِأَنَّ مَفْهُومَ النَّصِّ أَصْبَحَ (فِي صُورَتِهِ النَّهَائِيَّةِ) شَيْئًا يُنتِجُهُ

المتلقي؟! أؤكد د. الشرفاوي حقا اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول، وحارب فكرة ثبات المعنى؟! أتوصل د. الشرفاوي إلى المعنى في (مهمل) علاء عبد الهادي، وتطوع بمنحه مرجعيته؟! .. إن إجابة تلك الأسئلة رهينة بمساءلة الجانب التطبيقي من دراسة د. الشرفاوي.. فهلم إليه.

المبحث الثاني: مسوغات التشعير وأماراته

لم يفصل د. الشرفاوي فصلاً حاسماً بين الجانبين النظري والتطبيقي من دراسته، لكن من يقرأ دراسته يدرك أنه أراد بحديثه عن تحولات (الفن - الأداة - النوع - النص) أن يقدم مهاداً نظرياً عن مدونة (ما بعد الحدائث) كما يسميها د. الشرفاوي، ويرى أن علاء عبد الهادي كتب (مهمله) في ضوءها يحاول به تأسيس شعر تجريبي جديد، وكتابة شعر (ضد) الشعر، يقاوم سطوة تقاليد النوع الشعري^(٢٩).

ورغم أنني لا أفهم معنى كتابة شعر (ضد) الشعر؛ فإنني ألاحظ أن د. الشرفاوي كثيراً ما ينسى المفهوم الخوري الذي بنى عليه دراسته (مقاومة سلطة النوع)، ومؤدى ذلك المفهوم أننا أمام نص لا ينتمي إلى نوع محدد، وإنما يجمع كل الأنواع ويمزجها. فما بال د. الشرفاوي ينسى كل ذلك ويمزج بشاعرية علاء عبد الهادي فيسميه شاعراً، بل يمزج بانتماء مهمله إلى فن الشعر لا غير فيسميه ديواناً؟! إذ يقول عنهما: "أراد الشاعر أن يؤسس بهذا الديوان تقاليد الخاصة به هو، من خلال مقاومة سلطة النوع (= قصيدة النثر)، وذلك من خلال تكتيكات شعرية وظفها الشاعر بمهارة، كي يخرج هذا الديوان (شعراً) يتحدى الشعرية السائدة. يختار الباحث خمسة مظاهر يفرد بها بالدرس"^(٣٠).

أما خمسة المظاهر التي عناها الناقد بقوله السالف فهي: (الشعر السردّي - التناص - الالتفات النوعي - اللعب - التفشيف البلاغي)، وتمثل هذه المظاهر الجانب التطبيقي من دراسة د. الشرفاوي، وقد سميتها في عنوان هذا المبحث (مسوغات التشعير وأماراته)؛ لأن

د. الشَّرْقَاوِيَّ نَفْسَهُ سَمَّاها (تَكْنِيكَاتٍ شِعْرِيَّةً) فِي قَوْلِهِ الْآنِفِ، وَمُوَدَّى ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ حَفِيًّا بِإِثْبَاتِ شِعْرِيَّةِ الْمُهْمَلِ أَكْثَرَ مِنْ حِفَايَتِهِ بِتَجْلِيَّةِ مُقاومتهِ سُلْطَةَ النُّوعِ، إِنْ صَحَّ أَنَّهُ يُقاومُها! وَقَدْ كَتَبَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ كَلَامًا كَثِيرًا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ أَنْ نُقَوِّمَها تَقْوِيمًا مُفَصَّلًا فِي هَذِي الدِّرَاسَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُفْضِي إِلَى امْتِنَادِها وَطُولِها دُونَ دَاعٍ، وَمِنْ ثَمَّ أَكْتَفِي بِبَعْضِ الْمَلاحِظِ الْعَامَّةِ عَلَى تَنَاوُلِ د. الشَّرْقَاوِيَّ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ، مَعَ الاسْتِدْلالِ مِنْ كَلَامِهِ بِمَا يُؤَكِّدُ ما أَلْحَظُهُ، وَقَدْ أَقْفَ مَعَ مَظْهَرٍ أَوْ مَظْهَرَيْنِ مِنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا وَقَمَّةً تَفْصِيلِيَّةً.

وَأَوَّلُ مَلْحَظٍ أَلْحَظُهُ عَلَى تِلْكَ الْمَظَاهِرِ أَنَّ تَسْمِيَةَ د. الشَّرْقَاوِيَّ إِيَّاهَا (تَكْنِيكَاتٍ شِعْرِيَّةً) فِيهَا نَظْرٌ، وَقَدْ رَأَاهَا د. الشَّرْقَاوِيَّ تَقَالِيدَ خَاصَّةً لِعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَالْتَّنَاصُ مَثَلًا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ الْأَنْواعِ الْأَدْبِيَّةِ قَبْلَ عِلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى تَكْنِيكًا شِعْرِيًّا، أَوْ أَنْ يَكُونَ أَمارةً عَلَى شِعْرِيَّةِ (المُهْمَلِ) أَوْ غَيْرِهِ مِنَ النُّصوصِ؛ فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ فُنُونِ الْقَوْلِ شِعْرِيًّا وَنَثْرًا، قَدِيمًا وَحَدِيثًا، ما كانَ مِنْها عَرَبِيًّا أَوْ غَيْرَ عَرَبِيٍّ، فَأَيُّ خُصُوصِيَّةٍ فِي هَذَا الْمَظْهَرِ (الْتَّنَاصِ) لِعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي؟! وَلَيْنَ كَانَتْ مُقاومَةُ سُلْطَةِ النُّوعِ مُرادِفَةً لِقَصِيدَةِ النَّثْرِ كما يَصِحُّ مِنْ كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيَّ الْآنِفِ، فَأَيُّ خُصُوصِيَّةٍ لِعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي فِي قَصِيدَةِ النَّثْرِ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى كِتابَتِها مَنْ لا يُحْصُونَ عَدًّا؟ وَمِنْ ثَمَّ فَأَيُّ خُصُوصِيَّةٍ فِي مَظَاهِرِها حَتَّى تُسَمِّيَها شِعْرًا يَتَحَدَّى الشَّعْرِيَّةَ السَّائِدَةَ؟!

وَبَرَى د. الشَّرْقَاوِيَّ أَنَّ النِّشاطَ الْإِنْسائِيَّ كُلَّهُ يُمكنُ أَنْ يُفَسَّرَ بِوصْفِهِ لَعِبًا، وَأَنَّ أَيَّ اسْتِخْدامِ لُغويٍّ هُوَ بِمِثابَةِ لَعِبٍ، وَأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ تَواصُلِيٍّ يُعْتَبَرُ لُعبَةً مُعَقَّدَةً^(٣١). فَكَيْفَ يُسَمَّى (اللَّعِبِ) بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ تَكْنِيكًا شِعْرِيًّا؟، بَلْ كَيْفَ يَرَاهُ تَقْلِيدًا خَاصًّا لِعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي؟! وَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي (التَّقَشُّفِ الْبِلاغِيِّ) فَإِنَّ ذَلِكَ التَّقَشُّفَ (إِنْ صَحَّ) قَدْ يُوجَدُ فِي الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ مِنْ فُنُونِ الْقَوْلِ، وَأَمَّا (الشَّعْرُ السَّرْدِيَّ) وَ(الِالْتِفاثُ النُّوعِيَّ)، فَمَفْهُومانِ مِنْ مَفاهِمِ نَظْرِيَّةِ الْجِنْسِ الْأَدْبِيِّ، وَلَيْسا تَكْنِيكًا شِعْرِيًّا.

وَلَوْ صَحَّتْ تَسْمِيَةُ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ (تَكْنِيكَاتٍ شِعْرِيَّةً) لَأَخْرَجَتْ عُنْوانَ دِرَاسَةِ د. الشَّرْقَاوِيَّ؛ لِأَنَّها تُضَعُّ حِينَئِذٍ (المُهْمَلِ) فِي إِطارِ نَوْعِ أَدْبِيٍّ مُحدَّدٍ وَهُوَ الشَّعْرُ، وَمِنْ ثَمَّ تَخْذُلُ الْعاِيَةَ الرَّيْسيَّةَ

لِتِلْكَ الدِّرَاسَةِ، وَهِيَ (مُقَاوِمَةُ سُلْطَةِ النُّوعِ)، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُسَمِّيَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ (تَكْنِيكَاتِ مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النُّوعِ)، حَتَّى لَا يَكُونَ عُنْوَانُ دِرَاسَتِهِ فِي وَادٍ، وَمَضْمُونُهَا فِي وَادٍ آخَرَ.

وَالْمُلْحَظُ الثَّانِي:

أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ لَمْ يَتَحَلَّ فِي تَنَاوُلِهِ تِلْكَ الْمَظَاهِرَ عَنِ إِسْرَافِهِ فِي النُّقْلِ عَنِ الْآخَرِينَ، وَلَا سِيَّمًا الْأَعَاجِمَ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَرَاوَعُ حَظَّهُ مِنَ الْحُضُورِ وَالذَّاتِيَّةِ فِيمَا كَتَبَهُ عَنِ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ، وَخَيْرُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَظَاهِرَ الْخَمْسَ أَوْ جُلَّهَا مَقُولٌ عَنِ د. عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي كَاتِبِ (المَهْمَلِ)، وَلَا سِيَّمًا كِتَابُهُ (قَصِيدَةُ النَّشْرِ وَالتَّفَاتُ النَّوعِ)، فَجَلِيٌّ أَنَّ الْمَظْهَرَ الثَّلَاثَ مِنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ، وَهُوَ (الالتفات النوعي) مأخوذٌ من عنوان ذلك الكتاب، وقد أفاد د. الشَّرْقَاوِيُّ كَذَلِكَ مَفْهُومَ (الشَّعْرِ السَّرْدِيِّ) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ؛ إِذِ اتَّخَذَ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي ذَلِكَ الْمَفْهُومَ اتِّجَاهًا شِعْرِيًّا، يُنْظَرُ لَهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ فَيَقُولُ: "وَأَنْظُرُ الْآنَ هَذَا الْإِتِّجَاهَ بِاسْمِ الشَّعْرِ السَّرْدِيِّ. يُعَدُّ الشَّعْرُ السَّرْدِيُّ - فِي مَفْهُومِي - مُغَايِرًا لِلسَّرْدِ فِي الشَّعْرِ؛ الْأَوَّلُ يَقُومُ عَلَى الْأُسْلُوبِ الْمَرْجِي، وَالثَّانِي يَقُومُ عَلَى الْأُسْلُوبِ التَّرَكِيبِيِّ، الَّذِي يَقُومُ جَمَالِيَّاتُهُ عَلَى مَا يَجْمَعُ بَيْنَ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي كُنْهَةٍ نَصِيَّةٍ وَاحِدَةٍ"^(٣٢).

وَقَدْ جَعَلَ د. عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي خَاتِمَةَ كِتَابِهِ بِعُنْوَانِ (الشَّعْرُ وَاللَّعِبُ)^(٣٣)، وَخَبَّرْنَا هَذَا الْعُنْوَانَ مِنْ أَيْنَ اسْتَمَدَّ د. الشَّرْقَاوِيُّ الْمَظْهَرَ الرَّابِعَ مِنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ الَّتِي سَمَّاها (تَكْنِيكَاتِ شِعْرِيَّةً)، وَهُوَ (اللَّعِبُ)، وَحَتَّى الْمَظْهَرَ الْخَامِسَ (التَّقَشُّفُ الْبَلَاغِيُّ) أَخَذَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ مِنْ كِتَابِ د. عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي (قَصِيدَةُ النَّشْرِ وَالتَّفَاتُ النَّوعِ) كَذَلِكَ؛ حَيْثُ يُشِيرُ د. عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي إِلَى قِيَمَتِي الْإِيْجَازِ وَالتَّقَشُّفِ الْبَلَاغِيِّ فِي قَصِيدَةِ (الهايكو)؛ فَيَقُولُ: "وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ قِيَمَةُ الصَّمْتِ، وَهِيَ قِيَمَةٌ نَجْدُهَا فِي قَصِيدَةِ الْهَائِكُو، وَلُغْتِهَا الْمَوْجِزَةُ الْوَاصِفَةُ، ذَاتِ الْقَصْرِ الْوَاضِحِ، وَالتَّقَشُّفِ الْبَلَاغِيِّ الَّذِي يَقُودُ الْمُتَلَقِّينَ بِرُغْمِ ذَلِكَ إِلَى مَعْنَى شِعْرِيٍّ عَمِيقٍ يَتَفَجَّرُ مِنْ سَطُورِهَا الْقَصِيرَةِ"^(٣٤).

وَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْمَظَاهِرِ الْخُمْسَةَ سِوَى (التَّنَاصُصِ)، وَهُوَ مَطْرُوحٌ فِي الطَّرِيقِ؛ فَإِنَّ يَكُ عَلَاءً عَبْدِ الْهَادِي لَمْ يُشْرَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَمَا أَكْثَرَ مَنْ كَتَبُوا عَنْهُ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَخْتَجِ د. الشَّرْقَاوِي إِلَى عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي فِي تَنَاوُلِ (التَّنَاصُصِ)؛ فَقَدْ أَغْنَاهُ جِرَارُ جِنِينِيتِ وَجَوْلِيَا كَرِيسْتِيْفَا، وَغَيْرُهُمَا.

وَإِذَا أَرَدْنَا مِثَالًا تَفْصِيلِيًّا عَلَى كَلْفِ د. الشَّرْقَاوِي بِالنَّقْلِ عَنِ الْآخَرِينَ فَخَيْرُ مِثَالٍ عَلَى ذَلِكَ تَسْوِيقُهُ مَفْهُومَ (اللَّعِبِ) بِوَصْفِهِ تَكْنِيكًا شِعْرِيًّا؛ إِذْ يَقُولُ فِي بَدَايَةِ حَدِيثِهِ عَنِ (اللَّعِبِ): "لَا يَرْتَبِطُ اللَّعِبُ بِمَفْهُومِ سَلْبِيٍّ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ نُعَيِّدَ تَفْسِيرَ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ - كَامِلًا - بِاعْتِبَارِهِ نِشَاطًا لَعِبِيًّا. وَأَيُّ اسْتِحْدَامِ لُغَوِيٍّ هُوَ بِمِثَابَةِ لَعِبٍ. (إِنَّ كُلَّ فِعْلٍ تَوَاصُلِيٍّ يُعْتَبَرُ لُعْبَةً مُعَقَّدَةً)^(٣٥). وَأَكَّدَ هَايْدَجَر (فِكْرَةَ انْتِمَاءِ الشِّعْرِ إِلَى اللَّعِبِ). وَاعْتَبَرَ بُول رِيكُور أَنَّ (الْحَيَالَ .. لُعْبَةً حُرَّةً بِإِمْكَانِيَّاتٍ مَا)، وَعَدَّ جَادَامِر الطَّبِيعَةَ لُعْبَةً، مُؤَكِّدًا كَلَامَهُ بِكَلَامِ فِرِيدْرِيكِ شَلِيْجِل: إِنَّ جَمِيعَ أَلْعَابِ الْفَنِّ الْمُقَدَّسَةِ هِيَ مُحَاكَاةٌ بَعِيدَةٌ لِلَّعِبِ اللَّامْتِنَاهِي لِلْعَالَمِ، وَلِلْعَمَلِ الْأَبَدِيِّ لِلْفَنِّ الْمُبْدَعِ ذَاتِيًّا. وَاعْتَبَرَ الشَّاعِرُ^(٣٦) الْكِتَابَةَ لَعْبًا بِقَوْلِهِ: (فَلُعْبَةُ النِّصِّ الشِّعْرِيِّ تَظَلُّ لُعْبَةً الرِّمَنِ الَّذِي يَحْكُمُهُ النِّصُّ لِمَوْضُوعِهِ)، وَمَيَّزَ هُوَيْزِنَجَا الْإِنْسَانَ بِاعْتِبَارِهِ (الْإِنْسَانَ اللَّاعِبِ). وَمِنْ هُنَا أَمْكَنَ لِجَادَامِر أَنْ يَتَحَدَّثَ بِلَا تَمْيِيزٍ عَنِ اللَّعْبَةِ، وَفِي مَوْقِعٍ آخَرَ عَنِ الْخَاصِيَّةِ اللَّعْبِيَّةِ لِلْعَمَلِ الْفَنِّيِّ، ثُمَّ عَنِ لُعْبَةِ الْفَنِّ، وَاللُّعْبَةِ الَّتِي تُنْتِجُ فِي الْفَنِّ أَوْ أَلْعَابِ الْفَنِّ"^(٣٧).

فَفِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ إِشَارَاتٌ إِلَى سَبْعَةِ نُقَادٍ كُلُّهُمْ أَعَاجِمٌ مَا خَلَا مُحَمَّدَ الْمَاكِرِيِّ وَعَلَاءَ عَبْدِ الْهَادِي؛ وَمَنْ تَمَّ فَلَيْسَ فِيهَا مَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى د. الشَّرْقَاوِي غَيْرَ الرِّبْطِ بَيْنَ مَقُولَاتِ أَوْلَيْكَ النُّقَادِ؛ نَاهِيكَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَقُولَاتِ تُسَوِّغُ رُؤْيَةً غَرِيبَةً وَلَيْسَتْ عَرَبِيَّةً؛ فَلَيْسَ الْمَاكِرِيُّ وَعَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي سِوَى نَاقِلَيْنِ كَذَلِكَ لِمَقُولَاتِ النُّقَدِ الْغَرِيبِيِّ فِيمَا يَتَّصِلُ بِمَفْهُومِ (اللَّعِبِ) عَلَى الْأَقْلِ، وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِسْرَافِ فِي النَّقْلِ، لَأَتَيْتُ بِنَمَازِجٍ أُخْرَى، وَكَفَى مِنَ الْقِلَادَةِ مَا حَفَّ بِالْعُنُقِ.

وَالْمُلْحَظُ الثَّلَاثُ:

أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا كَتَبَهُ د. الشَّرْقَاوِي عَنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ لَا يَتَّصِلُ بِالْمَفْهُومِ الْمُخَوَّرِيِّ لِدِرَاسَتِهِ، وَهُوَ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ التَّنَوُّعِ)، وَمَنْ تَمَّ يَخْتِاجُ الْقَارِئُ أَمَامَ كَثِيرٍ مِمَّا كَتَبَهُ د. الشَّرْقَاوِي عَنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ أَنْ يَتَسَاءَلَ: مَا عِلَاقَةُ ذَلِكَ بِالْغَايَةِ الرَّئِيسَةِ لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ التَّنَوُّعِ)؟!

وفيمَا كَتَبَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنِ الْمُظْهِرِ الثَّانِي مِنْ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ الَّتِي يُسَمِّيهَا (تَكْنِيكَاتٍ شِعْرِيَّةً)، وَهُوَ (التَّنَاصُّ) مُؤَدَّجٌ جَلِيٌّ لِإِنْبِتَاتِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْهُومِ الْخَوْرِيِّ لِلدِّرَاسَةِ؛ إِذْ يَجْعَلُ د. الشَّرْقَاوِيُّ (التَّنَاصُّ) وَاحِدًا مِنْ أَهَمِّ مَلَاحِحِ مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النُّوعِ؛ وَذَلِكَ أَمْرٌ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ التَّنَاصُّ أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ التَّشْكِيلِ النَّصِّيِّ، وَهِيَ مُتَاحَةٌ لِكُلِّ مُبْدِعٍ، سَوَاءً أَكَانَ شَاعِرًا أَمْ غَيْرَ شَاعِرٍ، وَمَنْ تَمَّ فَلَا عِلَاقَةَ لِلتَّنَاصِّ بِإِشْكَالِيَةِ النُّوعِ الْأَدْبِيِّ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي تَحْدِيدِ نَوْعِ النَّصِّ، وَلَا سَهْمَةٌ لَهُ فِي مُقَاوِمَتِهِ سُلْطَةِ النُّوعِ، وَمَنْ تَمَّ فَحِينَ يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ: "يُمَثِّلُ التَّنَاصُّ فِي الدِّيَوَانِ أَحَدَ أَهَمِّ الْبِنْيَاتِ الْكُبْرَى"، فَقَدْ نَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ. لَكِنَّهُ حِينَ يُنْبِغُ كَلَامُهُ الْآيْفَ قَوْلُهُ: "وَاحِدَ أَهَمِّ مَلَاحِحِ مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النُّوعِ الشِّعْرِيِّ"^(٣٨)؛ فَذَلِكَ مَا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُوَافِقَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّنا لَا نَعْلَمُ كَيْفَ يَكُونُ التَّنَاصُّ أَهَمِّ مَلَاحِحِ مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النُّوعِ!، بَلْ لَا نَعْلَمُ كَيْفَ يَتَحَدَّثُ النَّاقِذُ عَنْ دِيَوَانِ (أَيِّ شِعْرٍ)، ثُمَّ يَحْدِثُنَا عَنْ مُقَاوِمَةِ لِسُلْطَةِ النُّوعِ، وَيَصِفُ هَذَا النُّوعَ بِ(الشِّعْرِيِّ)! أَفَيَقَاوِمُ (مُهْمَلٌ) عِلَاءَ عَبْدِ الْهَادِي سُلْطَةَ (النُّوعِ الشِّعْرِيِّ) لِيَكُونَ دِيَوَانُ شِعْرٍ؛ أَيُّ تَنَاقُضٍ هَذَا!؟

وَرِذٌّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ يَتَنَاوَلُ تَحْتَ مَفْهُومِ (التَّنَاصِّ) عَتَبَاتِ النَّصِّ وَعَنَاوِينَهُ، وَلَا عِلَاقَةَ لِلتَّنَاصِّ بِالْعَتَبَاتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوظَّفًا فِيهَا؛ فَهُوَ مَثَلًا يَقُولُ بَأَنَّهُ سَيَتَوَقَّفُ أَمَامَ أَهَمِّ مَلَمَحَيْنِ تَنَاصِّيَيْنِ فِي الدِّيَوَانِ: الْعَتَبَاتِ، وَالْعُنُونَةُ^(٣٩)، وَهَلِ الْعُنُونَةُ إِلَّا عَتَبَةٌ مِنْ عَتَبَاتِ النَّصِّ!؟ فَلِمَ ذَلِكَ الْعَطْفُ (الْعَتَبَاتُ وَالْعُنُونَةُ)، وَالْعَطْفُ ذَالٌّ عَلَى الْمَغَايِرَةِ!؟ وَبَعْدَ أَنْ يَتَحَدَّثَ عَنِ الْعَتَبَاتِ يَتَنَاوَلُ (نِظَامَ الْعُنُونَةِ فِي الدِّيَوَانِ)، وَيَتَنَاوَلُ تَحْتَ هَذَا الْعُنْوَانِ ظَوَاهِرَ كَثِيرَةٍ، تُوحِي بِحِرْصِهِ عَلَى تَفْتِيهِ الظَّاهِرَةِ الْوَاحِدَةِ وَتَشْقِيقِهَا، فَيَتَحَدَّثُ عَنْ:

١- عُرُوضِ الْمَهْدِيَّانِ الْخَمْسَةِ وَإِشْكَالِيَّاتِهَا الْأَجْنَاسِيَّةِ (ص: ٧٠٥).

٢- بِنَاءِ الشَّبَكَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْعُنُونَةِ (ص: ٧٠٧).

٣- التَّبْيِيرُ^(٤٠) (ص: ٧١١).

٤- الْعَنَاوِينُ أَيْقُونَةُ كُتُبِ (ص: ٧١٤).

٥- العناوين عتبة مُقَيِّدَةٌ (ص: ٧١٧).

٦- إشكاليات ناجمة عن شبكة العنونة بالديوان (ص: ٧٢٠)، وقد أشار د. الشرفاوي

إلى إشكاليتين: أولاهما - العناوين المكتوبة بحروف أجنبية (ص: ٧٢٠)، وثانيتهما -

التشابه والاختلاف بين النص والعنوان (ص: ٧٢١).

لقد كنا ننتظر أن يوضح لنا د. الشرفاوي كيف يكون التناص أهم ملامح مقاومة سلطة النوع، ولكنه لم يفعل، بل تركنا إلى الحديث عما قالته كرسيفيا أو جينت، أو حتى غيرهم عن (التناص)، ويبدو أن د. الشرفاوي يكتب ما يعين له من أفكار، أو يحظر على باله من رؤى؛ غير عابى بمدى اتصافها ببحنه أو فكرته العامة، ومن ثم تجد في بحثه كلاما كثيرا غير ذي واشجة بفكرة البحث ومضمونه، وتجد نقولا كثيرة ولا تدري: لم أتى بها، من ذلك مثلا أنه ينقل نصا للدكتور حميد لحميداني يتحدث فيه عن عتبات النص، ويشير إلى مصطلحات من نحو: المطالع والافتتاحية والمقدمة والتبني والتوطئة والتمهيد والمدخل والإهداء والشكر، والعنوان ومحتويات الغلاف، وكل الأقوال الاستهلاكية المقتبسة... ولا ندري ما علاقة كل ذلك بموضوع التناص، بل لا ندري ما علاقة كل ذلك بمقاومة سلطة النوع.

على أن د. الشرفاوي ما شرع يتحدث عن العتبات حتى تجلت عنده تلك الثغرة؛ فقد مهد حديثه عنها بما أسماه جينت (النص العمومي المصاحب)، كالحوارات والاستجوابات، سواء أكانت سابقة على نشر النص الأصلي، أو معاصرة له، أو لاحقة به؛ فكل نتاج الكاتب دوال سيميولوجية فاعلة في النص الذي تحفه.. وكل هذا حسن (رغم أني أعد الاهتمام بما حف بالنص وترك النص الأصلي أو تهيمشه، ضربا من الإفلاس النقدي) لكن ما علاقته بالتناص؟ بل ما علاقته بالموضوع الرئيس للبحث: مقاومة سلطة النوع؟! وما زال د. الشرفاوي يلقي بأحكامه ونتائج النقدية دوما سند لها من (مهمل) علاء عبد الهادي؛ ومن ثم يظل قوله السالف: "فكل نتاج الكاتب دوال سيميولوجية فاعلة في النص الذي تحفه" دعوى دون بيينة.

وَحَتَّى مَا يَتَّصِلُ حَقًّا بِمَفْهُومِ الْعَتَبَاتِ فِي كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ، لَا يَكَادُ يُجَاوِزُ مُسْتَوَى الوَصْفِ إِلَى مُسْتَوَى التَّحْلِيلِ الَّذِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجَلِّيَ لَنَا دِلَالَاتِ تِلْكَ التُّصُوصِ المُوَازِيَةِ أَوْ المَصَاحِبَةِ لِلنَّصِّ، أَوْ مَدَى سَهْمَتِهَا فِي مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النَّوعِ فِي نُصُوصِ (المُهْمَلِ)، خُذْ مَثَلًا قَوْلَ د. الشَّرْقَاوِيِّ عَنِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ لِلعَرَضِ الأَوَّلِ: "يَسْبِقُ العَرَضُ الأَوَّلُ صَفْحَةً مُقْتَبَسَةً مِنْ نَيْشِهِ تَنْتَهِي بِالسُّؤَالِ الحَاطِرِ: (هَلْ تَفْهَمُونِي؟)، وَقَبْلَهَا إِهْدَاءٌ (إِلَى الَّذِينَ يَكْرَهُونَ آيَةَ مَسْئُولِيَّةِ تَقْوَدُهُمْ إِلَى أَنْ يَكُونُوا بَائِسِينَ). ثُمَّ فِي أَوَّلِ لَوْحَةٍ تُوَجِّهُ القَارِئَ: العُنْوَانُ، نَجْدٌ فِي ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ: (مُهْمَلٍ/ تَسْتَدِلُّونَ عَلَيْهِ بِظَلِّ/ شِعْرٍ)، وَبِحَسَبِ كَلُودِ دُوشِي، الَّذِي يَقْتَرِحُ ثَلَاثَةَ عَنَاصِرٍ لِلعُنْوَانِ، أَوَّلًا العُنْوَانُ وَهُوَ هُنَا (مُهْمَلٌ). ثَانِيًا العُنْوَانُ الثَّانَوِيُّ، وَغَالِبًا مَا نَجِدُهُ مُوسُومًا وَمُعْلَمًا بِأَحَدِ العَنَاصِرِ الطَّبَاعِيَّةِ أَوْ الإِمْلَائِيَّةِ لِبَدَلٍ عَلَى وَجْهِتِهِ. وَهُنَا فَإِنَّ (مُهْمَلٌ) مَكْتُوبٌ بِحِطِّ أَكْثَرِ غِلْظَةٍ مِنَ العُنْوَانِ الثَّانَوِيِّ (تَسْتَدِلُّونَ عَلَيْهِ بِظَلِّ). ثَالِثًا العُنْوَانُ الفَرَعِيُّ، وَهُوَ غَالِبًا يَأْتِي لِلتَّعْرِيفِ بِالْجِنْسِ الكِتَابِيِّ لِلعَمَلِ. وَهُوَ هُنَا (شِعْرٍ). وَهَذَا العُنْوَانُ الفَرَعِيُّ يَلْعَبُ دَوْرًا فَارِقًا فِي تَحْيِيدِ أَفْقِ التَّلَقِّيِّ وَاجْتِبَارِ القَارِئِ عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي يَجِدُهُ فِي هَذَا الكِتَابِ (بِرُغْمِ شَكْلِهِ النَشْرِيِّ كَمَا فِي المَهْدِيَّاتِ) إِنَّمَا هُوَ شِعْرٌ، وَلَا شَيْءَ آخَرَ غَيْرَ الشَّعْرِ. وَلَوْ غَابَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ (شِعْرٌ) لَتَأَثَّرَتِ الكُتْلَةُ النَّصِّيَّةُ، وَلَا مَكْنَ تَلَقِّيَهَا عَلَى أَنَّهَا: لَا شِعْرٌ"^(٤١).

هَذَا بَعْضُ مَا قَالَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ لِلعَرَضِ الأَوَّلِ، فَهَلْ تَرَاهُ قَالَ شَيْئًا غَيْرَ وَصْفٍ شَكْلِيٍّ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ، وَلَا يُقَدِّمُ لِقَارِئِهِ بِجَنِّهِ شَيْئًا ذَا بَالٍ، نَاهِيكَ بِأَنَّ قَارِئَ (المُهْمَلِ) يُدْرِكُ هَذِهِ المَلْحُوظَاتِ الشَّكْلِيَّةَ دَوْمًا عَوْنٍ مِنْ أَيِّ نَاقِدٍ، وَلَسْنَا نَنْتَظِرُ مِنَ النُّقَادِ أَنْ يَصِفُوا لَنَا عَتَبَاتِ النَّصِّ (التَّصْدِيرِ - الإِهْدَاءِ - العَنَاقِينِ... أَوْ غَيْرِهَا)، وَنَوْعِ الحِطِّ الَّذِي كُتِبَتْ بِهِ، وَنَمَكَّهُ؛ بِقَدْرِ مَا نَنْتَظِرُ مِنْهُمْ أَنْ يُبَيِّنُوا دَوْرَ هَذِهِ العَتَبَاتِ فِي بِنَاءِ دِلَالَةِ النَّصِّ، أَوْ إِضَاءَةِ بَعْضِ جَوَانِبِهِ، وَمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَإِنَّ الحِفَايَةَ بِعَتَبَاتِ النَّصِّ عَبَثٌ، وَجُهْدٌ ضَائِعٌ لَا جَدْوَى مِنْ وَرَائِهِ.

وَلَيْسَ فِي كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ الْآنِفِ مَا يَتَّصِلُ بِمَوْضُوعِ بَحْثِهِ سِوَى حَدِيثِهِ عَنِ الْعُنْوَانِ الْفَرَعِيِّ، وَهُوَ كَلِمَةٌ (شِعْرٌ)، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ عِنَايَتَهُ بِالْعُنْوَانِ الْفَرَعِيِّ كَانَتْ أَهَمَّ مِنَ الْعُنْوَانِ الرَّئِيسِيِّ (مُهْمَلٍ)، وَالْعُنْوَانِ الثَّانِيِيِّ (تَسْتَدْلُونَ عَلَيْهِ بِظِلِّ). عَلَى أَنَّ كَلَامَ د. الشَّرْقَاوِيِّ عَنِ الْعُنْوَانِ الْفَرَعِيِّ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْسَبَ عَلَيْهِ وَلَا يُحْسَبَ لَهُ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ يُنَاقِضُ عُنْوَانَ بَحْثِهِ مِنْ جَانِبٍ، وَيُنَاقِضُ كَذَلِكَ فِكْرَةً أَكَّدهَا مِنْ قَبْلُ فِي بَحْثِهِ هَذَا؛ فَأَمَّا أَنَّهُ يُنَاقِضُ عُنْوَانَ بَحْثِهِ فَذَلِكَ مَا يُدْرِكُهُ كُلُّ ذِي بَصَرٍ؛ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ عُنْوَانُ الْبَحْثِ (مُقَاوِمَةٌ سُلْطَةِ النَّوعِ فِي دِيْوَانِ "مُهْمَلٍ" تَسْتَدْلُونَ عَلَيْهِ بِظِلِّ لِلشَّاعِرِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي)؛ ثُمَّ يَكُونُ دُورُ الْعُنْوَانِ الْفَرَعِيِّ (شِعْرٌ) إِجْبَارَ الْقَارِئِ عَلَى أَنَّ مَا يَجِدُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنَّمَا هُوَ شِعْرٌ، وَلَا شَيْءَ آخَرَ غَيْرَ الشَّعْرِ! وَعَلَامَ نَسْتَعْرَبُ ذَلِكَ التَّنَاقُضَ، وَالْعُنْوَانَ ذَاتَهُ الَّذِي اخْتَارَهُ النَّاقِدُ لِبَحْثِهِ مُتَنَاقِضٌ؛ يُحَدِّثُكَ نِصْفُهُ الْأَوَّلُ عَنِ (مُقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النَّوعِ)، وَيُحَدِّثُكَ نِصْفُهُ الثَّانِي عَنِ دِيْوَانِ وَشَاعِرٍ!؟

وَأَمَّا تَنَاقُضُ كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ عَنِ الْعُنْوَانِ الْفَرَعِيِّ (شِعْرٌ) مَعَ فِكْرَةٍ سَابِقَةٍ فِي بَحْثِهِ؛ فَذَلِكَ أَمْرٌ يَسِيرٌ إِذَا قَارَأْنَا بَعْضَ مَقُولَاتِ د. الشَّرْقَاوِيِّ بِبَعْضٍ، فَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ مِنْ بَحْثِهِ: "وَالَّذِي يُوقِعُ هَذَا الشَّعْرَ السَّرْدِيَّ ضِمْنَ النَّوعِ (الشَّعْرِيِّ) هُوَ اعْتِقَادُ الْقَارِئِ فِي أَنَّهُ (شِعْرٌ)، لِأَنَّهُ (كُتِلَتْ نِصْبَةً) فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهَا تَكْتَفِي بِامْتِلَاكِ الْخَوَاصِّ الْأَسَاسِيَّةِ الْمُمَيِّزَةِ لِلنَّصِّ الشَّعْرِيِّ"^(٤٢)، فَلَا رَيْبَ أَنَّ كَلَامَ النَّاقِدِ هَذَا يَمْنَحُ الْمُتَلَقِّي سُلْطَةً تُحَدِّدُ نَوْعَ النَّصِّ، وَيَكْلُمُهَا إِلَى اعْتِقَادِهِ، وَلَا رَيْبَ كَذَلِكَ أَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ - فِي كَلَامِهِ عَنِ الْعُنْوَانِ الْفَرَعِيِّ (شِعْرٌ) - قَدْ عَادَ فَسَلَبَ الْمُتَلَقِّي تِلْكَ السُّلْطَةَ، وَرَدَّهَا إِلَى الْكَاتِبِ، بَلْ أَجْبَرَ الْمُتَلَقِّي - وَلَا إِكْرَاهَ فِي التَّلَقِّي - عَلَى أَنَّ يَرَى (المُهْمَلِ) شِعْرًا لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّ كَاتِبَهُ أَضَافَ كَلِمَةَ (شِعْرٌ) فَحَدَّدَ نَوْعَ نِصْبِهِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّنَاقُضُ بَعَيْنِهِ؛ فَلَيْتَ شِعْرِي: أَنَحْنُ أَمَامَ نِصِّ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ أَمْ أَنَّنَا أَمَامَ شِعْرٍ لَا غَيْرِ؟! وَلَيْتَ شِعْرِي: أَيُحَدِّدُ شِعْرِيَّةَ الْمُهْمَلِ قَارِئُهُ أَمْ كَاتِبُهُ؟! تَرَى: لَوْ كَتَبَ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي عَلَى غَلَافِ (المُهْمَلِ) كَلِمَةَ (قِصَّةً) أَوْ (رِوَايَةً) أَوْ (مَسْرُحِيَّةً)، فَكَيْفَ تَكُونُ دِرَاسَةٌ د. الشَّرْقَاوِيَّ!؟

وَرُغْمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ عَنِ الْعُنْوَانِ قَدْ خَلَصَ لِلْكَالِمِ عَنِ (العُنُونَةِ)، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ عَقِبَ ذَلِكَ إِلَى حَدِيثٍ خَاصٍّ عَنِ الْعُنُونَةِ، تَحْتَ عُنْوَانِ (نِظَامِ الْعُنُونَةِ فِي الدِّيْوَانِ)؛ وَفِي

ذَلِكَ مَا يُؤَكِّدُ اخْتِلَافَنَا مَعَهُ مِنْ قَبْلِ حَوْلِ الْفَصْلِ بَيْنَ (الْعَتَبَاتِ)، وَ(الْعُنُونَةِ)، فَلَيْسَتْ الْعَنَاوِينَ إِلَّا إِحْدَى عَتَبَاتِ النَّصِّ، وَفِي كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ نَفْسِهِ، أَوْ فِيمَا نَقَلَهُ - وَمَا أَكْثَرَ مَا يَنْقُلُ - مَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الْعَنَاوِينَ لَيْسَتْ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعَتَبَاتِ؛ فَقَدْ بَدَأَ كَلَامَهُ الْخَاصَّ بِ(الْعُنُونَةِ) بِتَمْهِيدِ حَوْلِ مَفْهُومِ الْعَتَبَاتِ بِوَجْهِ عَامٍّ، وَمِمَّا قَالَهُ فِي ذَلِكَ: "(وَتَكُونُ الْعَتَبَةُ هِيَ النِّقْطَةُ الَّتِي يَلْتَقِي عِنْدَهَا الدَّاخِلُ وَالخَارِجُ، هِيَ نِقْطَةُ الْعَرَابَةِ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ). وَهَذِهِ هِيَ الْفِكْرَةُ الَّتِي يَنْطَلِقُ مِنْهَا دَارِسُو الْعُنَوَانِ، جِيئَتْ وَلَوْي هُوكُ وَلُبُو سِبْتَرَزْر، وَغَيْرُهُمْ. وَتُصْبِحُ (الْقِرَاءَةُ فِي الْعُنَوَانِ عَمَلِيَّةً اِزْدَوَاجِيَّةً ثَرِيَّةً تَتَّصِلُ بِالْقَارِئِ الْأَوَّلِيِّ، الشَّاعِرِ نَفْسِهِ، وَالْقَارِئِ الثَّانِي الْمَتَلَقِّي لِشِعْرِهِ). وَفِي (مِنَ النَّصِّ إِلَى الْعَمَلِ) يُؤَكِّدُ جِيئَتْ عَلَى أَنَّ مُرَافِقَاتِ النَّصِّ (وَالْعُنَوَانِ وَاحِدٌ مِنْهَا) هِيَ الَّتِي تُحَوِّلُ الْكِتَابَ إِلَى نَصِّ، فِي إِجَابَتِهِ عَلَى السُّؤَالِ: (مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالنَّصِّ). وَخُلَاصَتُهُ مَا يُمَكِّنُ قَوْلَهُ - حَوْلَ سِيمِيُولُوجِيَا الْعُنَوَانِ - إِنَّ (الْعَنَاوِينَ مَفَاتِيحُ إِجْرَائِيَّةٌ تُعْطِي الْمَتَلَقِّي صُورَةً اسْتِيقَافِيَّةً عَنِ الْمَتْنِ، وَتَمُنِّحُهُ شُحْنَةً دِلَالِيَّةً مُكْتَفَةً تَدْفَعُهُ لِلْبَحْثِ عَنِ جَمَالِيَّاتِهَا فِي الْمَتْنِ)"^(٤٣).

وَقَدْ وَصَعَتْ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ بَيْنَ قَوْسَيْنِ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا نَقَلَهُ - كَدَأْبِهِ - عَنِ آخَرِينَ؛ فَبَعْضُهُ مَنْقُولٌ عَنِ شَاكِرِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَبَعْضُهُ عَنِ شَوْقِيِّ عَلِيِّ الزُّهْرَةِ، وَبَعْضُهُ عَنِ جِيرَارِ جِيئَتْ، وَلَا دَوْرَ لِلنَّاقِدِ غَيْرِ الرِّبْطِ بَيْنَ النُّقُولِ، وَيُهِمُّنَا مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ جِيرَارِ جِيئَتْ مَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الْعَنَاوِينَ مِنَ الْعَتَبَاتِ أَوْ مُرَافِقَاتِ النَّصِّ، وَمِنْ تَمِّ يَبْقَى التَّسْأُلُ: لِمَ فَصَلَ د. الشَّرْقَاوِيُّ بَيْنَ (الْعَتَبَاتِ) وَ(الْعُنُونَةِ)؟ دُونَ إِجَابَةٍ!

وَقَدْ أَحْسَنَ د. الشَّرْقَاوِيُّ حِينَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ سُبُلَ الدَّارِسِينَ تَنْفَرِقُ فِي تَنَاوُلِ الْعَنَاوِينَ، لِاخْتِلَافِ وَجْهَاتِ النَّظَرِ، وَفَلَسَفَاتِ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعُنُونَةِ؛ فَنَحْنُ نُؤَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ تَمَامَ الْمُوَافَقَةِ، رُغْمَ أَنَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ بَدْهِيَّاتِ الْأُمُورِ، فَالِدَّارِسُونَ يَخْتَلِفُونَ حَوْلَ كُلِّ مَا يَتَنَاوَلُونَ، وَلَا يَخْتَلِفُونَ حَوْلَ (الْعُنُونَةِ) فَحَسْبُ، ثُمَّ أَحْسَنَ مَرَّةً أُخْرَى حِينَ وَعَدْنَا بِعَدَمِ الْاِكْتِفَاءِ - فِي تَنَاوُلِ الْعُنُونَةِ - بِالنَّظِيرِ دُونَ التَّطْبِيقِ، وَقَدْ اسْتَبْشَرْتُ كَثِيرًا بِذَلِكَ، فَإِنَّ التَّطْبِيقَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ

التنظير؛ لكنّه وَمِنْ أَسْفٍ مَا كَادَ يَبْدَأُ التَّطْبِيقَ حَتَّى وَقَعَ فِي التَّنَاقُضِ، وَهَذَا جُزْءٌ مِنْ بَدَايَةِ كَلَامِهِ: "وَرَغْبَةً فِي عَدَمِ الاندِفَاعِ وَرَاءَ التَّأْوِيلِ النُّظْرِيِّ لِمَا قِيلَ، يَتَوَقَّفُ البَاحِثُ - تَطْبِيقًا - أَمَامَ أَهَمِّ النِّقَاطِ كَالتَّالِي: أ- عُرُوضُ الهَدْيَانِ الخَمْسَةِ: تُبَيِّرُ هَذِهِ العُرُوضُ إِشكَالِيَّةً أَجْنَاسِيَّةً، لَا يُمَكِّنُ تَجَاوُزَهَا. مِنْ مُنطَلَقِ (الكُنْثَلَةِ النَّصِيَّةِ) وَ(النَّصِ الشِّعْرِيِّ) فَهِيَ شِعْرٌ. لَكِنَّهَا فِي الوَاقِعِ نَثْرٌ، وَلَا يُمَكِّنُ تَجَاهُلُ أَنَّهَا نَثْرٌ، وَفِي ضَوْءِ الجَشْطَالَتِ فَإِنَّ الإِدْرَاكَ عَيْرٌ مُتَجَرِّئٌ، أَيَّ أَنَّ الإِدْرَاكَ الكُلَّ سَابِقٌ عَلَى إِدْرَاكِ الجُزْءِ، فَنَحْنُ نُشَاهِدُ فِي الحَيَاةِ الكُلَّ قَبْلَ العِنَاصِرِ المُرَكَّبِ مِنْهَا. وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الدِّيَوَانَ (كُلُّ مُرَكَّبٍ)، وَكُلُّ وَحْدَةٍ (أَوْ عَرَضٍ أَوْ هَدْيَانٍ ... إلخ) لَا تُقَدِّمُ لِدَايَتِهَا، وَلَا يَنْبَغِي الوُقُوفُ عِنْدَهَا فِي مَعزِلٍ عَنِ بَاقِي الدِّيَوَانَ، يُقَدِّمُ الدِّيَوَانَ (كُلًّا مُرَكَّبًا) مِنْ عِنَاصِرِهِ. هَذِهِ العِنَاصِرُ إِشكَالِيَّةٌ، إِذْ يَتَدَاخَلُ فِيهَا النَثْرِيُّ وَالشِّعْرِيُّ وَالسِّينِمَائِيُّ وَالتَّنَاصُ. وَبَعْدَ تَرَدُّدٍ، يَقْتَرِحُ البَاحِثُ فَهْمَ (العَرَضِ) مُقَابِلَ (النَّصِ الشِّعْرِيِّ) عَلَى أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّنَاضِدِ"^(٤٤).

وَجَلِيٌّ أَنْ د. الشَّرْقَاوِيُّ قَدْ نَسِيَ أَنْ يَتَنَاوَلَ (العُنُوتِ وَالْعُنُوتَةَ) بِوَصْفِهِمَا أَهَمَّ مَلْمَحَيْنِ تَنَاصِيئِينَ فِي (مُهْمَلِ) عِلَاءِ عَبْدِ الهَادِي، وَأَلَّا يَتَنَاوَلَ مَا فِيهِمَا مِنْ إِشكَالِيَّةِ أَجْنَاسِيَّةٍ، وَلَكِنْ أَعْضَيْنَا الطَّرْفَ عَنِ ذَلِكَ التَّسْيَانِ، فَأَيُّ نَعْضِيهِ عَمَّا فِي كَلَامِهِ مِنْ تَنَاقُضٍ ظَاهِرٍ؛ إِذْ كَيْفَ يَقُولُ عَنِ تِلْكَ العُرُوضِ الخَمْسَةِ: "فَهِيَ شِعْرٌ. لَكِنَّهَا فِي الوَاقِعِ نَثْرٌ، وَلَا يُمَكِّنُ تَجَاهُلُ أَنَّهَا نَثْرٌ"؟! بَلْ كَيْفَ يَتَحَدَّثُ عَنِ إِشكَالِيَّةِ أَجْنَاسِيَّةٍ، وَقَدْ حَسَمَهَا بِعُنُوتِ بَحْنِهِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)؟! ثُمَّ كَيْفَ يَدَّعِي تَدَاخُلَ النَثْرِيِّ وَالشِّعْرِيِّ وَالسِّينِمَائِيِّ وَالتَّنَاصِ فِي تِلْكَ العُرُوضِ، دُونَ الِاسْتِدْلَالِ بِمَثَالٍ يُوضِحُ ذَلِكَ التَّدَاخُلَ وَجَدُوا؟، وَمِنْ ثَمَّ يَبْقَى ذَلِكَ التَّدَاخُلُ دَعْوَى دُونَ بَيِّنَةٍ. وَهَلْ تَحَقَّقَ بِذَلِكَ المَسْئَلِ التَّطْبِيقُ الَّذِي لَا يَتَدَفَعُ وَرَاءَ التَّأْوِيلِ النُّظْرِيِّ؟!

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُحَدِّثَكَ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنِ تَأْوِيلِ هَذَا، ثُمَّ تَبَحُّثَ عَنْهُ فَلَا تَجِدُهُ، بَلْ لَا تَجِدُ عَيْرَ مَعَانِي العَبَثِ وَالبُؤْسِ وَالشَّقَاءِ وَالهَدْيَانِ، وَقَدْ اسْتَخْلَصَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ دُونَما اسْتِدْلَالِ بِنَصٍّ مِنْ نُصُوصِ عِلَاءِ عَبْدِ الهَادِي، وَمِنْ ثَمَّ لَا نَدْرِي كَيْفَ بَنَى هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ، أَوْ إِلامَ اسْتِنْدَادِ فِي إِنتَاجِ تِلْكَ المَعَانِي، يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ: "وَتُقَدِّمُ هَذِهِ العُرُوضُ الخَمْسَةُ الحَيَاةَ المَعَاصِرَةَ لَنَا، كَمَا نَصَّ الشَّاعِرُ بِأَنَّهَا (بَدَأَتْ مِنْ حَرِيقِ القَاهِرَةِ، وَلَمْ تَنْتَهَ بِأَحْرِ انْتِخَابَاتِ لِلرَّئِيسَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ)،

مُرُورًا بِالْأَحْدَاثِ الْكُبْرَى الَّتِي عَاشَتْهَا مِصْرُ. لَكِنْ بِصُورَةٍ هِسْتِيرِيَّةٍ (هَدْيَان). فِي الْمَقَابِلِ تُقَدِّمُ النُّصُوصُ الشَّعْرِيَّةُ (فِي الْغَالِبِ) حَيَاةَ أَوْرَبَا. وَمِنْ تَلَاقي (العَبَثِ) هُنَا وَهُنَاكَ، يُمَكِّنُ الْقَوْلُ (عَلَى الْأَقْلِ هَذَا مَا خَرَجَ بِهِ الْبَاحِثُ) بِأَنَّ الْجَمِيعَ سَوَاءٌ، مَنْ تَقَدَّمَ وَمَنْ تَخَلَّفَ. مُنْذُ الْحَمَلَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ وَنَحْنُ نَسْأَلُ: كَيْفَ نَتَخَلَّصُ مِنْ تَخَلُّفِنَا؟ وَأَمَلْنَا وَعَايِشْنَا أَنْ نُصْبِحَ مِثْلَ أَوْرَبَا، وَيَقْدِمَ الدِّيَوَانُ إِجَابَةً (مُضْمَرَةً) مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْعُرُوضِ، خُلِصَتْهَا: هَذِهِ أَوْرَبَا، وَهَذَا نَحْنُ، وَالْجَمِيعُ فِي الْبُؤْسِ سَوَاءٌ. إِذَنْ مَا الْفَائِدَةُ؟ وَرَبَّمَا يَدْفَعُ إِلَى تَأْكِيدِ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّ كُلَّ التَّفَاصِيلِ فِي الْعُرُوضِ الْحَمْسَةِ عَرَبِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ لَيْسَ فِيهَا أَجْنَبِيٌّ إِلَّا الْأَدَوَاتُ الَّتِي دَخَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ أَوْرَبَا^(٤٥).

وَلَا يَحِقُّ لِلنَّاقِدِ أَنْ يُحَدِّثَ قَارِنَهُ عَنْ تَأْوِيلٍ إِلَّا بَيِّنَةً، أَمَا أَنْ يَنْتَهِيَ النَّاقِدُ إِلَى تَأْوِيلَاتٍ، ثُمَّ يُلْقِيهَا إِلَى قَارِنِهِ فَفِي ذَلِكَ مَا يَحْمِلُ عَلَى الْارْتِيَابِ فِيمَا يَدَّعِيهِ.

إِنَّ مَا كَتَبَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ تَحْتَ مَفْهُومِ (التَّنَاصُ) كَثِيرٌ جِدًّا؛ فَقَدْ عُنِيَ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عُنِيَ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمَظَاهِرِ الْحَمْسَةِ، وَقَدْ تَوَلَّدَ عَنْ عِنَايَتِهِ تِلْكَ مَلاحِظُ أُخْرَى أَشْرْنَا إِلَيْهَا فِي تَضَاعِيفِ كَلَامِنَا السَّالِفِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَعَقُّبَ كُلِّ مَا كَتَبَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنِ التَّنَاصِ قَدْ يُوقِعُنَا فِي إِطَالَةٍ مُلْمَلَةٍ، وَرَبَّمَا يُعَوِّضُ ذَلِكَ مَا أَكْتَبَهُ عَنْ مَظْهَرِي (السَّرْدِ الشَّعْرِيِّ)، وَ(الْإِلْتِفَاتِ النُّوعِيِّ) تَفْصِيلًا.

وَالْمَلْحَظُ الرَّابِعُ:

هُوَ كَثْرَةُ الْمَفَاهِيمِ الْغَامِضَةِ خِلَالَ تَنَاوُلِ د. الشَّرْقَاوِيِّ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ، نَاهِيكَ بِأَنَّهَا مَفَاهِيمُ مَنقُولَةٌ كَذَلِكَ، مِثْلُ: مَفْهُومِ (الرِّدِّ الْمَاهُوِيِّ)، وَقَدْ أَخَذَ ذَلِكَ الْمَفْهُومَ عَنْ هُوسِرل، وَكَتَبَ عَنْهُ كَلَامًا كَثِيرًا لَمْ أَفْهَمْهُ^(٤٦)، وَمَفْهُومِ (الْوِظْفِيَّةِ الْبَرَاغِمَاتِيَّةِ لِلْجُمْلَةِ)، وَقَدْ أَخَذَهُ عَنْ فَا ن دَايِك، وَمِمَّا يَقُولُهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنْ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ: "وَمِنْ هَذَا الْمَنْطَلِقِ يَقْرَأُ الْبَاحِثُ (يَعْنِي نَفْسَهُ) الْعَنَاوِينَ الْوَارِدَةَ فِي الدِّيَوَانِ، وَهِيَ (٦٢) عُنُونًا كَأَنَّهَا مُتَوَالِيَةٌ نَصِيَّةٌ، وَتَتَابِعُ الْجَمَلَ هَكَذَا يُنْجِزُ أُبْنِيَّةً بَرَاغِمَاتِيَّةً مُؤَكَّدَةً"^(٤٧). وَمَفَاهِيمِ (النَّفْيِ الْكُلِّيِّ - النَّفْيِ الْمَتَوَازِي - النَّفْيِ الْجَزْئِيِّ)^(٤٨). وَمَفْهُومِي (الْبِنْيَةِ الْعُلْيَا - الْبِنْيَةِ النَّصِيَّةِ)^(٤٩)... وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَفَاهِيمِ غَيْرِ الْوَاضِحَةِ، وَحَتَّى مَا اتَّضَحَ مِنْهَا فَلَا يَكَادُ يَجْدُمُ غَايَةَ الدِّرَاسَةِ.

وَرُبَّمَا كَانَتْ تِلْكَ الْمَلَا حِظُّ الْأَرْبَعِ أَهَمَّ مَا لِحِظْتُهُ عَلَى الْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ فِي دِرَاسَةِ د. الشَّرْقَاوِيِّ، وَقَدْ تَتَأَكَّدُ تِلْكَ الْمَلَا حِظُّ إِذَا تَنَاوَلْنَا الْمَظْهَرَيْنِ: الْأَوَّلُ (الشَّعْرُ السَّرْدِيُّ)، وَالثَّلَاثَ (الْأَلْتِفَاتِ النَّوْعِيَّةِ) بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَإِنَّمَا آتَرْتُ ذَيْنِكَ الْمَظْهَرَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا - فِيمَا إِخَالَ - أَمْسُ الْمَظَاهِرِ رَجْمًا بِعُنْوَانِ الدِّرَاسَةِ وَغَايَتِهَا (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)، فَالْمَظْهَرُ الْأَوَّلُ (الشَّعْرُ السَّرْدِيُّ) تَرْكِيبٌ وَصْفِيٌّ دَالٌّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الشَّعْرِ، يَتَدَاخَلُ فِيهِ الشَّعْرُ وَالسَّرْدُ، وَمِنْ ثَمَّ يَبْدُو أَقْرَبَ الْمَظَاهِرِ إِلَى قَضِيَّةِ التَّجْنِيسِ الْأَدْبِيِّ، وَلَا يَخْفَى كَذَلِكَ مَدَى اقْتِرَابِ الْمَظْهَرِ الثَّلَاثِ (الْأَلْتِفَاتِ النَّوْعِيَّةِ) مِنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَمَدَى تَرَادُفِهِ مَعَ عُنْوَانِ دِرَاسَةِ د. الشَّرْقَاوِيِّ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ).

عَلَى أَنَّ مُرَادَنَا بِالتَّفْصِيلِ لَا يَعْنِي أَنَّ نَقَفَ أَمَامَ كُلِّ كَلِمَةٍ أَوْ جُزْئِيَّةٍ تَعَرَّضَ لَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ فِي تَنَاوُلِهِ ذَيْنِكَ الْمَظْهَرَيْنِ؛ وَإِنَّمَا أَرَدْنَا أَنَّ نَقَفَ أَمَامَ الْمَلَامِحِ الْجَوْهَرِيَّةِ فِي تَنَاوُلِهِ هَذَيْنِ الْمَظْهَرَيْنِ، وَمَدَى تَوْفِيقِهِ فِي تَوْظِيفِهِمَا لِتَحْقِيقِ غَايَةِ دِرَاسَتِهِ، وَلِنَبْدَأُ بِأَوَّلِهِمَا:

المظهر الأول: الشعر السردى

يَتَنَاوَلُ د. الشَّرْقَاوِيُّ تَحْتِ هَذَا الْمَظْهَرِ ثَلَاثَةَ مَفَاهِيمَ جَدِيدَةٍ تَحُلُّ مَحَلَّ مَفَاهِيمَ قَدِيمَةٍ، فَتَكُونُ الْمَفَاهِيمَ الْجَدِيدَةَ تَأَكِيدًا لِمُقَاوَمَةِ سُلْطَةِ النَّوْعِ، وَهِيَ:

أ- الكُتْلَةُ النَّصِيَّةُ بَدَلِ النَّصِّ:

وَالْحَقُّ أَنَّ أَوَّلَ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ يُثْبِرُ الْعَجَبُ؛ ذَلِكَ أَنَّ النَّاقِدَ أَنْفَقَ صَفْحَاتٍ كَثِيرَةً لِيَقْنَعَ قَارِئَهُ بِتَحْوُلِ مَفْهُومِ النَّصِّ، وَأَوْجِبَ أَخَذَ ذَلِكَ التَّحْوُلِ فِي الْحِسَابِ كَمَا نَفَهَمَ ذَلِكَ الدِّيْوَانَ الْمَرْغُومَ؛ ثُمَّ يَأْتِي فِي أَوَّلِ مَظَاهِرِ مُقَاوَمَةِ سُلْطَةِ النَّوْعِ فِي الْمَهْمَلِ لِيَحْدِثَ قَارِئُهُ عَنِ (كُتْلَةِ النَّصِيَّةِ) بَدَلِ النَّصِّ!! أَمَا كَانَ مَفْهُومُ الْكُتْلَةِ النَّصِيَّةِ أَوْلَى بِهَذِهِ الْحِفَايَةِ؟!

وَلَوْ تَجَاوَزْنَا هَذِهِ الثُّغْرَةَ فَإِنَّ مَفْهُومَ (الْكُتْلَةِ النَّصِيَّةِ) مُضَيَّبٌ أَوْ غَيْرُ وَاضِحٍ لَدَى النَّاقِدِ؛ إِذْ يَشْرَحُهُ فَيَقُولُ: "وَلِأَنَّ النَّصَّ يَنْفَتَحُ (وَهَذَا أَصْلٌ فِيهِ) عَلَى أَنْوَاعٍ أَدْبِيَّةٍ أَوْ فَنِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَسَوْفَ يَكُونُ مِنْ ضَمْنِ عَنَاصِرِ بِنَاءِ النَّصِّ سِمَاتٌ وَأَسَالِيبٌ يَسْتَعْبِرُهَا النَّصُّ مِنْ خَارِجِهِ، مِثْلَ الصُّورِ وَالْأَيْفُونَاتِ وَالرَّسْمِ وَالْمَوْسِيقَى وَطَبُوعْغَرَا فَيَا النَّصِّ.. إلخ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَتِمُّ الِاسْتِعَاضَةُ عَنِ

المفهوم القديم (نص Text) لأنه مُرتبطُ بالمكتوبِ فقط (من قال: إنَّ النصَّ مُرتبطٌ بالمكتوبِ فقط؟!)، أمَّا هنا فإنَّ (المكتوب اللغويّ) مجرَّدُ عنصرٍ، ومن ثمَّ يأتي مفهومُ الكتلة النصّية Textual Blok بديلاً مُقنِعاً^(٥٠).. ورُغمَ أنّي لم أفهمُ مرادَ الناقدِ بالكتلة النصّية، فإنّني أنتظرُ منه حديثاً عن الصُّورِ والأيقوناتِ، والرسمِ والموسيقى فهل فعلَ ذلك؟! ناهيكَ بأنّه أخذَ مفهومَ الكتلة النصّية هذا من علاء عبد الهادي، وإذا كانت رؤيته لهذا المفهوم غيرَ واضحة، فهل عوّضت ممارساته التطبيقية حلَّ الرؤية؟!

أمَّا المفهومُ الثَّاني من مفاهيمِ الشِّعرِ السَّرديّ، فهو:

ب- النصُّ الشِّعريُّ بدلَ القصيدة:

هذا المفهومُ يَدُرُّ القارئَ حيراناً لا يدري: ما الفارقُ الجوهرِيُّ بينَ مفهومِ (النصِّ الشِّعريِّ) ومفهومِ (القصيدة) حتّى يُصبحَ أوهُما بديلاً لِثانِيهما؟ ثمَّ ألم يتخلَّ الناقدُ عن مفهومِ (النصِّ) في العنصرِ السَّالفِ، حينَ قالَ (الكتلة النصّية بدلَ النصِّ) فلمَ عادَ إلى مفهومِ النصِّ مرّةً أُخرى، فقالَ: (النصُّ الشِّعريُّ بدلَ القصيدة)؟!

فإذا ما عُدنا إلى كلامِ الناقدِ نفسه أَلفيناَه يَسْتخدِمُ المفاهيمَ اسْتخدَامًا خاصًّا لِتحقيقِ البدليّةِ المزعومة؛ فقد ربطَ النصَّ في العنصرِ السَّالفِ بالمكتوبِ فقط وذلك اسْتخدَامًا خاصًّا، وهو هنا يُقدِّمُ تصوُّراً خاصًّا لمفهومِ (القصيدة)؛ إذ يراها مُرتبطةً بِمجمولةٍ تراثيةٍ محدّدة، تناقضُ مفهومَ (الكتلة النصّية)؛ بحيثُ يكونُ إسقاطها على (الكتلة النصّية) نفيًا للكثير من سمات هذه الكتلة، أمّا مفهومُ النصِّ الشِّعريِّ - في تصوُّره الخاصِّ كذلك - فهو الذي يُشيرُ إلى كتلة نصّية وليس إلى نصّ، ثمَّ ينقلُ كلامًا لعلاء عبد الهادي يُؤكِّدُ تصوُّره الخاصَّ، ويُؤكِّدُ في الوقت ذاته أن ليسَ د. الشَّرقاويُّ سوى تابعٍ لعلاء عبد الهادي يقرأ (مهملة) وفق رؤيته، وإنه لعجيبٌ أن يكتبَ كاتبٌ كلامًا، ثمَّ يفرضُ على النقادِ مفاهيمَ مقارنته؛ وهذا كلامُ علاء عبد الهادي يُؤكِّدُ أن د. الشَّرقاويَّ لم يضيفْ شيئاً: "ومن الممكنِ من خلالِ هذا المفهومِ (يقصدُ الشِّعرَ السَّرديّ) أن يحوي النصُّ الشِّعريُّ - ولا أقولُ القصيدة - مقاطعَ، والتفاتاتِ

نوعية، نخدم الأثر الشعري الكلي للنص، ولكنها تنحرف على مستوى الجملة عن مقاطعه الشعرية الشكلية الواضحة ذات المباشرة الإيقاعية، وإن انتظمتها جميعاً بنية سردية ما^(٥١).

وأما المفهوم الثالث من مفاهيم الشعر السردى، فهو:

ج- الشعر السردى مقابل السرد الشعري:

يشير د. الشرقاوي إلى أن هذه النقطة قد حظيت بتفصيل لدى علاء عبد الهادي، ثم يؤكد أن عنصر الزمن هو الفارق بين النوعين (الشعر السردى - والسرد الشعري)، حيث نجد النوع الثانى "متربطاً على نحو سردي قوي، له بنية زمنية، وشكل سردي وحكائي متماسك، أما النوع الأول فهو كما يقول الشاعر عنه: (إن القوام الزمني في مفهومي عن الشعر السردى له شروط إنتاج مختلفة عن البنية الزمنية السردية المتماسكة في السرد الشعري، في أنواعه المعروفة القديمة بخاصة، وذلك لإتسام الشعر السردى في تعريفنا ببنية سردية غير سببية ... ببنية زمنية حرة تخاصم السببية، لكنها قادرة على ضم النص - في الآن ذاته في لحمته واحدة)"^(٥٢).

وهذا الكلام منقول من كتاب د. علاء عبد الهادي (قصيدة النثر والنفث النوع)، مما يؤكد ما أشرنا إليه غير مرة من تبعية د. الشرقاوي للدكتور علاء عبد الهادي، لا يكاد يخالفه، وأعجب من كل ذلك أن يجعل د. الشرقاوي (اعتقاد القارئ) مسوغاً انتماء الشعر السردى إلى الشعر، فيقول: "والذي يوقع هذا الشعر السردى ضمن النوع (الشعر) هو اعتقاد القارئ في أنه (شعر)، لأنه (كثلة نصية) في أحسن أحوالها تكتفي بامتلاك الخواص الأساسية المميزة للنص الشعري، ويكون جهد الشاعر منصباً على تحقيق العلامات المعنوية التي تتيح إمكانية الاعتراف بشعرية النص، وذلك من خلال تحقيق (على الأقل) الحد الذي لا يعد النص شعراً بدونه. هذا التنظير يقيم مفهوم النص الشعري على العلاقات بين الشعر والسرد والنثر وليس على الحدود"^(٥٣).

إن أول جملة في كلام د. الشرقاوي تنقص العنوان الذي اختاره لبحثه (مقاومة سلطة النوع)؛ إذ كيف يفاوم هذا النص سلطة النوع، ثم يقول إنه يقع ضمن النوع الشعري؟! أما

بِقِيَّةِ كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ فَجُلُّهُ مَنْقُولٌ كَذَلِكَ مِنْ كِتَابِ د. عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي^(٥٤)، وَهُوَ - بَعْدَ ذَلِكَ - كَلَامٌ غَيْرٌ دَقِيقٍ، وَيَدَايِرُ كَلَامًا سَابِقًا لِلدُّكْتُورِ الشَّرْقَاوِيِّ نَفْسِهِ؛ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ (اعْتِقَادُ الْقَارِي) مُسَوِّغٌ شِعْرِيَّةً أَيْ نَصٍّ، وَهُوَ مُسَوِّغٌ نَاحِلٌ هَزِيلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِدًا؟، وَهَبْ أَنْ قَارِنًا مِثْلِي لَمْ يَعْتَقِدْ شِعْرِيَّةً (المُهْمَلِ)؛ أَفِيَحْتَرَمُ اعْتِقَادَهُ أَمْ يُضْرَبُ بِهِ عُرْضَ الْحَائِطِ؟! وَمَا الْحَاجَةُ إِلَى اعْتِقَادِ الْقَارِي مَا دُمْنَا نَتَكَلَّمُ عَنْ نَصٍّ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ؟! بَلْ مَا الْحَاجَةُ إِلَى اعْتِقَادِ الْقَارِي فِي النَّصِّ كُنْتَلَّةً نَصِيَّةً اتَّخَذَهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ مِنْ قَبْلِ مُسَوِّغًا لِشِعْرِيَّةِ النَّصِّ؟ ثُمَّ مَا الْخَوَاصُّ الْأَسَاسِيَّةُ الْمُمَيِّزَةُ لِلنَّصِّ الشِّعْرِيِّ؟ وَمَا الْحَدِّ الَّذِي لَا يُعَدُّ النَّصُّ شِعْرًا بِدُونِهِ، وَمَا مِقْدَارُهُ؟! كُلُّ هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ لَا تَجِدُ جَوَابًا فِي كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ، وَلَا حَتَّى فِي كَلَامِ د. عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي الَّذِي يُتَابِعُهُ وَيُنْقُلُ عَنْهُ.

وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجِيبٌ أَنْ تُؤَكِّدَ الْفِقْرَةُ السَّالِفَةُ وَفُوعَ نَصِّ (المُهْمَلِ) ضِمْنَ النَّوعِ الشِّعْرِيِّ، ثُمَّ تَأْتِي الْفِقْرَةُ التَّالِيَةُ لَهَا فَتَقُولُ بِأَنَّهُ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ، وَمِنْ ثَمَّ يَجِدُ الْقَارِي نَفْسَهُ أَمَامَ خِطَابٍ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا، حَيْثُ يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ: "...وَهَذَا الشِّعْرُ السَّرْدِيُّ (وَفَقْ هَذَا الْمَفْهُوم) يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ الْأَدَبِيِّ الَّتِي تُؤَسِّسُ الْإِطَارَ الْمُرْجِعِيَّ لِلْقَارِي الْعَادِي، وَلَنْ يَتِمَّ تَأْسِيسُهَا (هُنَا) إِلَّا بِمَوَافَقَةِ نَفْسِ الْقَارِي عَلَى أَنْ يَتَخَلَّى عَنْ هَذِهِ (المَفَاهِيمِ) مِنْ أَجْلِ تَقْبُلِ نَوْعٍ آخَرَ مِنْ سُلْطَةِ مَفَاهِيمِ شِعْرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ"^(٥٥). وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ ثُبِنَ شِعْرِيَّةً عَلَى اعْتِقَادِ الْقَارِي بِهَا، وَتَحْلِيهِ عَمَّا يُخَالِفُهَا كَيْ يَتَقَبَّلَ مَفَاهِيمَ جَدِيدَةً دُونَ مُسَوِّغٍ أَوْ مَعَالِمٍ وَاصِحَةٍ لِنَتِكَ الشِّعْرِيَّةِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ (يَعْتَقِدَ - يَتَخَلَّى - يَتَقَبَّلَ)؛ كَيْ يَرْضَى بِنَصِّ شِعْرِيٍّ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ وَيَنْتَمِي فِي الْآنِ عَيْنِهِ إِلَى النَّوعِ الشِّعْرِيِّ!!

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَقَدْ انْتَقَلَ د. الشَّرْقَاوِيُّ مِنَ التَّنْظِيرِ إِلَى التَّنْطِيقِ، فَقَالَ: "وَلَمَعْرِفَةَ كَيْفَ يَتَحَقَّقُ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمَفَاهِيمِ يَتَوَقَّفُ الْبَاحِثُ عِنْدَ أَوَّلِ نَصِّ شِعْرِيٍّ : (أَصْلُ الْأَنْوَاعِ:

نَزَعَ مِنْ عَلَى قَدَمَيْهِ الصِّمَادَتَيْنِ/ وَبَعْدَ أُسْبُوعٍ وَاحِدٍ/ سَيُنَزِعُ
الطَّرِيقَ أَيْضًا/ فَلَا يَتَبَقَّى إِلَّا الْهَدْفُ/ لِأَنَّهُ لَا أَحَدًا/ لَا أَحَدًا

يَشْكُ يَقِينًا .. فِي الصِّفْرِ / لَا أَحَدَ يَشْكُ / أَيُّهَا الْجَهْلَةُ، / فِي
اللَّاشِيءِ، / رُغْمَ أَهْمِيَّتِهِ (الديوان / ٢٣) «(٥٦).

لَقَدْ أَحْسَنَ النَّاقِدُ صُنْعًا حِينَ انْتَقَلَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِنَمَازِجٍ مِمَّا كَتَبَهُ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي، عَسَى أَنْ نَفْهَمَ مَا غَمَضَ عَلَيْنَا فِي التَّنْظِيرِ؛ وَفِي ذَرْعِنَا أَنْ نُغَمِضَ أَعْيُنَنَا عَنْ أَوَّلِ فِقْرَةٍ كَتَبَهَا النَّاقِدُ بَعْدَ هَذَا النَّصِّ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا سِوَى أَوَّلِ سَطْرٍ فِيهَا، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْفِقْرَةِ فَنَصٌّ مَنْقُولٌ مِنْ جَادِامَرَ، وَرُغْمَ ضَالَّةِ حِطِّ النَّاقِدِ فِي هَذَا الْفِقْرَةِ فَقَدْ جَاءَ مَا قَالَهُ جَازِمًا بِشِعْرِيَّةِ كَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، وَبِكَأَنَّهُ يُصَادِرُ رَأْيَ الْآخَرِينَ؛ ثُمَّ إِنَّهُ يَبْنِي هَذَا الْجُزْمَ عَلَى تَنْظِيرِهِ السَّالِفِ مُفْتَرِضًا أَنَّ الْقَارِيَّ تَلَقَّاهُ بِالتَّسْلِيمِ وَالْقَبُولِ، يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَقِيبَ كَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي السَّالِفِ: "وَفَقَّ مَا سَبَقَ هَذَا (نَصٌّ شِعْرِيٌّ) يَحْوِي (كُتْلَةً نَصِيَّةً) تَعْتَمِدُ عَلَى (الشَّعْرِ السَّرْدِيِّ)"، وَقَدْ وَعَدْتُكَ أَنْ أَعْضَّ الطَّرْفَ عَنْ هَذَا السَّطْرِ الَّذِي افْتَتَحَ بِهِ النَّاقِدُ الْفِقْرَةَ الْأُولَى مِنْ تَعْلِيْقِهِ عَلَى النَّمُودَجِ الَّذِي اخْتَارَهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِأَدْلُكَ عَلَى أَنَّهُ لَا جَدِيدَ فِيهِ عَمَّا سَبَقَ غَيْرُ وَضَعِ الْمَفَاهِيمِ السَّابِقَةِ - وَهِيَ غَيْرُ وَاضِحَةٍ - بَيْنَ قَوْسَيْنِ.

وَلَقَدْ نَسِيَ د. الشَّرْقَاوِيُّ - أَوْ تَنَاسَى - أَنَّهُ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَصِّ يُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوْعِ، وَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ عَنْهُ بِوَضْعِهِ شِعْرًا، بَلْ يُؤَكِّدُ شِعْرِيَّتَهُ بِلُغَةٍ جَازِمَةٍ حَاسِمَةٍ تُصَادِرُ رَأْيَ الْآخَرِينَ كَمَا أَسْلَفْتُ، بَلْ إِنَّهُ تَنَاسَى مَا قَالَهُ عَنِ الْمَفَاهِيمِ الْبَدِيلَةِ لِلشَّعْرِ السَّرْدِيِّ، أَلَمْ يَقُلْ مِنْ قَبْلُ إِنَّ (الشَّعْرَ السَّرْدِيَّ) مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ مَقَاوِمَةِ سُلْطَةِ النَّوْعِ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَظْهَرَ يَتَأَسَّسُ عَلَى مَفَاهِيمِ جَدِيدَةٍ تَحُلُّ مَحَلَّ مَفَاهِيمِ قَدِيمَةٍ، وَمِنْهَا (النَّصُّ الشَّعْرِيُّ بَدَلُ الْقَصِيدَةِ)^{(٥٧)؟!} فَمَا بَالُهُ يَنْسَى مَا قَالَ وَيُحَدِّثُنَا عَنْ قَصِيدَةٍ وَلَا يُحَدِّثُنَا عَنْ نَصِّ شِعْرِيٍّ فَيَقُولُ نَاقِلًا عَنْ جَادِامَرَ: "عِنْدَمَا نَفَرْنَا قَصِيدَةً فَإِنَّهُ لَا يَحْدُثُ لَنَا أَبَدًا أَنْ نَسْأَلَ عَنِ الشَّخْصِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا مَا لَنَا، وَلِمَاذَا يَقُولُ لَنَا مَا نَقُولُهُ فَنَحْنُ نَكُونُ مُوجَّهِينَ كُلِّيَّةً نَحْوَ الْكَلِمَةِ عَلَى نَحْوِ مَا تَكُونُ مَائِلَةً فِي الْقَصِيدَةِ. فَنَحْنُ لَسْنَا مُسْتَقْبِلِينَ لِشَكْلِ مَا مِنَ الْإِتِّصَالِ قَدْ يَصِلُنَا مِنْ هَذَا الشَّخْصِ أَوْ ذَلِكَ. فَالْقَصِيدَةُ لَا تَكُونُ مَائِلَةً أَمَامَنَا كَشَيْءٍ يُوظِّفُهُ شَخْصٌ مَا لِيخْبِرَنَا بِشَيْءٍ مَا. إِنَّهَا تَكُونُ مَائِلَةً بِشَيْءٍ مُسْتَقِلٍّ

عَنْ كُلِّ مِنَ الْقَارِئِ وَالشَّاعِرِ عَلَى السَّوَاءِ. فَالْكَلِمَةُ هُنَا تَبْقَى مُكْتَمَلَةً بِذَاتِهَا بِمَنَآئِ عَنْ أَيِّ عَمَلِيَّةٍ قَصْدِيَّةٍ^(٥٨).

وَجَلِيَّ أَنْ د. الشَّرْقَاوِيِّ لَمْ يَفْهَمْ نَصَّ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي (أَصْلُ الْأَنْوَاعِ)، وَقَبْلَ أَنْ يُطَالِبَهُ الْقَارِئُ بِمَعْنَى مَا نَقَلَهُ عَنْ شَاعِرِهِ الْأَثِيرِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ بِكَلَامِ جَادَامِرٍ؛ لِيُنْهِى قَارِئَهُ عَنْ طَلَبِ الْمَعْنَى فِي نَصِّ لَا يَقُولُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا تَكْتَمِلُ كَلِمَاتُهُ بِذَاتِهَا بِمَنَآئِ عَنْ أَيِّ قَصْدِيَّةٍ!! وَرَبَّمَا نَعُدُّ د. الشَّرْقَاوِيِّ بِأَنَّ النُّصُوصَ الَّتِي كَتَبَهَا د. عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي فِي (مُهْمَلِهِ) مُهِمَّةٌ غَامِضَةٌ، وَقَلَّمَا يَهْتَدِي الْقَارِئُ إِلَى مَعْنَاهَا، لَكِنَّمَا نَعُودُ فَنَلُومُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ اخْتَارَ (المُهْمَلِ) لِيَكْتُبَ عَنْهُ تِلْكَ الدِّرَاسَةَ، وَكَانَ يَسْعُهُ أَنْ يُهْمَلَهُ، أَوْ يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ. لَكِنَّمَا نُوَكِّدُ كَذَلِكَ أَنَّ الْعُمُوضَ فِي الْأَسْلُوبِ - كَمَا يَقُولُ بِيْتَرُ مَدُورٌ - رَذِيلَةٌ مُهِمَّةٌ تُكْنَى دَوَافِعُهُ، وَكَانَ "كُنْتُ" يَقُولُ إِنَّ هَدَفَ الْكِتَابَةِ الْغَامِضَةِ أَوْ الصَّعْبَةِ هِيَ أَنْ تُخْلَقَ وَهَمَّ الْعَمِقِ فِي نَفْسِ الْقَارِئِ. وَأَرَى أَنَّ أَيَّ شَخْصٍ إِذَا كَانَ لَدَيْهِ شَيْءٌ أَصِيلٌ يَقُولُهُ - سَوَاءً فِي مَجَالَاتِ الْعِلْمِ أَوْ الْفَلَسَفَةِ أَوْ الْأَدَبِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا - فَلَنْ يُجَازِفَ بِأَنْ يَقُولَ بِشَكْلِ غَيْرِ مَفْهُومٍ، عَامِدًا مُتَعَمِّدًا. فَالْكَاتِبُ الْغَامِضُ إِذَا مَا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَاهِرٍ أَوْ أَنَّهُ يُخْطِئُ هَدَفَهُ^(٥٩).

لَقَدْ حَمَلَ ذَلِكَ الْعُمُوضُ د. الشَّرْقَاوِيِّ عَلَى أَنْ يَتَجَاوَزَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَعْنَى نَاجِرًا أَوْ حَتَّى مُؤَوَّلًا فِيمَا نَقَلَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ يُخَاتِلُ قَارِئَهُ فَيُحَدِّثُهُ عَنْ أُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ النَّصِّ الْمُقْتَبَسِ؛ كَأَنْ يُحَدِّثَ قَارِئَهُ عَنْ عُنْوَانِ النَّصِّ (أَصْلُ الْأَنْوَاعِ)، لَكِنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْعُنْوَانَ يَسْأَلُ سُؤَالَ: إِذْنًا مَاذَا نَجِدُ فِي هَذِهِ الْكُنْتَلَةِ النَّصِيَّةِ؟ وَمُؤَدَّى هَذَا السُّؤَالِ أَنَّهُ قَدْ اصْطَلَحَ مَعَ قَارِئِهِ عَلَى مَفْهُومِ الْكُنْتَلَةِ النَّصِيَّةِ، فَانْتَقَلَ إِلَى السُّؤَالِ عَمَّا تَحْوِيهِ، وَلَمْ يَدِرِ النَّاقِدُ أَنَّ مَفْهُومَ (الْكُنْتَلَةِ النَّصِيَّةِ) الَّذِي يُحَدِّثُنَا عَنْهُ غَيْرٌ وَاضِحٌ، وَغَيْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَضْطَرُّكَ د. الشَّرْقَاوِيُّ دَائِمًا أَنْ تَعْضَّ الطَّرْفَ عَنْ فِكْرَةٍ، لِنَتَقَلَ إِلَى تَالِيَتِهَا، فَلَا مَنَاصَ مِنْ أَنْ نَعْضَّ الطَّرْفَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، لِنَنْظُرَ مَا قَالَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنْ عُنْوَانِ هَذِهِ الْكُنْتَلَةِ النَّصِيَّةِ الْمَرْعُومَةِ؛ يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ فِي إِجَابَةِ السُّؤَالِ السَّالِفِ: "يَنْفَتِحُ عُنْوَانُهَا (أَصْلُ الْأَنْوَاعِ) عَلَى عَمَلِ دَارَوِينِ، وَالْمِيرَاثِ الثَّقَافِيِّ الْإِشْكَالِيِّ

الذي أثاره سابقاً. وهذه إشارة خارج إطار النص، قد تجعل للنص إحالة ما، لكنها واهمة، إذ يرى موكاروفسكي (أن العلاقة التوافقية بين العمل الفني والشئ المرئى إليه لا تملك قيمة وجودية، وإذا كان العمل الفني يحاول تأكيد ذلك. لا نستطيع أن نفترض أصالة وثاقية لموضوع العمل الفني ما دمتا نقيم العمل كنتاج للفن). هنا لا يمكن الفكك نظرياً من (أصل الأنواع) وبفس اللحظة فإن استحصار (أصل الأنواع) غير معترف به^(٦٠).

لقد تناول د. الشرقاوي عنوان النص، فهل تراه أصاف جديداً إلى قارئه؟! لقد ربط بين عنوان النص وعمل داروين، ولا جديد في هذا، بل إنه يجعله إحالة واهمة كأنه ينفىها، ولم يقدم بديلاً حقيقياً لتلك الإحالة الواهية؛ ليدر قارئه يضرب أحساساً لأسداس، باحثاً عما يتبعه د. الشرقاوي فلا يخرج من قوله بشئ ذي بال؛ وقصارى ما يفعله أن يؤكد ما يدعيه بمقولة لناقد عربي، وقد وجد ضالته هذه المرة فيما قاله موكاروفسكي عن نفي العلاقة التوافقية بين العمل الفني والشئ المرئى إليه.

وزعم أننا لم نخرج من كلام د. الشرقاوي عن عنوان النص بمعنى ناجز، فلا مناص من أن نعص الطرف مرة أخرى لتتابعه في حديثه عن أول سطر في النص، يقول د. الشرقاوي: "وندخل عالم النص الشعري من خلال السرد. وأول سطر (نزع من على قدميه الصمادتين) يواجه القارئ ويحدد (موضوعاً أولياً) للعمل. نمة إشارة محتببة من التاريخ النقابي (أصل الأنواع)، ونمة علامة تهيئ لفكرة موضوع محتمل للنص الشعري. وكما يرى موكاروفسكي (يقوم الموضوع منذ اللحظة الأولى بوظيفة الناقل لمعنى العمل). ولكن مواصلة القراءة توجي بأنه (موضوع خادع) فبأقي السرد يتجاوزة بعد السطر الثالث. وهنا ما الذي يقوم بوظيفة الناقل لمعنى العمل؟"^(٦١).

ويبدو أن د. الشرقاوي لا يجيد الإثبات بقدر ما يجيد الخو؛ ذلك أنه يحدثك عن موضوع أولي يحدثه السطر الأول، ولا يحدثك ما هو ذلك الموضوع، ثم يحدثك عن علامة تهيئ لموضوع محتمل للنص الشعري، ولا يدريك ما تلك العلامة، وما ذلك الموضوع المحتمل، فهو يثبت أموراً غامضة ثم يعود لينفيها أو يخونها، فيقول: "ولكن مواصلة القراءة توجي بأنه

(مَوْضُوعٌ خَادِعٌ) فَبَاقِي السَّرْدِ يَتَجَاوَزُهُ بَعْدَ السَّطْرِ الثَّلَاثِ" (٦٢). وَمِنْ ثَمَّ يُصِيحُ قَارِئُهُ وَاقِعًا بَيْنَ مَطْرَاقِ (الْمُهْمَلِ) وَسِنْدَانِ الْمَقَارِبَةِ، فَلَا يُخْرُجُ مِنْ (مُهْمَلِ) عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي بِشَيْءٍ، وَلَا يَزِيدُهُ

د. الشَّرْقَاوِيُّ سِوَى حَيْرَةٍ وَإِرْبَاكِ، كَأَنَّ الْكَاتِبَ وَالنَّاقِدَ تَوَاصِيًا بِأَنْ يُحِيرَا الْمُتَلَقِّي!

وَلَأَنَّ كَلَامَ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي غَيْرُ مَفْهُومٍ، يَتْرُكُهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ إِلَى الْحَدِيثِ عَنِ فِكْرَةٍ عَامَّةٍ تَنْصِلُ بِتَلَقِّي النَّصِّ بِوَجْهِ عَامٍ، فَيَطْرُحُ سُؤَالَ عَنِ مَعْنَى النَّصِّ: وَهَذَا مَا الَّذِي يَقُومُ بِوَضَائِفِ النَّاقِلِ لِمَعْنَى الْعَمَلِ؟. وَلَا رَيْبَ أَنَّ السُّؤَالَ (أَيَّ سُؤَالَ) يُؤَمِّئُ إِلَى إِشْكَالِيَّةٍ تَنْتَظِرُ جَوَابًا، لَكِنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ يُفَجِّرُ إِشْكَالِيَّاتٍ وَلَا يُقَدِّمُ أَجْوِبَةً؛ لِأَنَّهُ يَسْتَسْهَلُ اللُّوَاذَ بِمَقُولَاتِ النَّقْدِ الْغَرِيبِ، وَكُلَّمَا انْتَهَى قَارِئُهُ مِنْ مَقُولَةٍ، وَجَدَ نَفْسَهُ أَمَامَ أُخْرَى، وَهِيَ مَقُولَاتٌ تُخْرِجُ النَّاقِدَ أَكْثَرَ مِمَّا تُسَعِّفُهُ فِي التَّلَقِّيِّ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ النُّقْلَ وَلَا يُحْسِنُ التَّلَقِّيَّ؛ فَلَقَدْ وَجَدَ فِي السُّؤَالَ السَّالِفِ مَخْرَجًا مِنْ غُمُوضِ الدَّلَالَةِ وَغِيَابِ الْمَعْنَى؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ هَذَا السُّؤَالَ جَوَابًا فَإِنَّهُ يَذُرُ قَارِئُهُ وَمَا تَرَاهُ السِّمِّيَّاتِيَّةَ، فَيَقُولُ: "تَذْهَبُ السِّمِّيَّاتِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمَوْضُوعَ يُشَكِّلُ قِيَمَةً تَوَاصِلِيَّةً لِرَبْطِ الْقَارِيِّ بِالنَّصِّ، وَفِي حَالَةِ فُقْدَانِ الْمَوْضُوعِ (كَمَا هُوَ هُنَا) فَإِنَّ الطَّاقَةَ التَّوَاصِلِيَّةَ الْمُسَهِّبَةَ لِلْفُنُونِ الَّتِي بِهَا مَوْضُوعٌ تَكْمُنُ فِي الْخَاصِيَّةِ السِّمِّيَّاتِيَّةِ الْفِعْلِيَّةِ لِلْعُنَاصِرِ (الْكَلِمَةِ). وَإِذَا شِئْنَا الدِّقَّةَ يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ إِنَّ الْبِنِيَّةَ - فِي كَلِمَتِهَا - تَقُومُ بِدَوْرِ الْمَعْنَى، حَيْثُ يَدُورُ الْمَعْنَى التَّوَاصِلِيُّ Communicative لِلْمَعْنَى الْفَنِيِّ. أَمَّا مَوْضُوعُ الْعَمَلِ فَيَلْعَبُ دَوْرَ (مُحَوِّرِ التَّبَلُّورِ) بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْنَى الَّذِي بِدُونِهِ سَيَبْقَى غَامِضًا" (٦٣).

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ النَّاقِدَ هُنَا يَعْتَرِفُ بِغِيَابِ الْمَعْنَى فِي النَّصِّ، وَلَسْتُ أَدْرِي عَلَامَ اعْتَمَدَ فِي اعْتِبَارِهِ شِعْرًا أَوْ اعْتِبَارِهِ كُتْلَةً نَصَبِيَّةً؟! أَوْلَيْسَ عَجِيبًا أَنْ يَزِيدَ النَّاقِدُ النَّصَّ غُمُوضًا وَإِعْلَاقًا؟ مَعَ أَنَّ الْقَارِيَّ يَنْتَظِرُ مِنْهُ إِضَاءَةً لِمَا غَمُضَ مِنْ جَوَانِبِ النَّصِّ، بَلْ يَنْتَظِرُ مِنْهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي النَّصِّ دَلَالَاتٍ مُتَعَدِّدَةً، تُوحِي بِانْفِتَاحِ النَّصِّ، وَاحْتِمَالِهِ لِتَعَدُّدِ التَّلَقِّيِّ وَالتَّأْوِيلِ، أَمَّا أَنْ يُحَدِّثَهُ النَّاقِدُ عَنِ مَوْضُوعٍ خَادِعٍ أَوْ مُفْتَقِدٍ فِي النَّصِّ فَذَاكَ أَمْرٌ عَجَابٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّلَقِّيِّ مُفْضٍ إِلَى ارْتِيَابِ الْقَارِيَّ فِي الْقِرَاءَةِ وَجَدِّوَاهَا، وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْعَى النَّاقِدُ إِلَى تَسْوِيعِ إِقْصَاءِ الْمَعْنَى وَتَغْيِيهِ

بِفِكْرَةٍ (المعنى الكلبي)، وَلَا تَسْتَطِيعُ كَذَلِكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ كَلَامِهِ بِمَعْنَى نَاجِزٍ أَوْ دِلَالَةٍ وَاضِحَةٍ لِمَا أَرَادَهُ بِمَفْهُومِ (المعنى الكلبي)، وَلَا تَدْرِي حَتَّى مَا الْمَعْنَى الْكُلِّيُّ فِي كَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي حَتَّى يَكُونَ كُنْتَلَةً نَصِيَةً أَوْ نَصًّا شِعْرِيًّا!

إِنَّ النَّاقِدَ يَنْتَقِلُ مِنْ فِكْرَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَقَدْ يَرِيبُ فِكْرَةً بِأُخْرَى، مُوَهِّمًا أَنْ قَارَنَهُ يُوَافِقُهُ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ، وَلَا يَدْرِي أَنْ كُلَّ فِكْرَةٍ مِنْ كَلَامِهِ تَحْتَاجُ إِلَى مُسَاءَلَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةٍ؛ فَبَيْنَمَا نَقَفُ حَائِرِينَ أَمَامَ مَفْهُومِ (المعنى الكلبي) الَّذِي طَرَحَهُ، وَمَ يُبَيِّنُهُ، ثُمَّ سَوَّغَ بِهِ غِيَابَ الْمَوْضُوعِ أَوْ الدِّلَالَةَ فِي نَصِّ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي؛ نَرَى النَّاقِدَ يُرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ الْمَفْهُومِ الْغَائِضِ فِي مَعْنَاهُ وَتَجَلِيَّاتِهِ فِكْرَةً أُخْرَى أَكْثَرَ غُمُوضًا فَيَقُولُ: "وَتَلْتَقِي هَذِهِ الْفِكْرَةُ (تَمَامًا) مَعَ فِكْرَةِ الشَّاعِرِ عَنِ (الْكُنْتَلَةِ النَّصِيَّةِ) حَيْثُ الْمَعْنَى (كُلِّيًّا). وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَعْطِيلِ الْإِحَالَاتِ الْمُنطِقِيَّةِ، لِأَنْدِرَاجِهَا ضِمْنَ (نَوْعِ أَدْيِيٍّ) يُعْلِي مِنْ قِيَمَةِ الْوُظَيْفَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَيَجْعَلُهَا الْمُهَيْمِنَةَ"^(٦٤).

وَلَا أَدْرِي كَيْفَ يَنْدَرِجُ كَلَامُ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي السَّالِفُ ضِمْنَ نَوْعِ أَدْيِيٍّ، وَهُوَ كَلَامٌ غَيْرُ مَفْهُومٍ؟! فَلَيْسَ سِوَى أَسْطُرٍ مُتَابِعَةٍ لَا تَخْرُجُ مِنْهَا بِطَائِلٍ، وَحَتَّى مَا زَعَمَهُ النَّاقِدُ مِنْ مَعْنَى كُلِّيٍّ فَلَا أَكَادَ أَتَبَيَّنُهُ، وَلَيْتَهُ وَضَحَهُ لَنَا (لَوْ كَانَ يَعْلَمُهُ)، وَلَا أَدْرِي كَذَلِكَ كَيْفَ يُعْلِي ذَلِكَ الْكَلَامُ مِنْ قِيَمَةِ الْوُظَيْفَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَيَجْعَلُهَا مُهَيْمِنَةً؟! لَقَدْ صِرْنَا أَمَامَ خِطَابٍ نَقْدِيٍّ يَبِيعُ قَارِنَهُ أَوْهَامًا، وَهُوَ خِطَابُ الصَّوْتِ وَالصَّنْدَى مَعًا لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ ذَاتَهُ، وَلَا يَسْمَعُ أَحَدٌ صَدَاهُ، وَلَا يُقِيمُ وَزْنَ لِمُتَلَقِّي يَحْتَاجُ إِلَى إِفْنَاعٍ بِمَا يَكْتُبُ، وَلَوْ وَضَعَ مِثْلَ هَذَا النِّقْدِ الْمُتَلَقِّيِّ فِي الْحُسْبَانِ لَتَرَبَّثَ كَثِيرًا قَبْلَ أَنْ يَكْتُبَ مُصْطَلَحًا غَيْرَ جَلِيٍّ، أَوْ يُصَدِّرَ أَحْكَامًا لَا خِطَامَ لَهَا وَلَا زَمَامَ.

وَخَيْرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْخِطَابِ النِّقْدِيِّ يَسْتَحْفُ الْقَارِيَّ، وَلَا يَكْتَرِثُ بِهِ أَنَّهُ يَسْتَحْدِمُ لُغَةً جَازِمَةً حَاسِمَةً لَا تَحْتَمِلُ مُرَاجَعَةً أَوْ اِخْتِلَافًا، لَقَدْ رَدَّدَ مَفْهُومَ (الْكُنْتَلَةِ النَّصِيَّةِ) غَيْرَ مَرَّةٍ دَوْمًا بَيَانٍ لِمَعَالِمِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ الْمَفَاهِيمَ قَائِمَةً عَلَى الْإِصْطِلَاحِ بَيْنَ النَّاقِدِ وَالْمُتَلَقِّيِّ، وَنَحْنُ أَمَامَ مَفْهُومٍ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَالنَّاقِدِ وَعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، وَرُغْمَ ذَلِكَ يَتَحَدَّثُ النَّاقِدُ عَنْهُ بِلُغَةٍ حَاسِمَةٍ، فَيَقُولُ: "لِذَا، نَوَاجِهُ (كُنْتَلَةُ نَصِيَّةٍ) تَعْتَمِدُ عَلَى سَرْدِ شِعْرِيٍّ قَائِمٍ عَلَى التَّنَاقُضِ الزَّمَنِيِّ، فَيُمْكِنُ أَنْ تُشَكِّلَ الْأَسْطُرَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى وَحْدَةً زَمَنِيَّةً، وَالسَّطْرَ الرَّابِعَ وَحْدَةً

مُسْتَقْلَةً، وَالسِّيْتَةُ الْأَخِيرَةُ وَحَدَّةٌ مُسْتَقْلَةٌ، وَيَكُونُ تَرَابُطُ هَذِهِ الْوَحْدَاتِ بِحَسَبِ فَنِّ دَايِكِ (بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ تَرَابُطًا بَرَاغِمِيًّا بِسَبَبِ الْأَحْدَاثِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تُحَقِّقُهَا)، وَهَذَا شَيْءٌ يَمْنَحُهُ الْقَارِئُ لَهَا مِنْ خِلَالِ مَلَأِ فَرَغَاتِ التَّأْوِيلِ، بِحَسَبِ اسْتِجَابَةِ الْقَارِئِ، وَهُوَ عَمَلٌ فَرْدِيٌّ يُعَارِضُ ثَبَاتَ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الدَّالِّ وَالْمَدْلُولِ، وَثَبَاتِ الْمَعْنَى أَوْ الْمَدْلُولِ الْمُتَعَالِي، إِذَا اسْتُخْدِمْنَا مُصْطَلَحَاتِ دَرِيدَا^(٦٥).

لَقَدْ وَجَدَ د. الشَّرْقَاوِيُّ نَفْسَهُ أَمَامَ كَلَامِ بَائِرِ جَدِيدٍ، فَلَمْ يَجِدْ بُدْأًا مِنْ أَنْ يَشْغَلَ نَفْسَهُ وَقَارِنَهُ بِأُمُورٍ أُخْرَى فِي النَّصِّ بَعِيدَةٍ عَنِ مَعْنَاهُ، وَقَدْ بَدَأَ كَلَامَهُ بِالتَّعْلِيلِ (لِذَا)، وَلَا تَدْرِي مَاذَا يُعْلِلُ، وَقُضَارَى مَا يُرِيدُهُ بِذَلِكَ التَّعْلِيلِ أَنْ يُوْهِمَ قَارِنَهُ بِأَنَّ أَفْكَارَهُ مُتَنَالِيَةٌ مُتَرَابِطَةٌ يُسَلِّمُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَيْسَتْ هُنَالِكَ، ثُمَّ جَزَمَ بِأَنَّهَا أَمَامَ كُنْهٍ نَصِيَّةٍ قَوْمَاهَا (السَّرْدُ الشِّعْرِيُّ) الْمُتَنَاقِضُ زَمَنِيًّا، وَلَسْتُ أَدْرِي كَيْفَ يَتَحَقَّقُ السَّرْدُ مَعَ وُجُودِ التَّنَاقُضِ الرَّمِّيِّ، بَلْ كَيْفَ يَتَحَقَّقُ السَّرْدُ، وَقَدْ مَرَّقَ النَّاقِدُ كَلَامَ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي إِلَى وَحْدَاتٍ مُسْتَقْلَةٍ، حَتَّى جَعَلَ سَطْرًا مِنْهَا وَحْدَةً مُسْتَقْلَةً؛ فَأَيُّ سَرْدٍ هَذَا، وَمَاذَا يَقُولُ لِلْمَتَلَقِّي؟! ثُمَّ اسْتَعَانَ بِفَنِّ دَايِكِ لِيَقُولَ بِأَنَّ هَذِهِ الْوَحْدَاتِ تَرَابُطًا (تَرَابُطًا بَرَاغِمِيًّا)، وَهَلْ فَهَمْنَا (الْكُنْهَ النَّصِيَّةَ) حَتَّى نَفْهَمَ (التَّرَابُطَ الْبَرَاغِمِيَّ)؟! أَلَيْسَ عَجِيبًا أَنْ يُرَدِّدَ النَّاقِدُ الْمَفَاهِيمَ وَالْمُصْطَلَحَاتِ دُونَ تَبْيَانِ؟! كَأَنَّهُ مُطْمَئِنٌّ إِلَى وَعْيِ الْقَارِئِ وَإِحَاطَتِهِ بِهَذِهِ الْمَفَاهِيمِ، أَمْ أَنَّهُ يَكْتُمُ لِنَفْسِهِ وَلِعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي فَحَسْبُ؟!!

وَزِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَدْعُو الْقَارِئَ إِلَى مَلَأِ فَرَغَاتِ التَّأْوِيلِ، وَقَدْ كَانَ أَوْلَى بِمَلَأِ هَذِهِ الْفَرَغَاتِ، فَهُوَ قَارِئٌ أَوَّلٌ أَوْ سَابِقٌ لِكَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ لِلْقِرَاءَةِ وَالتَّأْوِيلِ، وَلَمْ يَفْرِضْهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ، فَعَلَامَ يُطَالِبُنَا أَنْ نَقُومَ بِوَاجِبِهِ، وَنَسْتَدْرِكَ تَقْصِيرَهُ؟! وَكَانَ أَوْلَى بِهِ كَذَلِكَ أَنْ يُنَزِّلَ مُصْطَلَحَاتِ دَرِيدَا عَلَى النَّصِّ الَّذِي اخْتَارَهُ، وَأَلَّا يُلْقِيَهَا جُرْأَفًا لِيَتِمَّ بِهَا فِكْرَتُهُ، ثُمَّ يَدْرَقُ قَارِنَهُ وَالْحَيْرَةَ فِي إِدْرَاكِ مَعَانِيهَا وَتَحْلِيَاتِهَا.

وَلَا حِظَّ بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ النَّاقِدَ لَا يَلْتَزِمُ بِالْمَفَاهِيمِ الْبَدِيلَةَ الَّتِي طَرَحَهَا مِنْ قَبْلُ، أَلَمْ يَقُلْ بِأَنَّهُ يَتَبَنَّى (الشِّعْرَ السَّرْدِيَّ بِدَلِّ السَّرْدِ الشِّعْرِيِّ)^(٦٦)؟! وَلَوْ رَجَعْتَ إِلَى بَدَايَةِ كَلَامِهِ الْآنِفِ لَوَجَدْتَهُ يَسْتُخْدِمُ مُصْطَلَحَ (سَرْدٌ شِعْرِيٌّ قَائِمٌ عَلَى التَّنَاقُضِ الرَّمِّيِّ)، وَمُؤَدَّى ذَلِكَ أَنَّهَا أَمَامَ تَنَاقُضِ

وَاضْطْرَابٍ فِي اسْتِحْدَامِ الْمَفَاهِيمِ النَّقْدِيَّةِ، وَيَزْدَادُ ذَلِكَ التَّنَاقُضُ وَضُوحًا حِينَ نَرَى النَّاقِدَ نَفْسَهُ يَعُودُ إِلَى اسْتِحْدَامِ مَفْهُومِ الشِّعْرِ السَّرْدِيِّ فَيَقُولُ: "وَيَعْتَمِدُ الشِّعْرُ السَّرْدِيُّ عَلَى سَيْرُورَةِ الزَّمَنِ فِي النَّصِّ وَفُقَ (بِنَيْةٍ زَمْنِيَّةٍ غَيْرِ سَبَبِيَّةٍ) - كَمَا يَنْصُ الشَّاعِرُ - وَفِي (أَصْلِ الْأَنْوَاعِ) يُقَدِّمُ الْمُقْطَعُ الْأَوَّلُ بِنَيْةٍ سَبَبِيَّةٍ (نَزَعٌ .. وَبَعْدَ أُسْبُوعٍ سَيَنْزِعُ)"^(٦٧).

وَدَعَلَكَ مِنْ أَنَّ النَّاقِدَ يَكْتُبُ وَفُقَ رُؤْيَا عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، وَمَفَاهِيمِهِ، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى تَنَاقُضِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي ذَاتِهِ؛ لِتُدْرِكَ سِرَّ تَنَاقُضِ د. الشَّرْقَاوِيِّ الَّذِي يُتَابِعُهُ؛ فَعَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي يُتَبَّى الشِّعْرَ السَّرْدِيَّ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى (بِنَيْةٍ زَمْنِيَّةٍ غَيْرِ سَبَبِيَّةٍ)، ثُمَّ يُقَدِّمُ فِي الْمُقْطَعِ الْأَوَّلِ مِنْ (أَصْلِ الْأَنْوَاعِ) بِنَيْةٍ سَبَبِيَّةٍ، أَيْ أَنَّهُ يَقُولُ شَيْئًا، وَيَفْعَلُ شَيْئًا آخَرَ، وَالْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاقِدُ (نَزَعٌ .. وَبَعْدَ أُسْبُوعٍ سَيَنْزِعُ) مِثَالُ شَكْلِيٍّ، يَلْفُتْنَا إِلَى زَمَنِ الْفِعْلَيْنِ ذَاتَهُمَا، وَتَتَابِعُهُمَا الزَّمْنِيَّ السَّبَبِيَّ بِالْعَطْفِ مَرَّةً (وَبَعْدَ أُسْبُوعٍ)، وَحَرْفِ التَّنْفِيسِ مَرَّةً أُخْرَى (سَيَنْزِعُ)؛ وَلَا يَقِفُ أَمَامَ دِلَالَتِهِمَا فِي النَّصِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقَدِّمَ دِلَالَةً نَاجِزَةً لِهُذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ فِي سِيَاقِهِمَا النَّصِّيِّ؛ فَعَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي يَسْتَحْدِمُ الْكَلِمَاتِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ، فَيُخْلِصُهَا مِنْ مَرَجِعَاتِهَا الدَّلَالِيَّةِ، بِحَيْثُ لَا تُحِيلُ كَلِمَاتُهُ إِلَى شَيْءٍ، وَمِنْ ثَمَّ فَتَحْنُ أَمَامَ كَلِمَاتٍ مَرصُوصَةٍ لَا مَعْنَى لَهَا وَلَا دِلَالَةَ، وَالنَّاقِدُ نَفْسُهُ يُتَرِّقُ بِغِيَابِ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الْمُقْطَعِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ، فَيَقُولُ: "وَرُبَّمَا كَانَ الْارْتِيَاكُ الْمَعْنَوِيَّ، (وَهُوَ مَدْخُلُ السَّرْدِ هُنَا إِلَى الْجَمَالِيِّ) يَتِمَّتْ فِي مَفْعُولِ الْفِعْلِ (نَزَعٌ) فَفِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ إِحَالَةٌ مَنْطِقِيَّةٌ (نَزَعٌ الصِّمَادَتَيْنِ) وَالْفِعْلِ الثَّانِي (سَيَنْزِعُ الطَّرِيقِ)، هُنَا اسْتِعَارَةٌ، وَهَذَا الْفَرْقُ فِي الْإِحَالَةِ لَا يَعُوقُ سَبَبِيَّةَ الزَّمَنِ فِي الْمُقْطَعِ الْأَوَّلِ، أَمَّا الْمُقْطَعُ الثَّانِي (فَلَا يُتَبَّى إِلَّا الْهَدَفُ)، وَالزَّمَنُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مَحْدُودٍ (بِرُغْمِ أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ). وَالْمُقْطَعُ الْأَخِيرُ الْفِعْلُ مُضَارِعٌ (يَشْكُ)، وَالزَّمَنُ مُطْلَقٌ (فَلَا أَحَدٌ يَشْكُ .. فِي الصَّفْرِ .. فِي اللَّاشِيءِ)، وَمِنْ ثَمَّ تَنْعَدُ السَّبَبِيَّةُ الزَّمْنِيَّةُ بَيْنَ الْمُقَاتِعِ. وَمِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ فَإِنَّ هَذِهِ (الثَّرْتَةُ) حَوْلَ مَاذَا؟ لَا شَيْءَ .. فَلَا شَيْءَ (مُحَقَّقٌ) يَدُورُ حَوْلَهُ الْكَلَامُ، لَا شَيْءَ يُسَاعِدُ الْقَارِئَ عَلَى بِنَاءِ الْإِحَالَةِ، وَلَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ لِإِنْقَادِ النَّصِّ الشِّعْرِيِّ مِنْ هُوَّةِ السُّقُوطِ فِي (الثَّرْتَةِ) إِلَّا الْقَارِئُ عَبْرَ (إِعْلَاقِ) انْفِتَاحِ الْمَفَاهِيمِ الْعَامَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْجِنْسِ الْأَدْبِيِّ) كَمَا يَرَى بُول رِيكُورَ، وَعَبَّرَ مَفْهُومَ (الثَّرْتَةِ) كَمَا يُقَدِّمُهُ فَا ن دَايِكْ"^(٦٨).

إِنَّ اهْتِمَامَ النَّاقِدِ بِتَحْقِيقِ السَّبَبِيَّةِ الرَّمْنِيَّةِ أَوْ انْعِدَامِهَا، صَرَفَهُ عَنِ مُقَارَبَةِ النَّصِّ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ؛ وَلَيْسَ يُعْنِيهِ بَعْدَ أَنْ سَمِيَ النَّصُّ (ثَرْتَرَةً) أَنْ يُشِيرَ إِلَى فِعْلِ مَاضٍ أَوْ مُضَارِعٍ، أَوْ يَذْكَرَ إِحَالَةَ مَنْطِقِيَّةً أَوْ اسْتِعَارَةً، وَلَسْتُ أَجِدُ مَا أُعَلِّقُ بِهِ عَلَى قَوْلِ النَّاقِدِ بَعْدَمَا أَقَرَّ بِأَنَّ كَلَامَ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي (ثَرْتَرَةً)، وَرُغِمَ أَنَّ هَذِهِ الثَّرْتَرَةَ عَبَثِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ (مُحَقَّقٌ) يَدُورُ حَوْلَهُ الْكَلَامُ أَوْ يُسَاعِدُ عَلَى بِنَاءِ إِحَالَةٍ؛ فَإِنِّي أَعْجَبُ حِينَ أَرَى النَّاقِدَ يُسَوِّغُ ذَلِكَ النَّصَّ، بِأَنَّ الْقَارِيَّ هُوَ مَنْ يُنْقِذُهُ مِنْ وَهْدَةِ السُّقُوطِ فِي (الثَّرْتَرَةِ)، وَيَزِدَادُ الْعَجَبُ حِينَ يَجْعَلُ وَسِيلَةَ الْإِنْقَازِ قَوْلَ رِيكُورٍ "إِعْلَاقُ انْفِتَاحِ الْمَفَاهِيمِ الْعَامَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْجِنْسِ الْأَدْبِيِّ"، وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ مَفْهُومٍ؛ فَمَا تِلْكَ الْمَفَاهِيمُ الْعَامَّةُ لِلْجِنْسِ الْأَدْبِيِّ؟ وَكَيْفَ تُغْلَقُ؟ وَمَا جَدْوَى ذَلِكَ الْإِعْلَاقِ؟ أَوْ كَيْفَ يُنْقِذُ ذَلِكَ الْإِعْلَاقُ النَّصَّ مِنَ السُّقُوطِ فِي وَهْدَةِ الثَّرْتَرَةِ؟ وَلَمْ لَمْ يُغْلِقْهَا د. الشَّرْقَاوِيُّ - وَهُوَ قَارِيٌّ نَاقِدٌ - حَتَّى نَرَى كَيْفَ يُنْقِذُ النَّصَّ مِنْ وَهْدَةِ الثَّرْتَرَةِ!!

كُلُّ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ لَا نَجِدُ لَهَا جَوَابًا فِي خِطَابِ د. الشَّرْقَاوِيِّ، وَلَيْسَتْ الْعِبْرَةُ فِي نَقْلِ مَقُولَاتِ النَّقَادِ وَدَسَّهَا فِي تَضَاعِيفِ خِطَابِنَا النَّقْدِيِّ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ أَنْ نُحَسِّنَ الْاسْتِدْلَالَ بِهَا، وَأَنْ نَكُونَ عَلَى وَعْيٍ بِمَضْمُونِهَا يُمَكِّنُنَا مِنْ تَجَلِّيَةِ مَا غَمَضَ مِنْهَا، وَلَيْسَ كَانَتْ مَقُولَةُ رِيكُورٍ غَامِضَةً؛ فَإِنَّ مَفْهُومَ (النَّدْرَةِ) الَّذِي يُقَدِّمُهُ فَإِنَّ دَايِكَ أَكْثَرُ غَمُوضًا، وَمَا زِلْتُ أَبْحَثُ فِيمَا يُنْقِذُهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ عَنِ الْأَعَاجِمِ مِنَ مَقُولَاتِ أَوْ مَفَاهِيمِ؛ عَنِ مَدَى صِلَتِهَا بِمَوْضُوعِ دِرَاسَتِهِ وَمَدَى جَدْوَاهَا لِتِلْكَ الدِّرَاسَةِ؛ فَلَا أَعُودُ مِنْ بَحْثِي بِشَيْءٍ، وَرُغِمَ أَنَّ النَّاقِدَ نَقَلَ كَلَامًا كَثِيرًا عَنِ فَإِنَّ دَايِكَ يَشْرَحُ فِيهِ مَفْهُومَ النَّدْرَةِ؛ فَقَدْ ظَلَّ ذَلِكَ الْمَفْهُومُ غَامِضًا؛ فَلَسْنَا نَجِدُ فِي كَلَامِ فَإِنَّ دَايِكَ إِجَابَةً وَاصِحَّةً عَنِ دَوْرِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ فِي انْقَازِ النَّصِّ مِنْ وَهْدَةِ الثَّرْتَرَةِ.

لَقَدْ نَقَلْتُ مِنْ كَلَامِ د. الشَّرْقَاوِيِّ وَتَعْقِيبَاتِهِ عِبَارَاتٍ كَثِيرَةً، وَمَا اهْتَدَيْتُ مِنْهَا إِلَى مَفْهُومٍ وَاصِحٍّ جَلِيٍّ لِمَا أَسْمَاهُ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي (الْكُنْتَلَةَ النَّصِيَّةَ)، أَوْ (الشَّعْرَ السَّرْدِيَّ)، وَقَدْ تَابَعَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ فِي مَفَاهِيمِهِ، يَبْتَغِي تَشْعِيرَ كَلَامِهِ، فَمَا أَجْدَاهُ ذَلِكَ فَنِيَالًا، بَلْ إِنَّهُ وَجَدَ فِي نُصُوصِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي مَا يَخْذُلُ تِلْكَ الْمَفَاهِيمِ، ثُمَّ يَأْتِي رُغِمَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا شِعْرًا، وَلَكَّ أَنْ

تَعَجَّبَ لِنَاقِدِ يَجْرُمُ بِأَنَّ النَّصَّ أَحْفَقَ فِي تَحْقِيقِ خَاصِيَّةِ (الشَّعْرِ السَّرْدِيِّ) الَّتِي تَبَنَّاها كَاتِبُ النَّصِّ ذَاتِهِ، ثُمَّ تَرَى النَّاقِدَ يَلْتَمِسُ لِذَلِكَ النَّصِّ مُسَوِّغًا كَيْ يَكُونَ شِعْرًا!!.. يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ: "لَا تُحَقِّقُ كُلُّ النُّصُوصِ الشَّعْرِيَّةِ فِي الدِّيَّوَانِ خَاصِيَّةَ (الشَّعْرِ السَّرْدِيِّ) كَمَا وَضَّحَهَا الشَّاعِرُ نَفْسُهُ فِي نَصِّهِ الْمُوَازِي (فَصِيْدَةُ النَّشْرِ)، بِرُغْمِ تَوَافُرِ السَّرْدِ فِي نَصِّ Truth And Method:

دُوْدَةُ الْفُطْنِ / دَخَلْتَ مَطْعَمًا فِي الطَّرِيقِ / كَانَ نَحِيْلًا / وَلَمْ يَكُنْ فَاحِرًا /
فَأَمَرْتَ النَّادِلَ / صَعَّ عَلَى الْمُدْيَاعِ عُضْفُورًا / وَقَدَّمَ لَهَا طَعَامًا طَارِجًا /
ثُمَّ جَلَسْتَ عَلَى أْبْيَضٍ وَثِيْرٍ / تَأْكُلُ وَجَبْتَهَا فِي هُدُوْعٍ / حَتَّى جَاءَهَا
الْمَزَارِعُ / هَذَا الَّذِي / شَوَّهَ سَمْعَتَهَا كَثِيْرًا / عَرَّاهَا / ثُمَّ اغْتَصَبَ الطَّعَامَ /
وَلَمْ يُخْبِرْهَا السَّبَبَ (الديوان / ٣٠)

أَكَّدَ عَلَاءُ عَبْدِ الْهَادِي فِي (فَصِيْدَةُ النَّشْرِ) عَلَى أَنَّ أَهْمَ سِمَةِ لِلشَّعْرِ السَّرْدِيِّ هِيَ اتِّسَامُهُ بِبِنْيَةِ زَمَنِيَّةٍ غَيْرِ سَبِيَّةٍ، وَفِي هَذَا النَّصِّ نَجِدُ الْبِنْيَةَ الزَّمَنِيَّةَ هَكَذَا: (دُوْدَةُ الْفُطْنِ، دَخَلْتَ، فَأَمَرْتَ، صَعَّ، وَقَدَّمَ لَهَا، ثُمَّ جَلَسْتَ تَأْكُلُ، حَتَّى جَاءَهَا الْمَزَارِعُ، ثُمَّ اغْتَصَبَ الطَّعَامَ، وَلَمْ يُخْبِرْهَا السَّبَبَ). هُنَا تَرَابُطٌ سَرْدِيٌّ قَوِيٌّ، وَالنَّصُّ يَعْتَمِدُ بِنْيَةَ زَمَنِيَّةٍ سَبِيَّةٍ، وَلَهُ قَوَامٌ سَرْدِيٌّ وَحِكَايِيٌّ مُتَمَاسِكٌ. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ (يَتَشَكَّلُ الزَّمَنُ عَنِ طَرِيقِ السَّرْدِ، بَيْنَمَا يَتَشَكَّلُ الْمَكَانُ عَنِ طَرِيقِ الْوَصْفِ. وَهَذَا مَا تَحَقَّقَ فِي النَّصِّ. يُقَدِّمُ النَّصُّ تَشَكُّيلًا زَمَنِيًّا سَرْدِيًّا وَوَصْفًا مَكَانِيًّا"^(٦٩).

لَقَدْ وَجَدَ النَّاقِدُ نَفْسَهُ فِي مَازِقٍ؛ إِذْ تَنَاقَضَ نَصُّ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي مَعَ أَهْمِ سِمَةِ رَأَاهَا لِلشَّعْرِ السَّرْدِيِّ؛ فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَخْلَصٍ يُسَوِّغُ شِعْرِيَّةَ هَذَا النَّصِّ الَّذِي افْتَقَدَ أَهْمَ سِمَاتِ الشَّعْرِيَّةِ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ كَاتِبِهِ، وَقَدْ وَجَدَ النَّاقِدُ ضَالَّتَهُ فِي مُسَوِّغَيْنِ: أَوْلَهُمَا - إِشَارَتُهُ إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ السَّرْدِ يُعَانِي حَالَةً مِنَ التَّشْوُّشِ كَمَا يَظْهَرُ فِي مَادَّةِ Narrative (السَّرْدِ - الْحِكْيِ) لِجِيرَالْدِ بَرْنَسِ^(٧٠)، وَتَأْنِيهِمَا - اسْتِدْعَاؤُهُ الْمَفْهُومَ الْعَامِضَ (الْكُنْتَلَةَ النَّصِيْبِيَّةَ)، لِيَكُونَ مَخْرَجًا مِنَ الْمَازِقِ، أَوْ مُسَوِّغًا لِتَشْعِيرِ كَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، يَقُولُ د. الشَّرْقَاوِيُّ: "جَادَلَ السَّرْدِيُّونَ بِأَنَّ عَلَى السَّرْدِ أَنْ يَضُمَّ مَوْضُوعًا مُتَّصِلًا وَيُشَكِّلُ كَلًّا. وَهَذَا هُوَ عَصَبُ النَّشْرِ السَّرْدِيِّ، وَرُبَّمَا مَا يَدْفَعُ بِالسَّرْدِ

(النثري) هنا إلى مجال (الشعري) وجوده ضمن (كتلة نصية) تجبر القارئ على تلقي العمل باعتباره شعراً^(٧١).

وثالثها - محاولته تعديل عبارة علاء عبد الهادي (بنية زمنية غير سببية)، يقول د. الشرفاوي: "ربما أمكن تعديل عبارة الشاعر (بنية زمنية غير سردية) في هذا النص إلى بناء غير منطقي، وحيالي يفترض (عوامل ممكنة) - وفق مفهوم فان داك - يحدث فيها هذا السرد حيث يتم إسناد أحداث عجائبية إلى دودة القطن، فهي التي تقوم بالأحداث في الأسطر العشرة الأولى، وهذا الحدث الأول، وباقى الأبيات تقدم حدثاً ثانياً يمثل انتهاكاً للحدث الأول، وكل هذا تحت اسم (Truth And Method)، وهو كتاب ذائع هانز جورج جادامر"^(٧٢).

ولو أعدنا النظر في حيل د. الشرفاوي الثلاث لوجدناها خاذلة له لا تسعفه في تشعير كلام لا واشجة بينه وبين الشعر، فما علاقة الشعر بتشوش مفهوم السرد أو عدم تشوشه؟ إن تشوش السرد فهو نثر، وإن وضح واستقام فهو نثر كذلك، وبدا بطلت الحيلة الأولى، وأما الحيلة الثانية (مفهوم الكتلة النصية) فما زالت مفهوماً غامضاً، ولست أدري لم يكون الكلام الموجود ضمن كتلة نصية شعراً، ولا يكون قصة أو رواية أو مسرحية، أو هدياناً؟! لقد بطلت الحيلة الثانية، ولن تغيبه الحيلة الثالثة، فإنها أضعف حيله؛ لأنه يحاول تعديل عبارة علاء عبد الهادي، وذلك أكبر دليل على خطئها، وهل يوافق علاء عبد الهادي على تعديل أهم سمة رآها في الشعر السردية؟! ناهيك بأن تعديل العبارة (بنية زمنية غير سببية) إلى (بناء زمني غير منطقي، وحيالي) ليس تعديلاً إن تأملناه؛ فالختم الحياي لا ينافي البنية غير السببية؛ فقد تكون القصة خيالية أو عجائبية وتكون بنيتها الزمنية سببية أو غير سببية، أو حتى جامعة بينهما، وزد على كل ما سبق أن ذلك التعديل - صح أم لم يصح - ليس مسوغاً كافياً لأن يكون ما قاله علاء عبد الهادي شعراً، وبدا تبطل الحيلة الثالثة، أما مخالفتنا بكلام الأعاجم (فان داك - هانز جورج جادامر - باحثين) في كل فقرة، فحيلة لن نتطلي علينا.

وَنَحْنُ بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ لَا نُوَافِقُ د. الشَّرْقَاوِيَّ عَلَى هَذَا الْمِصْطَلَحِ (الشِّعْرُ السَّرْدِيُّ)؛ لِأَنَّ وَصْفَ الشِّعْرِ بِـ (السَّرْدِيِّ) تَعْنِي أَنَّ هُنَالِكَ شِعْرًا غَيْرَ سَرْدِيٍّ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا د. الشَّرْقَاوِيَّ مَا ذَلِكَ الشِّعْرُ؛ وَتَعْنِي كَذَلِكَ أَنَّ السَّرْدَ مَعْيَارٌ نَوْعِيٌّ أَوْ جِنْسِيٌّ تَتِمَّائِزُ بِهِ النُّصُوصُ وَتَتَنَوَّعُ أَجْنَاسُهَا، وَنَحْنُ فِي إِطَارِ دِرَاسَةٍ تُلْغِي الْحُدُودَ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ وَتُقَاوِمُ سُلْطَةَ النَّوعِ! وَلَقَدْ نَقَلَ د. الشَّرْقَاوِيَّ عَنِ الْأَعَاجِمِ كَثِيرًا وَمِنْهُمْ جِرَارُ جِينِيَّتِ، فَلِمَ أَغْفَلَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جِينِيَّتِ مِنْ أَنَّ السَّرْدَ لَيْسَ نَوْعًا أَدَبِيًّا مِثْلَ الشِّعْرِ وَالْقِصَّةِ وَالرَّوَايَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِمْكَانٌ لُغَوِيٌّ، أَوْ نِظَامٌ لِلصِّيَاغَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ دَاخِلَ النُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ كَافَّةً، عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَتَصْنِيفَاتِهَا الْأَجْنَاسِيَّةِ؛ فَقَدْ قَالَ جِينِيَّتِ: "هُنَاكَ صَيِّغٌ مِثْلُ: السَّرْدِ، وَهُنَاكَ أَجْنَاسٌ مِثْلُ: الرَّوَايَةِ. وَعَلَاقَةُ الْأَجْنَاسِ بِالصِّيَغِ مُعَقَّدَةٌ.. إِنَّ الرَّوَايَةَ لَيْسَتْ سَرْدًا فَقَطْ، وَبِالْتَّالِي لَا يُوجَدُ صِنْفٌ وَاحِدٌ لِلسَّرْدِ، بَلْ لَا يُوجَدُ حَتَّى صِنْفٌ لِلسَّرْدِ" (٧٣).

المظهر الثالث: الالتفات النوعي

يُؤَكِّدُ تَنَاوُلُ د. الشَّرْقَاوِيَّ مَفْهُومَ (الالتفات النوعي) كَثِيرًا مِنَ الْمَلَا حِظِ الْعَامَّةِ الَّتِي لِحِطْنَاهَا فِي تَنَاوُلِهِ الْمَطَاهِرِ الَّتِي سَمَّاهَا (تَكْنِيكَاتٍ شِعْرِيَّةً)؛ ذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ فِئْرَةٍ كَتَبَهَا عَنْ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ لَمْ تَكُنْ سِوَى مَقُولَاتٍ مَنْقُولَةٍ عَنْ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي وَسِوَاهُ لِتَسْوِغِ مَفْهُومِ (الالتفات النوعي)؛ فَهُوَ يَعْتَرِفُ - خِلَالَ تِلْكَ الْفِئْرَةِ - بِأَنَّ مَفْهُومَ (الالتفات النوعي) مِنْ إِبْدَاعَاتِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي، وَقَدْ اقْتَضَاهُ ذَلِكَ الْاعْتِرَافُ أَنْ يَنْقُلَ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي عَنْ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ؛ كَأَنَّ يُحَدِّثُنَا عَنْ قَوْلِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي بِأَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ بَدِيلٌ لِمِصْطَلَحِ مُتَدَاوِلِ (تَدَاخُلِ الْأَنْوَاعِ) (٧٤)، أَوْ يَذْكَرُ تَعْرِيفَ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي الْاَلْتِفَاتِ النَّوْعِيَّ بِأَنَّهُ "انْصِرَافُ الْكَاتِبِ عَنِ الْحُدُودِ الْجَمَالِيَّةِ الْمُتَعَارِفِ عَلَيْهَا تَقْلِيدِيًّا لِنَوْعِهِ النَّصِّيِّ - فِي زَمَانٍ مَا وَمَكَانٍ مَا - إِلَى حُدُودِ جَمَالِيَّةٍ أُخَرَ، تَذْهَبُ النَّظْرَةُ التَّقْلِيدِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تُخَصُّ نَوْعًا أَدَبِيًّا، أَوْ فَنِيًّا آخَرَ، تَكُونُ نَبِيحَتُهُ نَصًّا مَمْرُوجًا بِأَكْثَرِ مِنْ سِمَةِ نَوْعِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ مُرَكَّبًا عَلَى نَحْوِ كَلِمَةٍ لَا يُمَكِّنُ فَصْلُهُ دُونَ الْإِخْلَالِ بِأَثَرِهِ الْكَلِمِيِّ" (٧٥)، أَوْ يُحَدِّثُنَا عَنْ دِيْوَانِ آخَرَ لِعَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي بِعُنْوَانِ (شَجَن)، وَقَدْ مَرَجَ فِيهِ النَّصَّ الشِّعْرِيَّ وَالصُّورَةَ الْفُوتُوغْرَافِيَّةَ فِي سُبْحَةٍ وَاحِدَةٍ؛ أَوْ يُحَدِّثُنَا كَذَلِكَ عَنِ انْفِتَاحِ

بعض الأعمال الشعرية على الثقافة البصرية الجديدة عبر أعمال تشكيلية وسينمائية.. ثم ينهي تلك الفقرة بنتائج ذلك الإجراء فيقول: "ويترتب على هذا الإجراء (والذي يسميه محمد العبد ترأسل الفنون، وعلاء عبد الهادي التفات النوع) أن تصبح الكتابة مشهديات Specularity، ويتحول النص إلى (كتلة) ويختلط - كما يقول الشاعر - شكل العمل بما سمي محتواه، وتُمَارَس الكتابة - حينئذ - الحد من سيطرة السمات التاريخية للنوع على تجلياته المختلفة، وهذا ما خلق مواصفات جمالية مستحدثة على تقاليد التراكم الجمالي الموزونة"^(٧٦).

وعد عن أن جل ما قاله د. الشرقاوي في الفقرة الأولى عن مفهوم (الالتفات النوعي) مأخوذ عن علاء عبد الهادي وغيره كمحمد نجيب التلاوي ومحمد العبد؛ ولكننا لا نوافق على إثارة مفهوم (الالتفات النوعي) مجرد كونه من إنداعات علاء عبد الهادي؛ لأن هذا المفهوم يفتقد الدقة التي ينبغي أن يتسم بها المصطلح العلمي؛ وسر ذلك بناؤه المجازي الذي لا يناسب بناء المصطلح العلمي؛ إذ يصور ذلك المفهوم الأنواع أو الفنون أناسي يلتفت بعضها إلى بعض، وهذا الالتفات - إن صح - لا يحقق معنى التراسل أو التداخل بين الفنون والأنواع، ومن ثم كان مفهوم (ترأسل الفنون) الذي قال به محمد العبد أدق وأولى أن يؤثر د. الشرقاوي، وقد كان مفهوم (تداخل الأنواع) متاحاً كذلك أمام علاء عبد الهادي ولكنه تجاوزه؛ لأنه مصطلح متداول، ولو كان (تداول المصطلح) مسوغاً كافياً لتجاوزه فلن نُبقي على مصطلح إلا ربمما نخترع له بديلاً.

تلك رؤيته د. الشرقاوي لمفهوم (الالتفات النوعي)، أما تجليات ذلك المفهوم في (مهمل) علاء عبد الهادي، فقد اختار د. الشرقاوي من نصوص (المهمل) نصاً واحداً، هو (الوجود والعدم) ليكون مثلاً لذلك المفهوم، وقد مهد له بفقرة أغلبها منقول كذلك. يقول د. الشرقاوي: "وفي ديوان (مهمل) يتداخل السيناريو والتصوير السينمائي (كما في العروض) والنثر، ويتم حشد التاريخ الثقافي العالمي إلى عتبات الديوان من خلال العنوانية (كما مر). ولعل أقرب الأنواع إلى الشعر الحديث والمعاصر هو النثر، كما في إقرار روبرت شولز بأن

الشَّعْرَ الحَدِيثَ وَالْمَعَاصِرَ (قَرِيبٌ مِنَ النُّشْرِ). لِأَنَّ شِعْرِيَّةَ الحَدَاثَةِ تَقُومُ عَلَى التَّجْرِيْبِ، وَهُوَ (تَجْرِيْبٌ لَيْسَ عَلَى مُسْتَوَى اللُّغَةِ، وَلَا عَلَى مُسْتَوَى بِنَاءِ الصُّورَةِ فَحَسْبُ، كَمَا كَانَ يَحْدُثُ قَبْلًا مَعَ مُمَارَسَاتِ الشَّعْرِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ عَبْرَ قُرُونِهَا الطَّوِيلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَيْضًا تَجْرِيْبٌ فِي أُسْلُوبِ كِتَابَةِ النِّصِّ [بِنْيَاتِهِ وَدَوَائِلِهِ وَأَدْوَانِهِ] وَفِي مَوْضُوعَاتِهِ، وَمَا يُمْكِنُ أَنْ تُحْدِثَهُ مِنْ وَعْيٍ مُفَارِقٍ، بِمَا يُمْكِنُ تَسْمِيئَتُهُ بِصَدْمَةِ التَّلَقِّيِّ)، وَيُمْكِنُ مَلَاخِظَةُ ذَلِكَ مِنَ النِّصِّ: (الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ):

كُلُّ شَيْءٍ ثَقِيلٌ هُنَا !

مَائِدَةٌ مَحْفُورَةٌ فِي خَشَبٍ

إِنْسَانٌ مَحْفُورٌ فِي جَسَدٍ

وَمَكَانٌ مَحْفُورٌ فِي سَاعَةِ مُكْتَظَّةٍ

الزَّمَانُ فَارِعٌ

وَدَمُهُ خَفِيفٌ

مِثْلَ عَدَادِ تَاخِيسِي تَمَامًا .. فَأَسْأَلُ:

(وَأَنَا أَنْتَظِرُ .. مَنْ سَيُظْهِرُ لِي .. بَعْتَهُ

كَيْمَا يَفْتَحَ لِي البَابَ،

لِأَدْفَعِ حِسَابِي .. وَأَرْحَلُ)

مَاذَا أَشْتَرِي

بِكُلِّ هَذَا الشَّهِيْقِ (الديوان / ٣٧) (٧٧).

وَيَنْبَغِي - بِإِزَاءِ هَذَا الكَلَامِ - أَنْ نُؤَكِّدَ مَبْدَأَ مُهِمًّا فِي الدَّرْسِ الأَدَبِيِّ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْسُنُ بِالنَّاقِدِ الأَدَبِيِّ أَنْ يَتَرَبَّثَ كَثِيرًا قَبْلَ أَنْ يَدَّعِي؛ لِأَنَّ د. الشَّرْقَاوِيَّ أَكْثَرَ الدَّعَاوِي وَلَمْ يَقْدَمْ بِنْيَاتٍ؛ وَذَلِكَ مَلْحَظٌ آخَرٌ يُمْكِنُ أَنْ يُضَافَ إِلَى المَلَاخِظِ العَامَّةِ عَلَى الحِطَابِ النِّقْدِيِّ الَّذِي يَكْتُبُهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ؛ فَقَدْ قَالَ بَانَ (مُهِمَلٌ) عِلَاءِ عَبْدِ الهَادِي يَتَدَاخَلُ فِيهِ السِّيْنَارِيُّو وَالتَّصْوِيرُ السِّيْنِمَائِيُّ وَالنُّشْرُ؛ وَلَمْ يَجَلِّ ذَلِكَ فِي النِّصِّ السَّالِفِ الَّذِي اخْتَارَهُ عَلَى الأَقْلَى؛ وَقَالَ بَانَ شِعْرَ الحَدَاثَةِ قَائِمٌ عَلَى التَّجْرِيْبِ فِي لُغَتِهِ وَتَّصْوِيرِهِ، وَفِي أُسْلُوبِ كِتَابَةِ النِّصِّ [بِنْيَاتِهِ وَدَوَائِلِهِ وَأَدْوَانِهِ]

وَفِي مَوْضُوعَاتِهِ، وَلَيْسَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى النَّصِّ السَّابِقِ (الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ) مَا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ، وَقَالَ بِأَنَّ شِعْرِيَّةَ الْحَدَاثَةِ تُحَدِّثُ وَعِيًّا مُفَارِقًا أَسْمَاهُ صَدْمَةَ التَّلْقِي، وَلَمْ نَسْتَبِنْ ذَلِكَ الْوَعْيَ الْمَفَارِقَ فِيمَا قَالَهُ بَعْدَ النَّصِّ السَّالِفِ، وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِطَالَةِ لَنَقَلْتُ مَا كَتَبَهُ عَقِيبَ نَصِّ (الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ)، لَكِنَّهُ مُتَاحٌ عَلَى آيَةٍ حَالٍ لِمَنْ أَرَادَهُ، وَيَكْفِي أَنْ نَعْلَمَ بِأَنَّ مَا قَالَهُ د. الشَّرْقَاوِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ النَّصِّ قَدْ اسْتَنَدَ إِلَى مَقُولَاتٍ غَرِيبَةٍ مَنقُولَةٍ عَنْ كُرُوتَشِه، وَجَادَامِر، وَفَانَ دَايِك، وَغَيْرِهِمْ، وَضَمَّ مَفَاهِيمَ أَغْلَبَهَا غَامِضٌ، مِثْلُ: التَّوَاتُؤِ، وَالْبِنْيَةِ الْعُلْيَا، وَالْبِنْيَةِ النَّصِيَّةِ، وَالْجَشَطَالَتِ، وَالْهَرْمِنِيُوطِيْقَا، وَالْكُتْلَةَ النَّصِيَّةِ، وَالْمَتَوَالِيَّاتِ النَّشْرِيَّةِ^(٧٨)، وَحَتَّى مَا اتَّضَحَ مِنْ تِلْكَ الْمَفَاهِيمِ لَا يُضِيءُ ذَلِكَ النَّصِّ، وَلَا يُوضِّحُ فِيهِ مَلَامِحَ التَّجْرِيْبِ أَوْ دَلَائِلَ التَّفَاتِ النَّوْعِ، وَقَدْ صَلَلَّتْ تِلْكَ الْمَفَاهِيمُ الْقَارِيَّ وَمَا هَدَّتْهُ؛ وَلَيْتَ شِعْرِي: أَتَعَمَّدَ د. الشَّرْقَاوِيُّ صَدْمَةَ الْقَارِيَّ وَإِضَالَهُ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُهُ يَحْتَمِ كَلَامَهُ عَنِ (الْإِتْفَاتِ النَّوْعِيِّ) بِقَوْلِ عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي: "الشَّعْرُ هُوَ الْفَهْمُ الصَّالُّ وَالْمَتَأْوِيلُ الصَّالُّ وَالْخَلْقُ الصَّالُّ"^(٧٩).

خَاتَمَةٌ

حِينَ تَغِيْبُ الرُّؤْيَةُ فَلَا غَرْوَ أَنْ يَفْقِدَ خِطَابُنَا النُّقْدِيَّ بُوصَلَتَهُ، وَيَبْصَلَ اتِّجَاهَهُ؛ فَيَسْتَسْهَلُ اللُّوَاذَ بِخِطَابِ نُّقْدِيٍّ آخَرَ، يَنْقُلُ عَنْهُ رُؤَاهُ وَمَفَاهِيمَهُ، وَأَدْوَاتِهِ فِي التَّلْقِي، وَلَا غَرْوَ كَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ نَاقِدًا يُجَدِّثُكَ عَنْ مَفْهُومٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ، مِثْلَ (التَّفَاتِ النَّوْعِ) وَ(مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)؛ وَلَقَدْ جَارَيْنَا الدُّكْتُورَ أَبَا الْبَرِيدِ الشَّرْقَاوِيَّ فِي تَبْنِيهِ الْمَفْهُومِ الثَّانِي، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْمَفْهُومِ الْأَوَّلِ، نَبْتَعِي الْوَقُوفَ مِنْ دِرَاسَتِهِ عَلَى مَعْنَى وَاضِحٍ جَلِيٍّ لِذَلِكَ الْمَفْهُومِ (مُقَاوَمَةُ سُلْطَةِ النَّوْعِ)، أَوْ تَجَلِّيَاتِ وَاضِحَةٍ لِذَلِكَ الْمَفْهُومِ فِي (مُهْمَلِ) عَلَاءِ عَبْدِ الْهَادِي فَأَعْيَانًا مَا ابْتَعَيْنَاهُ .. بَلْ وَجَدْنَا د. الشَّرْقَاوِيَّ يَقُولُ بِشِعْرِيَّةِ (المُهْمَلِ) وَيَسْعَى - مَا اسْتَطَاعَ - إِلَى إِثْبَاتِهَا، فَنَقَلَ أَكْثَرَ مِمَّا كَتَبَ، وَحَدَلْتُهُ نُقُولَهُ أَكْثَرَ مِمَّا أَسْعَدْتُهُ، وَأُنْحَمْتُ دِرَاسَتَهُ بِمَفَاهِيمِ غَامِضَةٍ، لَا تَخْدُمُ غَايَةَ دِرَاسَتِهِ!

وَمِمَّا يُؤَسِّفُ لَهُ أَنْ مَنْ يَسْتَسْهَلُونَ النُّقْلَ عَنِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَقْعُونَ فِي ثَغْرَةِ (الِانْتِقَاءِ)، فَيَنْقَلُونَ مِنْ مَقُولَاتِ نِقَادِهَا مَا يَخْدُمُ رُؤْيَتَهُمْ - وَإِنْ كَانَتْ غَالِطَةً - وَيُغْفَلُونَ أَقْوَالَ أُخْرَى

لأولئك النقاد، تُخالفُ رؤيتهم، وربما تنفضها، ولا ندحة أمام من يُؤثر النقل عن الأعاجم أن تكون لديه رؤية جليّة لأطوارهم الفكرية، وتطورات خطاهم النقدية، وأن يكون كذلك محيطاً بمقولاتهم حتى لا يقع في التناقض؛ فلقد رأيت د. الشرفاوي يجتزئ بعض المقولات، ويقتطعها من سياقها، فهو - مثلاً - ينقل اعتراف رينيه ويليك في كتابه (مفاهيم نقدية): "التمييز بين الأنواع الأدبية لم يعد ذا أهمية في كتابات معظم كتاب عصرنا .. إلى حد صار معه المفهوم نفسه موضع شك"^(٨٠)، ويُغفل بقية كلامه في الصفحة نفسها، ولو أمم د. الشرفاوي قراءة الصفحة التي ورد فيها ذلك الاعتراف؛ لعلم أن ويليك أراد بذلك الاعتراف أن يشير إلى فوضى القرن العشرين التي تأثر بها كثير من النقاد، فعدوا يتشككون في مفهوم (النوع الأدبي)، ومنهم صديقه أوستن وارين، ولا يعني ورود ذلك الاعتراف في كتاب رينيه ويليك أنه يتبناه؛ لأن بقية كلامه دال على أنه يعترف بمفهوم النوع الأدبي ولا يراه موضع شك كما رآه غيره من النقاد، بل يشبه النوع الأدبي بالمؤسسة، وهو تشبيه دال على وجود استقلال ونظم وأعراف وتقاليد تُفهم من معنى كلمة (المؤسسة). وهذا ما يقوله رينيه ويليك عقب اعترافه السالف: "وقد كتب أوستن وارين في كتاب نظرية الأدب الذي نشرناه أنا وهو عام ١٩٤٩ فصلاً حول الأنواع الأدبية استعرض فيه بعض محاولات التجديد هذه وأيدها. فالنوع الأدبي له وجود يشبه وجود المؤسسة ... والأنواع الأدبية تقاليد استيعابية (في الأساليب والمواضيع) شكّلت الأعمال الفنية كلاً على أفراد تشكيلة هامة. ولقد يلتزم بالأنواع الأدبية حتى في غمار النشاط الأدبي في القرن العشرين المتصف بالفوضى. غير أن السيد وارين تساوره الشكوك بصراحة حول ما إذا كان تقسيم الشعر إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: الملحمة والمسرحية والقصيدة الغنائية تقسيمًا يمكن التمسك به، وما إذا كان يمكن لهذه الأنواع الثلاثة أن تكون لها مكانة نهائية"^(٨١)، بل يغفل د. الشرفاوي مقولة أخرى لرينيه ويليك وصديقه أوستن وارين وردت في كتابهما (نظرية الأدب)، وهي: "إن لكل حضارة أنواعها: للصينيين والعرب والإيرلنديين"^(٨٢). ولا ريب أن معنى هذه المقولة يوصينا

- إن لم يلزمنا - بأن نحفظ لأنواعنا الأدبية بخصوصيتها، وأن نتلقاها بعين الثقافة العربية ورؤيتها، وألا نتلقاها بعين الثقافة الغربية، أو أي ثقافة أخرى.

ولا أريد أن أكرر ما لحطته على دراسة د. الشرفاوي بقدر ما أريد تأكيد أن الخطاب النقدي الذي يكتبه د. أبو اليزيد الشرفاوي مثال لأزمة كبيرة وخطيرة في خطابنا النقدي المعاصر؛ لأنه أمودج لنقاد يكتبون كثيراً ولا يقولون شيئاً ذا بال، ويسودون الصحائف ولا يعدون العقول، أو يروون ظمناً القارئ إلى خطاب يرضي ذائقته الجمالية أو يخاطب عقله الطامح إلى تأويلات تجلي ثراء النص الأدبي واحتماله لقراءات متعددة؛ ناهيك بأنهم يعنون بنصوص خيالة فقيرة شحيحة في عطاءاتها الدلالية والجمالية، ولن يعرنا ما في تلك النصوص من غموض؛ فإنه في الغالب غموض يصل إلى درجة الإبهام والإغلاق، وليس غموضاً فنياً يطلل المعنى، فيجد القارئ في الجهد الذي يبذله متعة التلقي والتأويل.

ولا سبب لدينا لهذه الأزمة الخانقة سوى فقر الإبداع ومداهنة النقد؛ فنحن بإزاء نصوص هزيلة جداً، وكنا نتظر من النقد أن يقول فيها كلمة حق لا نخشى لومة لائم، أو يهملها على الأقل، لكننا - ومن أسف - وجدنا بعض النقاد يعنون بهذه النصوص أيما عناية، ويقدمونها لقرائهم بوصفها نصوصاً فريدة، وقد يسمونها شعراً وما هي بشعر، ويسمون أصحابها شعراء، وبينهم وبين الشعر بون بعيد، ولا تعجب بعد كل ذلك أن ترى خطابنا النقدي يقول كلاماً، لكنه لا يقول شيئاً أريصاً بالقراءة والحفاية!

وليس دراسة د. الشرفاوي - كذلك - سوى نموذج خطاب نقدي؛ يقول عنوانه شيئاً، ويقول متنه شيئاً آخر، أو تعد عتباته بشيء، ويخلفه محتواه؛ لأنها بنيت على رؤية مضببة، أو مفهوم غير واضح الملامح، وما زالت مفاهيم كثيرة من مفاهيم النقد الأدبي تعاني بعض الأزمات، ويبدو أن أزمة المصطلح النقدي عصية على الحل، ويبدو كذلك أن النقد الأدبي بوجه عام سيظل يعاني تعدد المفاهيم واضطرابها وتناقضها وتشوشها، وقد كنت أظن تلك الأزمة حديثة قاصرة على نقدنا العربي، فوجدتها قديمة، يعانها النقد الغربي كذلك؛ إذ تعاني

الدراسات النقدية في الغرب من اختلاف كبير في تعريف المصطلح النقدي حتى الكلاسيكي، وهو اختلاف يصل إلى حد التناقض، وليس أدل على ذلك من مفهوم (الصورة الشعرية)، وهو مفهوم محوري في النقادين العربي والعربي على سواء، فقد كان تشوش ذلك المفهوم واضطرابه وراء تخوف بعض النقاد من اعتماده، حتى دفع ذلك الاضطراب ناقداً مثل ريتشاردز إلى التحذير من استخدام الصورة أساساً لوضع نظريات نقدية موسعة ومُحكمة^(٨٣).

ومن ثم يجب أن نرتب كثيراً في تبني المفاهيم، ولا سيما إذا كانت وافدة من ثقافة أخرى، وألا نتبنى مفهوماً دون رؤية واضحة لمعناه وأدوات تحقيقه في النصوص، وإلا نفعنا فلن يكون خطابنا النقدي سوى دعوى دون بينات، أو مجموعة من التناقضات.

هذا، وليست محاولة د. الشرقاوي أول محاولة لتشعير (مهمل) علاء عبد الهادي فقد سبقتها محاولة أكبر منها، وهي محاولة د. عبد الرحمن عبد السلام محمود في دراسته (السرُّ الشعريُّ وشعرية ما بعد الحداثة - دراسة في "مهمل" علاء عبد الهادي)^(٨٤)، وقد صدرت هذه الدراسة في كتاب مستقل، ومن ثم يحتاج تفويها ومراجعتها إلى بحث خاص، وإني لفاعِلٌ بإذن الله تعالى.

الهوامش:

- (١) علاء عبد الهادي: مهمل تستدلون عليه بظل، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ٢٠٠٩م.
- (٢) انظر السابق: ص ٨٥، ٨٩، ١٠٤ - ١٠٦.
- (٣) د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ط١، العلم والإيمان للنشر والتوزيع - كفر الشيخ، ٢٠٠٩م.
- (٤) إدوار الخراط: الكتابة عبر النوعية (مقالات في ظاهرة القصة - القصيدة ونصوص مختارة)، ط١، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤م .. وَلَمْ أُرِدْ بِذَلِكَ أَنْ أَسْتَقْصِي الْمَفَاهِيمَ الَّتِي عَبَّرَ بِهَا النَّقَادُ عَنِ (التداخُلِ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ)، بِقَدْرِ مَا أَرَدْتُ لَفَتْ الْأَنْظَارَ إِلَى إِشْكَالِيَّاتٍ مِنَ إِشْكَالِيَّاتِ الْمَفَاهِيمِ فِي خِطَابِنَا النَّقْدِيِّ الْمَعَاصِرِ، وَهِيَ تَسْمِيَةُ الظَّاهِرَةِ الْوَاحِدَةِ بِأَسْمَاءٍ وَمُصْطَلَحَاتٍ رُبَّمَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدٍ مَنْ يُعَنُونَ بِهَا أَوْ يَكْتُبُونَ عَنْهَا، نَاهِيكَ بِمَا تَفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْمَفَاهِيمُ الْبَدِيلَةُ مِنْ دِقَّةٍ أحيانًا.
- (٥) المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى): الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، تحقيق علي محمد الجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دون تاريخ، ص ٤٤٣.
- (٦) انظر مثلاً مقالة (التجريب / التجاوز) التي كتبها أدونيس (علي أحمد سعيد)، وهي موجودة في كتابه: زمن الشعر، ط ٥، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٢٨٥.
- (٧) انظر د. أبو اليزيد الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل للشاعر علاء عبد الهادي، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢م، عدد (٦٥)، ج ٢/ ٦٨٦.
- (٨) د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ١٣٤.
- (٩) انظر نبيل سليمان: فتنة السرد والنقد، ط ٣، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية - اللاذقية، ٢٠٠٦م، ص ٧٨.
- (١٠) انظر علي عشري زايد: موسيقى الشعر الحر، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم ١٩٦٨م، ص ٨.

(^{١١}) د. محمد فتوح أحمد: قصيدة النثر في دول الخليج العربي، رؤية تعقيبية لبحث الأستاذ عبد الحميد المحادين، من بحوث ملتقى الشعر الخليجي الرابع (قصيدة النثر) في دول الخليج، ص ٢ من البحث ذاته؛ لأنه غير منشور.

(^{١٢}) علاء عبد الهادي: مهمل تستدلون عليه بظل، ص ١٨٥.

(^{١٣}) انظر رومان ياكسون: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، ط ١، دار توبقال، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٨٨م، ص ٥٧.. وَلَا رَبِّبَ أَنَّ فِكْرَةَ (اللَّعِبِ) هَذِهِ سِتَّارٌ لِغَايَةِ فَايِدَةٍ؛ وَهِيَ تَهْمِيْشُ الْمَعْنَى وَإِفْصَاؤُهُ، وَهُوَ أَمْرٌ مُتَعَدِّرٌ، وَلَيْزِنُ وَجِدَ فِي النِّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَنْ يُنْفِقُ فِكْرَةَ (اللَّعِبِ) هَذِي لِئُقْصِي الْمَعْنَى؛ لَقَدْ وَجِدَ فِيهَا كَذَلِكَ مَنْ يَرَى تَعَدُّرَ إِفْصَاءِ الْمَعْنَى مِنَ الْقَصِيْدَةِ، يَقُولُ جَان كُوْهِنٌ: "فَمَا لَمْ تُكُنْ لِقَصِيْدَةٍ مَا دِلَالَةٌ فَلَنْ تُعْتَبَرَ قَصِيْدَةً لِأَنَّهَا لَمْ تُعْدُ لُغَةً".. جان كوهن: بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي، ومحمد العمري، ط ١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٦م، ص ٣١.

(^{١٤}) انظر حسن ناظم: مفاهيم الشعرية دراسة في الأصول والمنهج والمفاهيم، ط ١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٤م، ص ١٠٣، ١٠٤.

(^{١٥}) انظر - فيما قاله د. كمال أبو ديب - المرجع السابق، ص ١٠٨.

(^{١٦}) فحين نراجع قائمة المراجع التي اعتمد عليها د. علاء عبد الهادي في تأليف كتابه (قصيدة النثر والتفات النوع)؛ تلفتنا كثرة المراجع والمصادر الأجنبية، سواء منها ما كان مترجماً أو مكتوباً بلغته الأصلية، ولا يعني ذلك أنني أحرم الرجوع إلى المصادر الأجنبية، ولكنني أرفض الفتنة بما فيها دون مراجعته وتقويمه.

(^{١٧}) انظر د. أبو اليزيد الشراوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٨٦.

(^{١٨}) انظر المرجع السابق: ص ٦٨٧.

(^{١٩}) انظر د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ٢٨٣، وما بعدها.

(^{٢٠}) انظر د. أبو اليزيد الشراوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٨٨.

(^{٢١}) المرجع السابق: الصفحة نفسها.

(^{٢٢}) المرجع السابق، ص ٦٨٩.

- (^{٢٣}) السابق: الصفحة نفسها، وانظر كذلك د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ١١٤.
- (^{٢٤}) انظر د. أبو اليزيد الشراوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٩٠.
- (^{٢٥}) السابق: الصفحة نفسها.
- (^{٢٦}) انظر السابق: ص ٦٩١.
- (^{٢٧}) السابق: الصفحة نفسها.
- (^{٢٨}) السابق ٦٩٣.
- (^{٢٩}) انظر السابق: ص ٣٩٤.
- (^{٣٠}) السابق: الصفحة نفسها.
- (^{٣١}) انظر د. أبو اليزيد الشراوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٧٢٥.
- (^{٣٢}) د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ١١٥.
- (^{٣٣}) انظر السابق، ص ٣٨١، وما بعدها.
- (^{٣٤}) د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ٢٢٤.
- (^{٣٥}) ما بين القوسين منقول عن كتاب (الشكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي) لمحمد الماكري.
- (^{٣٦}) يقصد د. الشراوي بكلمة (الشاعر) الدكتور علاء عبد الهادي.
- (^{٣٧}) د. أبو اليزيد إبراهيم الشراوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٧٢٥.
- (^{٣٨}) السابق، ص ٧٠١.
- (^{٣٩}) السابق، ص ٧٠٢.
- (^{٤٠}) لا أدري كيف يصح د. الشراوي (التبئير) ضمن نظام العنونة في الديوان، وهو مصطلح سردي بعيد عن مفاهيم العنونة والعتبات، ولا ريب أن هذا استخدام خاص للمصطلح، فقد جعل د. الشراوي بواسطته أول كلمة في العنوان (مهملاً) بؤرة، وجعل بقية (تستدلون عليه بظل) تعليلاً (انظر بحثه ص: ٧١١، وما بعدها)، ولم يقصد واضع مصطلح التبئير أن تكون

العناوين بُورَةً، وَيَكُونُ المُنُّ تَعْلِيْقًا عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا المَقْصُودُ بِـ (التَّبْيِيرِ Focalisation) جَعْلُ العُنْصُرِ أَوْ المَكُونِ بُورَةً فِي الكَلَامِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ المَصْطَلَحُ فِي اللِّسَانِيَّاتِ التَّدَاوِلِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى مَيْدَانِ الرِّوَايَةِ وَالنَّقْدِ الرِّوَايِيِّ، وَمَعْنَاهُ زَاوِيَةُ الرُّؤْيَةِ أَوْ وَجْهَةٌ نَظَرِ المَلَاخِظِ، وَقَدْ مَيَّزَ البَاحِثُونَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَنْمَاطٍ مِنَ التَّبْيِيرِ: أَوَّلُهَا - التَّبْيِيرُ الأَدْنَى أَوْ الصِّفْرِ، وَثَانِيهَا - التَّبْيِيرُ الدَّاخِلِي، وَفِيهِ تُوصَفُ الوَقَائِعُ كَمَا تَظْهَرُ لِأَحَدِ شُخُوصِ الرِّوَايَةِ، وَثَالِثُهَا - التَّبْيِيرُ الخَارِجِي، وَفِيهِ تُسَرَّدُ الوَقَائِعُ كَمَا تَظْهَرُ لِلسَّارِدِ الخَارِجِي. انظُرْ: حَيَاة لصف: مُصْطَلِحَات عَرَبِيَّة فِي نَقْد مَا بَعْدَ البَنِيَوِيَّة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر ٢٠١٣م، ص ١٤٣، ١٤٤.

(٤١) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٧٠٣.

(٤٢) انظر السابق: ص ٦٩٥.

(٤٣) السابق: ص ٧٠٥.

(٤٤) السابق: ص ٧٠٦.

(٤٥) السابق: ص ٧٠٦.

(٤٦) انظر السابق: ص ٧١٦.

(٤٧) السابق: ص ٧١٨.

(٤٨) السابق: ص ٧٢٢.

(٤٩) السابق: ص ٧٢٥.

(٥٠) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٩٤.

(٥١) د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ١١٦.

(٥٢) السابق، ص ١١٩، ١٢٠.

(٥٣) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٩٥.

(٥٤) انظر د. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ص ١٢٠، ١٢١.

(٥٥) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٩٥.

(٥٦) السابق، ص ٦٩٥، ٦٩٦.

(٥٧) انظر السابق: ص ٦٩٤.

(٥٨) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٩٦.

(٥٩) انظر محيي الدين صبحي: النقد الأدبي الحديث بين الأسطورة والعلم دراسات مترجمة، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٨م، ص ٥٨.

(٦٠) د. أبو اليزيد الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل، ص ٦٩٦، ٦٩٧.

(٦١) السابق، ص ٦٩٧.

(٦٢) السابق، ص ٦٩٧.

(٦٣) السابق، ص ٦٩٧.

(٦٤) السابق، ص ٦٩٧.

(٦٥) السابق، الصفحة نفسها.

(٦٦) انظر السابق، ص ٦٩٦.

(٦٧) السابق، الصفحة نفسها.

(٦٨) السابق، ص ٦٩٨.

(٦٩) السابق، ص ٧٠٠.

(٧٠) السابق: ص ٧٠٠.

(٧١) السابق: الصفحة نفسها.

(٧٢) السابق: ص ٧٠١.

(٧٣) جيرار جينيت: مدخل لجامع النص، ترجمة عبد الرحمن أيوب، دار الشؤون الثقافية العامة

ببغداد، طباعة دار توبقال للنشر بالرباط، دون تاريخ، ص ٨٠، وانظر كذلك د. شوكت

المصري: تجليات السرد في الشعر العربي الحديث، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

٢٠١٥م، ص ١٥.

(٧٤) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بطل، ص ٧٢٢.

(٧٥) السابق: الصفحة نفسها.

(٧٦) السابق: ص ٧٢٣.

(٧٧) السابق. الصفحة نفسها.

(٧٨) انظر السابق: ص ٧٢٤، ٧٢٥.

(٧٩) د. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بطل، ص ٧٢٥.

(٨٠) السابق: الصفحة نفسها.

(٨١) رينيه ويليك: مفاهيم نقدية، ترجمة د. محمد عصفور، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة (١١٠)، ١٩٨٧م، ص ٣٧٦.

(٨٢) رينيه ويليك وأوستن وارين: نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين صبحي، مراجعة د. حسام الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧م، ص ٢٤٧.

(٨٣) د. ريتا عوض: بنية القصيدة الجاهلية، الصورة الشعرية لدى امرئ القيس، ط١، دار الآداب، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م، ص ٣٩.

(٨٤) د. عبد الرحمن عبد السلام محمود: السرد الشعري وشعرية ما بعد الحداثة - دراسة في "مهمل" علاء عبد الهادي، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

قائمة المراجع والمصادر

١. أبو اليزيد إبراهيم الشرقاوي: مقاومة سلطة النوع في ديوان مهمل تستدلون عليه بظل للشاعر علاء عبد الهادي، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٢م، عدد (٦٥).
٢. إدوار الخراط: الكتابة عبر النوعية (مقالات في ظاهرة القصة - القصيدة ونصوص مختارة)، ط ١، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤م.
٣. أدونيس (علي أحمد سعيد): زمن الشعر، ط ٥، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤. جان كوهن: بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي، ومحمد العمري، ط ١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٦م.
٥. جبرار جينيت: مدخل لجامع النص، ترجمة عبد الرحمن أيوب، دار الشئون الثقافية العامة ببغداد، طباعة دار توبقال للنشر بالرباط، دون تاريخ.
٦. حسن ناظم: مفاهيم الشعرية دراسة في الأصول والمنهج والمفاهيم، ط ١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٤م.
٧. حياة لصحف (أستاذة بجامعة تلمسان): مصطلحات عربية في نقد ما بعد البنيوية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر ٢٠١٣م.
٨. رومان ياكسون: قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، ط ١، دار توبقال، الدار البيضاء - المغرب، ١٩٨٨م.
٩. ريتا عوض: بنية القصيدة الجاهلية، الصورة الشعرية لدى امرئ القيس، ط ١، دار الآداب، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.

١٠. رينيه ويليك: مفاهيم نقدية، ترجمة د. محمد عصفور، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب - الكويت، سلسلة عالم المعرفة (١١٠)، ١٩٨٧م.
١١. رينيه ويليك وأوستن وارين: نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين صبحي، مراجعة د. حسام الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٧م.
١٢. شوكت المصري: تجليات السرد في الشعر العربي الحديث، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥م.
١٣. عبد الرحمن عبد السلام محمود: السرد الشعري وشعرية ما بعد الحداثة - دراسة في "مهمل" علاء عبد الهادي، ط١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
١٤. علاء عبد الهادي: قصيدة النثر والتفات النوع، ط١، العلم والإيمان للنشر والتوزيع - كفر الشيخ، ٢٠٠٩م.
١٥. علاء عبد الهادي: مهمل تستدلون عليه بظل، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ٢٠٠٩م.
١٦. علي عشري زايد: موسيقى الشعر الحر، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم ١٩٦٨م.
١٧. محيي الدين صبحي: النقد الأدبي الحديث بين الأسطورة والعلم دراسات مترجمة، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٨٨م.
١٨. المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق علي محمد الجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دون تاريخ.
١٩. نبيل سليمان: فتنة السرد والنقد، ط٣، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية - اللاذقية، ٢٠٠٦م.